الإنساني 29

صراعات الشرق الأوسط
واستقلال العمل الإنساني
[ملف]

دارفور: مأساة إنسانية معقدة

تصدر كل ثلاثة شهور عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر
ICRC
غير مخصصة للبيع
العدد التاسع والعشرون
خريف 2004

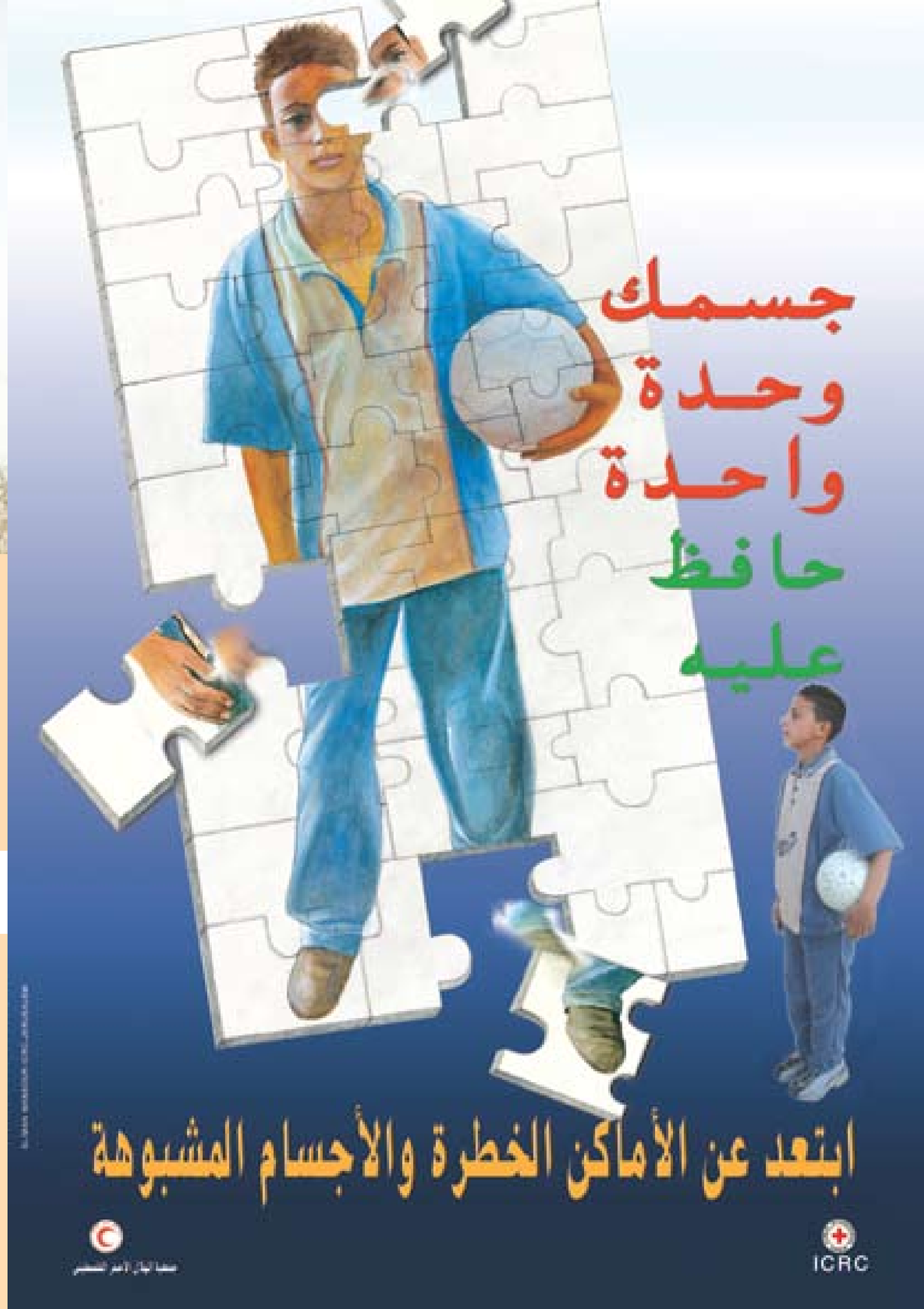

كاريكاتور

الرسم: سحر برهان [سورية]

مبادئ لا غنًى عنها

أخذت هذه المجلة على عاتقها، منذ إصدارها، أن تشرك قراءها في هموم المعاناة التي يتحملها ضحايا النزاعات المسلحة، كما يتحملها معهم ممثلو العمل الإنساني.

والمتابع لما تنشره باستمرار يجد أن هؤلاء الضحايا، خاصة في فلسطين والعراق والسودان، كانت آلامهم هي التي تقع موضع الصدارة من اهتمام "الإنساني".

بعض هذه الآلام كان العاملون في اللجنة الدولية يكدون في العمل بصمت من أجل التخفيف من ويلاتها، أما البعض الآخر، فكان يمثل ما لابد من الحديث بشأنه في العلن.

على سبيل المثال: كان ضروريا كسر حاجز الصمت عن ما خلفته العقوبات الاقتصادية على العراق طوال التسعينيات، أو ما خلفه العنف من معاناة للسكان الفلسطينيين تحت الاحتلال، أو ما جسده وضع السجناء في غوانتانامو من مخالفة صريحة للقانون الدولي الإنساني، وذلك ضمن أمور كثيرة عكست مدى البؤس الذي يعيش فيه إنسان هذا العصر الجديد نتيجة للعنف والنزاعات المسلحة.

في هذا العدد، يجد القارئ تناولا لقضية راهنة نرى أن هناك ضرورة قصوى لكسر حاجز الصمت عنها، وهي المأساة الإنسانية التي تحدث في "دارفور" غرب السودان.

ويعد الوضع الناجم عن النزاع في غرب السودان بمثابة حالة الطوارئ الإنسانية الأكثر إلحاحًا بالعالم في اللحظة الراهنة. فقد اضطر نحو مليون شخص إلى التخلي عن ديارهم من بينهم ما يزيد على مائة ألف شخص فروا إلى تشاد المجاورة، مما كبح قدرة هذا البلد على مواجهة الوضع؛ كما قتل ما لا يقل عن عشرة آلاف شخص في النزاع الدائر بين القوات الحكومية وميليشيا الجنجويد من جهة والقوات المتمردة وجيش حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة من جهة أخرى. وقد حذرت وكالات الإغاثة من أن آلاف الأشخاص معرضون لخطر الموت جوعاً وأن الأوضاع مرشحة لمزيد من التدهور مع بداية موسم الأمطار.

في مقال له بجريدة الرأي العام السودانية، يقول الدكتور خالد المبارك: "إن الألغام المرئية في السودان أخطر من الألغام المدفونة (...) وأن أخطر هذه الألغام المرئية هي الميليشيات".

وجنبا إلى جنب مع السباق الإنساني لتدارك حجم المأساة الجارية في دارفور، فإن من الضروري كما يقول الكاتب: "إيجاد سبل بديلة لكسب العيش لأفراد هذه الميليشيات، متزامنة مع قرارات نزع سلاحها"، بالطبع لكي يتم استئصال المشكلة من جذورها.

في هذا العدد أيضا، يجد القارئ ملفا حول القضايا الإنسانية الراهنة التي تفاقمت بتفاقم أوضاع النزاعات المسلحة في الشرق الأوسط، خاصة بعد الحرب على العراق، وما جلبته هذه الحرب من تحديات هائلة أمام العمل الإنساني، الذي يجد لزاما عليه أن يعيد قراءة خرائطها وفك رموزها وشفراتها بالدأب الواجب بغية تحقيق شروط تمكنه من القيام بدوره، أي الوصول إلى تفاهم مع كافة أطراف النزاعات، وتذكيرها بضرورة التزامها بالقانون، وقبل كل شيء بالقيم التي لا خلاف عليها بين الناس جميعا بوصفهم بشرا، وذلك من أجل مزيد من الحماية لصالح كافة الضحايا.

ومن أجل تقديم عرض واف نسبيا لتلك التحديات، يجد القارئ عددا من الموضوعات التي حررها نخبة من المفكرين والكتاب، لتبيان جوانب المشكلات الراهنة التي يواجهها العمل الإنساني سواء بالعالم، أو بمنطقة الشرق الأوسط، التي يصفها الدكتور محمد سيد سعيد بأنها مصابة بلعنة تجعلها تعاقب نفسها!!.

أما السبيل إلى الخلاص من هذه اللعنة، ووضع حد لهذا العقاب، فهو ما يجب أن يكون الشغل الشاغل للشعوب وللنخب الفاعلة، التي عليها أن تضيف إلى حساباتها الجيو استراتيجية، السياسية والاقتصادية، حسابات المبادئ الإنسانية التي لا غنى عنها لحياة المجتمع البشري ■

"الإنساني"

الإنساني

تصدر كل ثلاثة شهور عن
اللجنة الدولية للصليب الأحمر

المدير المسؤول **تمارا الرفاعي**
مدير التحرير **محمد سيف**
مستشار التحرير **عنايات فريد**
المستشار القانوني **د.عامر الزمالي**

المراسلات : 31 شارع جدة، حي المهندسين، القاهرة 12311
تليفون 7619332 • 3379282 فاكس 7618487
البريد الإلكتروني: icrccaie@link.net و icrc@link.net

الآراء الواردة بهذه المطبوعة لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها

الإشراف الفني **محيي الدين اللباد**

ICRC

اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة مستقلة محايدة، أنشئت عام 1863. مهمتها إنسانية بحتة، تتمثل في حماية أرواح ضحايا الحرب وكرامتهم وتقديم المساعدة لهم. تقوم اللجنة بتوجيه وتنسيق أنشطة الإغاثة التي تنفذها الحركة الدولية للصليب والهلال الأحمر. وتعمل على ترويج وتدعيم القانون والمبادئ الإنسانية العالمية.

29

خريف 2004

دارفور مأساة إنسانية معقدة ■ 05

الآثار الإنسانية لصراع دارفور ■ 10

دارفور: طريق في أرض محترقة ■ 12

اللجنة الدولية في غرب السودان: سباق إنساني لتدارك المأساة ■ 14

سؤال وجواب : **التكتم وزيارة السجناء** ■ 18

بشر يصارعون الحياة ■ 20

اللجنة الدولية وأهالي الفلّوجة ■ 24

[الملف] **صراعات الشرق الأوسط والعمل الإنساني** ■ 25

- بيئة دولية وإنسانية شائكة ■ 26
- هل لا يزال للحياد معنًى؟ ■ 30
- صراعات الشرق الأوسط: منطقة تعاقب نفسها ■ 34
- العراق: مساعدات إنسانية عاجلة ■ 38
- العراق: حين ينهار عالم الإنسان ■ 40
- العراق: شيء من تجربة مستمرة ■ 42
- الإسلام والقانون الدولي الإنسانية ■ 44

أفريقيا .. **استيقظي** (شعر) ■ 48

وثيقة: **اتفاقية مناهضة التعذيب** ■ 50

من أركان العالم ■ 53

بلا رتوش: **صوت نفير نحاسي صغير** ■ 56

إصدارات ■ 58

دارفور: مأساة إنسانية معقدة

د.السيد عوض عثمان*

النزاع في دارفور متداخل ومتشابك الأبعاد، ملئ بالتعرجات والتعقيدات التي تتجاوز حدوده، وتختلط فيه الأوراق والمصالح والمآرب. لذا لا تقدم القراءة البسيطة لمسار الأحداث في دارفور أي تفسير متكامل لها.

عرفت دارفور تاريخيًا بكونها رمزًا للتعايش السلمي والمحبة حيث يختفي الاحتكاك بين المزارعين والرعاة.

أصبحت كلمة «الجنجاويد» غطاء "لأشياء" أخرى في ضوء التغطية الإعلامية المتزايدة، التي تحملهم مسؤولية كبيرة في القيام بعمليات قتل واغتصاب وتشويه ونهب وإحراق عشرات الآلاف من البيوت والمنازل، وتشريد مئات الآلاف من الأشخاص.

هناك ضرورة للتعاطي الموضوعي، بعيدًا عن التوظيف السياسي، لصالح الإنسان في دارفور، والذي لم يعد بمقدوره تحمل خطايا الفاعلين الأساسيين، المحليين، والإقليميين والدوليين.

(*) خبير في الشئون العربية

الصورة الفوتوغرافية: أ ف ب

منذ اندلاع النزاع في إقليم دارفور، في فبراير/ شباط عام 2003، وتتابع مشاهده، تتواصل المأساة الإنسانية في هذا الإقليم، ومن ثم أسفرت عن مصرع 10 آلاف شخص على الأقل، بل وفي تقديرات أخرى 30 آلف شخص، حسب منظمة العفو الدولية، وتعرضت للتهديد حياة نحو مليوني شخص في حاجة ماسة إلى الغذاء والمساعدة، خاصة أن عمليات الإغاثة لا تستطيع أن تتعامل مع الاحتياجات الهائلة للناس، أضف لذلك أنه لن يكون بالإمكان، إذا ما استمرت الأوضاع على ما هي عليه، ودون تدابير فورية واستجابة إنسانية كبيرة وعاجلة، تفادي مجاعة ستتسبب في قتل الآلاف. وقد توقع مسؤول في منظمة الصحة العالمية وفاة عشرة آلاف شخص في غضون أشهر، ما لم تنظم الأسرة الدولية، وبشكل عاجل مساعدة إنسانية لمن يعيشون في هذه الظروف المأساوية المتفاقمة. فهناك آلاف من اللاجئين والنازحين يعيشون في ظروف سيئة داخل مخيمات الإيواء ويعانون من نقص الاحتياجات الأساسية ومن خشية العودة إلى قراهم خوفًا من القتل.

خصوصية معقدة

والنزاع في دارفور متداخل ومتشابك الأبعاد، ملئ بالتعرجات والتعقيدات التي تتجاوز حدوده، وتختلط فيه الأوراق والمصالح والمآرب. لذا لا تقدم القراءة •••

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

••• البسيطة لمسار الأحداث في دارفور أي تفسير متكامل لها. وتقتضي القراءة الأكثر عمقًا لما يجري في هذا الإقليم، دون الإبحار بعيدًا في خضم التفاصيل، تبيان وتفهم خصوصية وطبيعة معطيات هذا الإقليم، وتطورات الأحداث فيه، وصولاً لآليات ناجعة لمواجهة ما يهدده من مغبة فرض واقع جديد عليه.

وتشير المعلومات إلى أن 85 قبيلة عربية وأفريقية، إضافة إلى مئات العرقيات، تعيش في دارفور، حيث تبلغ نسبة الأفارقة بين سكانه ٪60 من مجموع السكان، مقابل ٪40 من العرب، وقبائله متعددة وتنقسم إلى أعراق زنجية وحامية وسامية، وجميع السكان مسلمون دينًا وينتمون إلى المذهب السني، حيث يمثل الإسلام القاسم المشترك. وأهل دارفور في مجموعهم، ونتيجة أنه ليس هناك عربي خالص وأفريقي خالص، نتاج تمازج بين القبائل ذات الأصول العربية والقبائل ذات الأصول الأفريقية. وتنقسم القبائل إلى قسمين: أولهما، ويعتمد على كسب الرزق من خلال الزراعة ويستقر في المناطق الريفية، وينتمي إليه غالبية القبائل الأفريقية، ومن أهمها، الفور، وهي القبيلة التي انتسب إليها اسم ولاية دارفور الكبرى، قبل تقسيمها إلى ثلاث ولايات، والزغاوة، والمساليت، والبرتي، والتاما، والداجو، والتنجر، والبرجق، والفلاتة والبقارة. وتمتد جذور بعض هذه المجموعات السكانية إلى دول الجوار، خاصة تشاد وأفريقيا الوسطى. كما أن بعضهم من العرب ويتحدثون لغات محلية، بالإضافة إلى العربية. وثانيهما، ويعتمد على الرعي بالنسبة لغالبية العرب، وهم قبائل رحل تنتقل من مكان لآخر، ومن أشهر قبائله: التعايشة، والهبانية، وبني هلبة، والرزيقات وهم من عرب جهينة، والمسيرية، والمعاليا، وزيلات، ومحاميد ومهرية، وبني حسين. ويتحدثون العربية، ومنهم أيضًا أفارقة. وقد عاش الرحل والمجموعات المستقرة وشبه الرعوية والمزارعون في دارفور في انسجام تام منذ قديم الزمان، وهناك علاقات مصاهرة بينهم، واعتادت مجموعات الرحل التنقل في فترات الجفاف إلى مناطق المزارعين بعد جني الثمار.

وتضيف الإحصائيات أن دارفور بها أعداد هائلة من الثروة الحيوانية، من أبقار وضأن وماعز وإبل، تبلغ حوالي 28 مليون رأس تشكل ٪28 من جملة الثروة الحيوانية في السودان، بيد أن الاستفادة منها لا تتم بالصورة المطلوبة. وقد انضمت دارفور إلى حكم السودان الموحد بعد معارك عسكرية كان آخرها عام 1916، وسقوط دولة السلطان علي دينار وقتله على يد الغزاة، وتم إدخالها بعد ذلك إداريًا وأمنيًا في هيكل حكومة السودان الموحد واكتملت تبعيته بصورة اجتماعية وثقافية بفعل بعض المراكز الأجنبية، وبالتالي شعور أبناء دارفور بعدم الرضا والتسليم لسلطات المركز، بفعل الإحساس بالقهر والتهميش المتعمد أحيانًا في الحقب المتوالية لحكم السودان.

وتعتبر ولاية جنوب دارفور وعاصمتها، نيالا، والتي تأسست عام 1918، ويربطها بالعاصمة الخرطوم خط حديدي وهي المركز لسوق الصمغ العربي في دارفور، ويقطنها نحو 4,3 مليون نسمة، هي أغنى ولايات دارفور الثلاث، حيث تنتشر بها المساحات الخضراء "المراعي" ومناطق السافانا، وتكثر بها الثروة الحيوانية، وتنتج العديد من المحاصيل الهامة، مثل الفول السوداني والسمسم والصمغ العربي، والذرة والألبان. ومن الأهمية إيراد أن ٪75 من سكان دارفور يعيشون في الريف و٪15 من الرعاة، و٪10 يسكنون المدن الرئيسية، خاصة الفاشر وهي العاصمة الحالية لولاية شمال دارفور، وتعتبر من المدن التاريخية، حيث كانت العاصمة لممالك دارفور، ومدينة الجنينة والتي تقع في أقصى غرب السودان على بعد عدة كيلومترات من الحدود السودانية التشادية، يعبر منها المسافرون إلى تشاد ومنها إلى دول الكاميرون ونيجيريا، أي أنها المنفذ إلى العديد من دول غرب أفريقيا. إضافة إلى زالنجي.

ظروف طبيعية قاسية

لقد ساعد الجفاف الذي ضرب شمال أفريقيا، وفي شمال غرب السودان، حيث تدهورت البيئة وانحسرت المراعي ونضبت الآبار وقلت مصادر المياه إلى حدوث حالة من الهجرة الداخلية، فقد اضطرت أسر كثيرة في شمال وغرب دارفور، بل وبعض الدول الأفريقية إلى النزوح إلى جنوب دارفور، مما أدى إلى التأثير في كون دارفور تاريخيًا رمزًا للتعايش السلمي والمحبة، حيث يختفي الاحتكاك بين المزارعين والرعاة. ونتيجة أن القبائل العربية وغالبيتها من الرعاة، والقبائل الأفريقية من المزارعين، فقد تطورت الأحداث إلى حالات حمل السلاح، ومن ثم تكوين ميليشيات مسلحة من القبائل، كان هدفها في البداية توفير ملاذ آمن للدفاع عن القبيلة ولنصرتها والوقوف معها في صراعاتها ضد القبائل الأخرى، وعن الأرض. وبالتالي ظهرت الميليشيات، وفي جانب كبير منها العصابات المسلحة والتي ازدهرت بفعل الفقر والبطالة والتصحر والجهل، واحترفت أعمال السلب والنهب. وانتمت هذه العصابات لكل من القبائل العربية والزنجية على حد سواء. بل سرعان ما انقلبت هذه الميليشيات حتى على القبائل التي تنتمي إليها، وبرزت نزاعات بين قبائل المعاليا والمسيرية من جهة وقبيلة الرزيقات من جهة أخرى (وهي قبائل عربية) وبالمثل بين الفور الزنجية وقبائل أفريقية أخرى. من جهة أخرى، وتزايدت ظاهرة الشباب المنفلتين من قبائلهم والذين لا يتورعون عن ارتكاب الموبقات من نهب واغتصاب واعتداء على الغير. ونظرًا للمساحة الشاسعة للإقليم وانشغال الحكومات المركزية في الخرطوم، فقد انتشرت الأسلحة في الإقليم وتجارتها، وتفاقمت النزاعات القبلية، حيث عرفت دارفور، طوال تاريخها، صراعات قبلية على المرعى والأرض ومصادر المياه وشحها. بيد أن هذه الصراعات اتسمت بالطابع الجزئي والمحدود، وتوافر آلية لتسويتها من خلال الأطر والأعراف المحلية، حيث يتم حل النزاعات في مؤتمرات قبلية تنتهي بتوقيع اتفاقيات المصالحة بين أطراف النزاع.

تاريخ من الصراع

بصفة عامة شهد إقليم دارفور سلسلة من الصراعات بدأت عام 1932، وتمثلت في نزاع قبلي بين قبائل الكبابيش والبرتى والكواهلة والميدوب، وكان موضوعه مصادر المياه، وقد تمت تسويته بمؤتمر أم قوزين، ثم تلاه صراع آخر بين الميدوب والزيادية والكبابيش عام 1957، وانتهى بمؤتمر الصلح في "المالحة" وكان سببه المراحيل، أي "العرب الرحل".

ثم انتقل الصراع إلى جنوب دارفور في عام 1968م بين الرزيقات والمعاليا وانتهى بمؤتمر صلح وكانت أسبابه تتعلق بترسيم الحدود الإدارية. ثم الصراع الذي نشب بين المهرية وبني هلبة عام 1982م وكان سببه النهب والكلأ وانتهي بتدخل حكومي ثم الصراع بين القمر والمراريت وقبائل أخرى ضد الفلاتة عام 1987م وكان موضوعه •••

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

••• الحدود الإدارية. وقد تمت تسويته لكنه اتسع بعد ذلك ليشمل تكتلات أكبر وأحيانا أحلافًا فظهر الصراع بين قبائل الفور الزنجية، والعرب وأسبابه لا تختلف عن الأهداف المذكورة وانتهى بمؤتمر التعايش السلمي بين العرب والفور في عام 1989م بمدينة الفاشر ثم الصراع بين التعايشة والقمر في عام 1991م والزغاوة والمعاليا في الضعين والمساليت، وبعض القبائل العربية عام 1996م والزغاوة والرزيقات في عام 1997. ويبرز في هذا السياق، تأثير عامل الطبيعة وقسوتها، خاصة الجفاف الذي ضرب الإقليم في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وما خلفه من حركة نزوح للقبائل الرعوية إلى مناطق القبائل التي تعتمد في معيشتها على الزراعة، وما رافق ذلك من احتكاكات واشتباكات ونزاع مسلح تمركز بصفة أساسية حول التزاحم على سبل كسب العيش والرزق.

تفاعلات المعضلة السودانية

بيد أن تفاعلات المعضلة السودانية وتفاعلات الحرب الأهلية، وتفاقم حدة مشكلة الجنوب شاركت في تصعيد حدة هذا الصراع القبلي، ومن ثم الحروب القبلية واتساعها بصورة كبيرة، وتشعب النزاع، وتدخل أطراف دولية وإقليمية. وعلى خلفية أن دارفور الغربية ترتبط بحدود تمتد لأكثر من 1300 كيلومتر مع أفريقيا الوسطى، فإن تأثيرات الحرب الليبية التشادية حول الشريط الحدودي في أوزو، وتداعيات الحرب الأهلية التشادية، ألقت بظلالها على دارفور. ومن البديهي أن هذه الأمور جميعها عملت متضافرة على إيجاد توترات من السهل أن تنتشر عدواها على نحو واسع، ففي هذه الأجواء والبيئة نمت ظاهرة العصابات المسلحة التي استغلت الاحتكاكات القبلية لتحويلها إلى صراع دموي في دارفور.

الجنجاويد والميليشيات المسلحة الأخرى

في هذا السياق، برزت ميليشيات الجنجاويد العربية، وهم من الرحل. والجنجاويد يحرصون على ارتداء زي شبيه بزي الجيش الحكومي. وكلمة جنجاويد مكونة من ثلاثة مقاطع هي: "جن" بمعنى رجل، و"جا" أو "جي" ويقصد بها أن هذا الرجل يحمل مدفعًا رشاشًا من نوع "ج – 3" المنتشر في دارفور بكثرة، و"ويد" ومعناها الجواد. ومعنى التسمية بالتالي هو: الرجل الذي يركب جوادًا ويحمل مدفعًا رشاشًا. ومن الأهمية بيان أن الجنجاويد يعيشون على الرعي، وأنهم تعرضوا لضرر كبير بفعل موجات التصحر الذي عمل على تقليص موارد المياه والمراعى في دارفور بصورة كبيرة. ومن زاوية أخرى، وعلى الجانب المقابل، برزت، بوضوح، في عام 2003، ميليشيات مسلحة، وبخاصة "جبهة تحرير السودان" وجناحها العسكري "جيش تحرير السودان"، و"حركة العدالة والمساواة" و"حزب التحالف الفيديرالي"، كحركات مقاتلة تنتمي قيادتها ومعظم قاعدتها الاجتماعية إلى قبائل "الفور" و"الزغاوة" و"المساليت"، ذات الأصول الأفريقية. وقد استغلت هذه الميليشيات الفراغ الأمني الذي حدث في دارفور، بعد مقتل مئات من رجال الشرطة وتدمير مراكزها. كما بدأت عصابات النهب المسلح من المتمردين في الاعتداء على قوافل الإغاثة التي كانت في طريقها إلى دارفور، وقامت بنهب مواد الإغاثة. ومن الجدير بالذكر أيضا ضرورة ربط كل هذه النتائج بما أصاب الوضع الاقتصادي في ضوء تدني العملية التنموية في مجالات التعليم والصحة والاتصالات والطرق وغيرها، لذا يطالب المتمردون أيضا بتوزيع عادل لثروات البلاد وللسلطة.

هذا وقد أصبحت كلمة الجنجاويد غطاء "لأشياء" أخرى في ضوء التغطية الإعلامية المتزايدة، التي تحملهم مسؤولية كبيرة في القيام بعمليات قتل واغتصاب وتشويه ونهب وإحراق عشرات الآلاف من البيوت والمنازل، وتشريد مئات الآلاف من الأشخاص، كما يوصفون أحيانا بأنهم ينشطون بمبادرة ذاتية دون أي أوامر من الخرطوم، حيث تشير المعطيات إلى أن فصيلاً من الجنجاويد لم يكن منضمًا للجيش ولا للحكومة، قام بدور "الجناح العسكري" للقبائل التي ينتمي إليها بهدف رد الاعتداءات التي تقوم بها ميليشيات من القبائل الأخرى الأفريقية.

لكي لا تستفحل المأساة الإنسانية

وبعيدًا عن التهويل بشأن اتهامات بالتطهير العرقي والإبادة الجماعية لتصوير الحرب في دارفور على أنها "حرب عرقية"، وهي ليست كذلك بالمعنى المطلق، فإن الضرورة تدعو لنزع سلاح ميليشيا الجنجاويد والعمل على منع امتداد النزاع إلى تشاد المجاورة، وضرورة أن يتم جمع ونزع السلاح من الجميع، وبدون استثناء، والاحتكام إلى صوت العقل، وأن يتزامن ذلك مع قيام دولة تشاد بجمع السلاح في أراضيها المتاخمة لإقليم دارفور، في ضوء اتفاق السودان وتشاد على التعاون لتجريد الميليشيات من السلاح على كلا الجانبين من الحدود المشتركة، حتى يتسنى للناس متابعة حياتهم اليومية، دون خوف أو انتظار الموت. كما أن الضرورة تستدعي الوفاء بالخطة التي تستهدف إعادة 370 ألف نازح ينتمي غالبيتهم لقبائل ذات أصول أفريقية إلى قراهم أو توطينهم في أماكن مجاورة، في أقرب وقت ممكن. إضافة إلى تأمين وتوفير الحماية لنقل آلاف آخرين قبل حلول موسم هطول الأمطار، وضمان عودة أكثر من مليون شخص تم ترحيلهم، وزيادة المساعدات الإنسانية المقدمة للاجئين والمهجرين وغيرهم من المتضررين من النزاع، ورفع القيود الإدارية حال تواجدها على تحركات العاملين بهيئات الإغاثة.

إن هناك ضرورة للتعاطي الموضوعي، بعيدًا عن التوظيف السياسي، لصالح الإنسان في دارفور، والذي لم يعد بمقدوره تحمل خطايا الفاعلين الأساسيين، المحليين، والإقليميين والدوليين، كما أن هذه الضرورة تفرض إعلاء الشأن الإنساني بتفعيل وتعظيم دور المساعدات الإنسانية التي تخفف من آلام السكان الذين يعانون الويلات جراء شح الغذاء وقلة الخدمات إضافة إلى عذاب التشريد واللجوء القسري والنزوح داخل الوطن أو خارجه. بعبارة أخرى أكثر دقة تناول المشكلة في إطارها الموضوعي والإنساني، بعيدًا عن اتهامات تقتصر على أحد طرفي المشكلة القائمة، وتجاهل كامل لدور الطرف الآخر، وعدم التدخل بما يخالف مصلحة السودان، وحتى لا تستفحل المأساة الإنسانية لهذا الإقليم بما ينذر بأخطار كبيرة على استقرار السودان والمنطقة، وذلك قبل فوات الأوان ■

الآثار الإنسانية لصراع دارفور

سمير حسني*

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

يُعاني اللاجئون والمشردون من أهالي دارفور أوضاعًا إنسانية مأساوية في معسكرات اللاجئين والنازحين حيث تم إحراق عدد من قراهم، وسلب ممتلكاتهم من الماشية والأدوات المعيشية، كما أنهم قد تعرضوا لانتهاكات جسيمة في مجال حقوق الإنسان. وبالرغم من الجهود الكبيرة التي قامت بها الحكومة السودانية لمواجهة هذه الأزمة الكارثية، فإن قدرتها تظل محدودة في الوقت الذي بدأت فيه المنظمات الدولية وغير الحكومية في تقديم الغذاء إلى هؤلاء النازحين واللاجئين في مخيماتهم فقط، وبكميات لا تكفي لإقامة الأود، كما أن الوضع الصحي العام للسكان أصبح مزريا حيث تتزايد حالات وفيات الأطفال وكبار السن بالإضافة إلى تفشي حالات سوء التغذية. وبالرغم من عدم وجود أوبئة أو أعراض يشتبه في أن تكون دالة على بدئها، إلا أن اقتراب فصل هطول الأمطار، والأعداد المتزايدة من النازحين قد يمثلان مناخا سلبيا من الناحية الصحية، من شأنه أن يساعد على انتشار مثل هذه الأوبئة. ومما يزيد من خطورة الوضع عدم وجود أمصال كافية لهذه الأعداد.

مزيج سكاني عربي أفريقي

يُشكل إقليم "دارفور الكبرى" قوام المنطقة الغربية للسودان ومساحته 265,000 كيلومتر مربع وهو ما يساوي خمس مساحة السودان تقريبًا، وهو يقع بين خطي عرض 10 و 16 وخطي طول 22 و 27 شرقًا، ويسكنه قرابة 5 ملايين نسمة (وفقًا لإحصاء 1993) ويضم حاليًا ثلاث ولايات هي: شمال دارفور وعاصمتها مدينة الفاشر، وجنوب دارفور وعاصمتها نيالا، وغرب دارفور وعاصمتها جنينة، وتجاورها ليبيا في الشمال الغربي وتشاد وإفريقيا الوسطى من جهة الغرب، كما تحدها الولاية الشمالية في الجزء الشمالي الشرقي، وولاية كردفان الكبرى من الشرق، وولاية بحر الغزال الكبرى من الجنوب. وإقليم دارفور في معظمه صحراوي خاصة في جزئه الشمالي، وهو من أقاليم السودان الأقل نموًا.

ويسكن الإقليم مزيج من القبائل ذات الأصول العربية والإفريقية. ومن المعروف أن هذا الإقليم كان مستقلاً عن السودان المعاصر حتى عام 1917 حيث شن الاستعمار البريطاني حملة ضد السلطان على دينار "سلطان الفور" وأخضع السلطنة وضمها إلى السودان بحدوده الجغرافية الحالية.

عقدان من الجفاف والتصحر

يحترف معظم أهل دارفور الزراعة والرعي كحرفتين أساسيتين ويتحرك معظم المواطنين بحيواناتهم في أراض واسعة تتراوح من "السافانا" الغنية بالأشجار والأعشاب، والصحراء جبه الجدباء. وتبعًا لذلك تختلف درجات الغطاء النباتي، ويتفاوت توفر المياه باختلاف فصول السنة مع شحها عمومًا مما يتحتم معه حركة الرعاة في المنطقة طلبًا للكلأ والماء، الأمر الذي يسبب احتكاكات ونزاعات بين القبائل التي تعتمد في معيشتها على الزراعة وتلك التي ترعى الماشية مثل الأغنام والإبل، لكن سرعان ما يتم احتواء هذه الاحتكاكات أو الاشتباكات بواسطة أعيان القبائل المختلفة. لكن النزاع الأخير وجد أرضية خصبة يتفاقم فيها نجمت عما أصاب المنطقة خلال العقدين الماضيين من جفاف وتصحر، إضافة إلى الضغوط التي تعرض لها السودان خلال السنوات الأخيرة والاختناقات التنموية الناجمة عن عدد من العوامل، بما فيها تبعات مشكلة الديون والتحويل العكسي في الموارد، الأمر الذي فاقم من تحجيم قدرة الدولة على إحداث الاختراق التنموي المطلوب، والذي كان يمكن أن يؤدي إلى تخفيف التوترات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن المأزق التنموي والصراع على الموارد، واحتوائها.

خلفية سياسية واقتصادية معقدة

كنتاج طبيعي لكل ذلك، تصاعدت الخلافات والنزاعات بين القبائل التي تمارس الزراعة وتلك التي تحترف الرعي. وكان من الإفرازات السلبية لهذه الظاهرة أن لجأ بعض الأفراد إلى تكوين عصابات لنهب وترويع المواطنين، وهو ما يعرف "بعصابات النهب المسلح" التي اتخذت من انتهاك القانون وسيلة لدعم وتمويل النشاط العسكري للمجموعات المتمردة.

على صعيد آخر شهد إقليم دارفور الكبرى استقطابًا حادًا في مختلف عهود الأنظمة السياسية حيث مارست مختلف الأحزاب السياسية، استقطابًا لأغراض حزبية اتسم بالطابع القبلي، ومساندة قبيلة على حساب قبيلة أخرى، الأمر الذي أدى إلى زعزعة الاستقرار في الإقليم، وعرض تماسك النسيج الاجتماعي فيه إلى الضعف، وأوجد مناخًا من عدم الثقة فيما بين قبائل الإقليم.

ولا شك أن تضافر عدد من الأسباب: من تصحر أصاب شمال منطقة دارفور منذ ثمانينيات القرن الماضي دافعا أعدادًا من القبائل الرعوية إلى التوجه جنوبًا ومشاطرة سكان هذه المناطق من المزارعين للماء والمرعى، ومن فقر هذه المناطق وانخفاض نسبة النمو الاقتصادي والاجتماعي بها وسيطرة النوازع القبلية، وعدم فاعلية وكفاءة نظام التوفيق القبلي عقب السياسات التي اتخذتها حكومة النميري منذ نحو عشرين سنة وانشغال الحكومة السودانية بالحرب في الجنوب، ثم نجاح الحركة الشعبية لتحرير السودان في الوصول عبر فوهات البنادق إلى مرحلة التفاوض السياسي مع الحكومة المركزية، وانتشار السلاح بصورة كبيرة في الدول المجاورة لا سيما تشاد، كل هذه الأسباب وغيرها قد أدت إلى تأجج وتيرة المشاحنات والصراعات القبلية وصولا إلى مرحلة تمرد عسكري ضد الحكومة المركزية.

(*) رئيس قطاع شؤون أفريقيا والتعاون الأفريقي بجامعة الدول العربية

تمرد وانتهاكات

في إطار ما تقدم نشأ عدد من حركات التمرد مع مطلع عام 2003، وهاجمت قوات التمرد مراكز الشرطة للاستيلاء على الأسلحة والعربات، وقتلت العديد من عناصر الشرطة. وبعد الهجوم على مطار الفاشر في مارس 2003، وتدميرهم سبع طائرات، قامت الحكومة باستخدام القوة للتصدي للمتمردين تحت شعار ضمان السلم والأمن في الإقليم.

وقد كان للعمليات العسكرية بين الحكومة والمتمردين وبين المتمردين والميليشيات القبلية الأخرى آثار سلبية على الوضع الإنساني في دارفور، الأمر الذي انتهى إلى تشريد آلاف النازحين واللاجئين المحتاجين للغذاء والكساء والدواء والأمن. هذا بالإضافة إلى تعرض القرى التي كانت بمثابة مأوى لقوات التمرد إلى الحرق والتدمير وتعرض سكانها لانتهاكات جسيمة في مجال حقوق الإنسان، قامت بها ميليشيات "الجنجاويد"، وهي الميليشيات المسلحة التابعة للقبائل الرعوية. كما حدث الأمر نفسه للقبائل غير المتمردة بواسطة المتمردين.

الآثار المترتبة على الصراع

أدى استمرار الحرب إلى تدمير مريع للبنى الاقتصادية والخدمية والاجتماعية في إقليم دارفور ويتمثل ذلك في المجالات الآتية:

• الخدمات التعليمية

تأثرت مؤسسات تعليمية كثيرة بالدمار وشملت تلك المؤسسات مدارس أساسية ومدارس ثانوية كثيرة حيث تأثر التلاميذ والطلاب في الجانبين التحصيلي والأكاديمي.

• الخدمات الصحية

طال الدمار جانب المؤسسات الصحية حيث تأثرت مستشفيات ومراكز صحية وصيدليات ووحدات صحية أخرى، الأمر الذي أدى إلى معاناة المواطنين في الحصول على العلاج والدواء.

• مرافق المياه

تأثرت مرافق المياه ومصادرها في الإقليم بالدمار، وشمل ذلك الدوانكي والسدود والحفائر، مما أدى إلى فقدان معدات العمل في ورش الصيانة وفقدان وتلف العربات واللواري والآليات التي تحتاجها الأعمال والأنشطة في مجال المياه.

• البنية الإدارية

ألحقت الحرب الضرر بالمرافق والوحدات الإدارية في بعض محليات الإقليم، وشمل ذلك نقاط الشرطة ومؤسسات الزكاة وإدارات المحاكم وغيرها من المؤسسات.

• المجال الاجتماعي

تمزق النسيج الاجتماعي في الإقليم. وأهم مظاهر هذا التمزق النزوح والهجرة واللجوء إلى دول الجوار واهتزاز الثقة بين القبائل، حيث بلغ عدد النازحين مليون نسمة.

وأدت هذه الصور بكل تداخلاتها إلى توقف النشاط الزراعي، واكتظاظ المدن بالنازحين، وتدني الخدمات بها وتفشي البطالة والفقر واهتزاز العلاقات الأسرية، وقد صاحبت كل ذلك ظواهر سلوكية سالبة.

• المجال الاقتصادي

اختلت عجلة الاقتصاد بالإقليم وذلك بعزوف رأس المال عنها وتقلص السيولة المالية، وبطء انسياب السلع التموينية وارتفاع أسعارها، كذلك توقف ترحيل الماشية إلى جهات الاستهلاك ولائيًا وقوميًا وخارج السودان وانعكس ذلك سلبًا على الإقليم والمنتجين.

كما تعثر العمل في المشروعات الزراعية والحقول والمزارع والبساتين والمشاتل المركزية للغابات والأسواق المحلية وتضررت أيضا المرافق الإدارية للإقليم مما أثر سلبًا على دولاب العمل. وعلى صعيد مشاريع التنمية فقد توقف العمل فيها، وأبرزها طريق الإنقاذ الغربي، ومشروعات المياه.

ومن جانب آخر تأثرت الثروة الحيوانية في الإقليم وذلك بنزوح المواطنين الأمر الذي أدى إلى التخلص منها ذبحًا وبيعًا بأبخس الأثمان ونتيجة لآثار الحرب نفقت وهلكت ونُهبت وسُلبت أعداد كبيرة منها. تُعتبر منطقة دارفور من أكثر المناطق في السودان إنتاجًا وتصديرًا للصمغ العربي. وهي تحتكر ٪60 من إنتاج العالم منه، وقد تأثرت حركة تجارة الصمغ العربي عالميًا منذ بداية أزمة دارفور وهو ما يُشكل ضغطًا على الميزانية العامة للدولة.

• البيئة

تأثرت البيئة وذلك بسبب قطع الأشجار وتلويث موارد المياه وحرق القرى والمزارع وتفشي الأمراض.

الحاجة للعمل الإنساني المستقل

في ضوء هذا جميعه، تشتد الحاجة إلى المساعدة الإنسانية العاجلة لسكان إقليم دارفور، المضارين من تفاقم هذا النزاع، وهي حاجة تتطلب استجابة سريعة لإنقاذ الضحايا، كما تتطلب عملا طويلا مستمرا من أجل دفع عجلة التنمية بالإقليم، وكلا الهدفين يقتضيان قبل كل شيء ضرورة دعم العمل الإنساني المستقل، والمنظمات الإنسانية المستقلة، بالدعوة لزيادة قدراتها لمواجهة تلبية هذه الاحتياجات وتوفير الممر الآمن لها للقيام بدور حاسم ومطلوب لحماية ضحايا الانتهاكات ورفع المعاناة عنهم دون إبطاء ■

دارفور: طريق في أرض قحترقة

لا يعدو الطريق الخرب المتعرج الواصل بين "موروناي" و"زالنغي" غرب دارفور أن يكون صفا ممتدا من المدن والقرى التي عاثت فيها النيران، ودُمرَت عن آخرها، على نحو لم تنجُ فيه حتى "قلال" الفخار التي تستخدم لحفظ مياه الشرب. إذ تجدها ملقاة مكومة محطمة ومسودة بفعل النيران.

يمر الطريق الواصل الذي قطعناه بين "زالنغي" و"موروناي" في قلب القرى. حيث تطالعنا مشاهد الخراب تباعا: بيوت على جانبي الطريق وقد نُزعت أبوابها الحديدية، وحُرقت أطرها فانفتحت على آثار الإغارة؛ أرفف منتزعة؛ أرضيات تكومت فوقها صناديق فارغة؛ وبقايا آثار لمواد غذائية. على جميع الطرقات تتناثر مقاعد ملقاة على جوانبها، وكراس بأرجل عرجاء، وحطام صحون بيضاء مطلية بالميناء ومزينة بزهور كبيرة زرقاء أو برتقالية؛ كل شيء هنا يشهد على الرحيل المباغت للسكان، وعلى العنف الفوضوي للمهاجمين. فلم ينج منزل واحد من هذا المصير. حتى أسيجة الأكاسيا وغيرها من الشجيرات الشائكة التي تحيط عادةً بالبيوت وتحدد حدائقها، لم يعد باقيا منها إلا صفوف سوداء من الرماد.

ينعرج الطريق مارا بقرية "شورا"، وكانت حسب قول أهلها "لا تضاهيها قرية أخرى" لثرائها، وحيويتها وجمال حقولها. وها هي صورتها الآن، إذ لم يتبق شيء تقريبا منها. فقد دُمرت شأنها شأن القرى الأخرى، ولكن ربما بمزيد من الإحكام.

مع انحناء الطريق، يُرى سرب وردي وأبيض اللون من الطيور الدقيقة لا تزيد أجنحته على أجنحة الفراشات وقد انهمك في صياحه والضرب بأجنحته. وخلف شجيرة شائكة كأنما تلوذ بها، وقفت خمسة جمال تتحرك كيفما اتفق على صوت أحد المحركات.

رغم أن هذه الجمال بدت لنا كالسيد الحاكم على القرية المتفحمة، إلا أن راعيها لا يبعد عنها أبدا. وعلى مسافة قريبة، عند قاعدة التلال والأرض البنية، يلمح المرء رقعة بيضاء عبارة عن قطيع من الغنم والماعز، يرافقه ولد صغير. لقد صارت الحقول المهجورة تستخدم الآن كمرعى للماشية المسروقة من سكان القرى، بالطبع كانت السرقة المنظمة للماشية مصاحبة لأعمال التدمير التي لحقت بالبلاد.

في المخيمات يتذكر النازحون عدد الحيوانات التي سرقت منهم بالضبط: 56 رأس ماعز، و34 شاة، و11 بقرة بقرون طويلة..! إنهم يذكرون هذه الخسارة في كل منزل من منازل الإيواء المؤقتة التي لا أسقف لها، والتي تشغل أقل حيز ممكن من الأرض الفضاء في المدن التي فروا إليها.

في طريق الدمار هذا، لا يصادف المرء إلا قطعان البقر، أو الجمال، أو الماعز أو النعاج يرافقها عادة طفل أو طفلان. وبين الفينة والفينة كانت النار تشتعل من جديد في العديد من القرى، أو بالأحرى في ما تبقى منها، لتذكِّر من لا تزال في قلوبهم الجرأة على العودة، بأن هذا أمر لا يجب التفكير فيه. وبالفعل، لا يخاطر إلا قليل من سكان القرى التي هوجمت في الفترة ما بين نوفمبر/ تشرين الثاني ومارس/ آذار بالذهاب إلى الأزقة المهجورة لاستعادة القليل من الأواني الفخارية التي نجت من الحريق، فالمحاولة تحفها المخاطر، وقد تتعرض فيها حياتهم للهلاك.

الحدود السودانية التشادية، أبريل/نيسان 2004

بعض "الغابات" المتناثرة من شجر "الماهوغني" المهيب تنتشر بين قريتين متباعدتين. لكن شأن هذه الأشجار شأن نظيراتها التي تصطف على جانبي الطريق، تعرضت أجمل فروعها للبتر، وشُجت، وتركت سيقانها، وتناثرت أوراقها على الأرض. ونشهد هنا وهناك تجمع بعض الحمير والخيول والجمال التي تأكل هذه الأوراق الخضراء.

أوريلّي غريمود*

قبل الوصول إلى "زالنغي" بمسافة قصيرة أصبح الطريق أكثر انتظاما وأقل اضطرابا. حيث تكاثفت الأشجار، واقتربت مصادر المياه، كما ظهرت دلالات أكثر على وجود حياة: أطفال حفاة في ملابس رثة باهتة، يحملون حزما رفيعة من العصي فوق رؤوسهم ويسيرون بسرعة رغم اشتداد حرارة الشمس وعتو الرياح. أغلب الظن أنهم ساروا ما يزيد على ست ساعات ليحضروا إلى ذويهم تلك الكنوز النفيسة، هذه الفروع القليلة من الخشب التي تعد شيئا ثمينا للنازحين من "زالنغي"، فبيعها في السوق هو مصدر الدخل الوحيد لهم، كما أنها تمكنهم من طهي العصيدة، أي عجينة الذرة، الوجبة الوحيدة التي يتناولونها في اليوم.

هذا القش أيضا بوسعهم استخدامه في ترقيع حوائط بيوت الإيواء المؤقتة التي لا أسقف لها والتي لجأوا إليها منذ أكثر من ستة شهور.

كل صباح، قبل طلوع الفجر، يذهب الأطفال للبحث عن فروع الخشب أو القش. ولا يستطيع الرجال الذهاب معهم رغم أن بإمكانهم جمع أكثر مما يجمعه الأطفال، وذلك خشية التعرض للقتل. النساء أيضا لا يذهبن إذا أمكنهن تفادي ذلك، ويرسلن الأطفال أو كبار السن، خوفا من تعرضهن لما لا تحمد عقباه إذا وقعن في أيدي الميلشيات. لذا رست تلك المهمة اليومية على عاتق الأطفال والمسنين، فتراهم يرحلون بعد منتصف الليل بقليل نظرا لبطء سيرهم. ويذهبون في كل مرة أبعد من المرة السابقة حيث ما زال هناك عشب وخشب. ولا خطر عليهم سوى التعرض للركل أو الضرب بالسوط "فحسب".

السودان، إقليم دارفور

من هذا الطريق على حافة "زالنغي" تمر أيضا قطعان الحمير المحملة عن آخرها بحزم العشب التي تعلو حتى تكاد تخفي آذانها. بجانبها نشاهد نساء وأطفالا سائرين، يلوحون مرحبين بعصي في أيديهم قائلين "خواجة، خواجة". إنهم أفراد أسر الميليشيات ورفقاؤهم الذين بوسعهم مغادرة القرى دون خوف على أرواحهم. وهم في طريق عودتهم الآن، بعد انتصاف النهار، إلى المدينة لبيع حصادهم في السوق لسكان القرى المنكوبة، الباقين داخلها.

في طريق العودة، يلمح المسافر مجرى النهر عن بعد، حيث يعلو عمود بني مائل للصفرة خلف حافة آخر قرية دُمرت، هذا العمود نراه يلف في دوامات كبيرة ومن خلفه السماء الزرقاء السماء دائما زرقاء!، فلا شيء غير اللون الأزرق. إنه إعصار صغير من الرمال والرياح الشديدة التي تعبر القرية وهي المسماة "بالهبوب". هذه الرياح ربما لا تجد في طريقها شيئا يمكن تدميره، أو قلبه رأسا على عقب، أو القضاء عليه، لا شيء!.. اللهم إلا مقعد خشبي صغير، أو مرآة مكسورة، أو ملعقة مطلية بالقصدير قد تكون متدثرة في رداء من الرمل الأبيض ■

(*) عضو بمنظمة «أطباء بلا حدود»

الصورة الفوتوغرافية: أ ف ب

سباق إنساني لتدارك المأساة

مع استمرار توسعها في نشر جهودها في دارفور، تصبح عمليات اللجنة الدولية في السودان أكبر أنشطتها على مستوى العالم.

في تعاون وثيق مع جمعية الهلال الأحمر السوداني عززت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عملياتها في "دارفور" على نحو كبير. كما رفعت ميزانيتها المخططة لصالح السودان لعام 2004 من 46 مليونًا إلى 77 مليون فرنك سويسري. وقد أقامت اللجنة الدولية قواعد ميدانية في مدن "الفاشر" و"كوتوم" و"كبكابية" في شمال دارفور، وفي "نيالا" جنوب دارفور وفي "الغنينة" و"زالينغي" غربي دارفور. وأنشأت مكتبا لها "بأبيشي" في تشاد، وذلك لتقييم الاحتياجات المتعلقة بالحماية واستعادة الروابط الأسرية للسكان، وللاجئين بصفة خاصة، على طول الحدود. وتركز استجابة اللجنة الدولية وجمعية الهلال الأحمر السوداني في مجالات الحماية الطارئة والمساعدة الآتية:

- حماية السكان المدنيين في الميدان ومخاطبة جميع السلطات ذات الصلة على كافة المستويات.
- توفير مستلزمات المياه والصرف الصحي لصالح ما يقرب من نصف مليون شخص.
- توفير المأوى والملبس والمستلزمات المنزلية الضرورية لصالح ما يصل إلى ثلاثمائة ألف شخص.
- دعم المنشآت الطبية القائمة.
- توفير الغذاء للإبقاء على حياة مائة ألف شخص لمدة ستة أشهر.
- العمل على استعادة الروابط الأسرية على المستويين الوطني والإقليمي.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

دعم شركاء الحركة الدولية

منذ بدء النزاع في دارفور، لعبت جمعية الهلال الأحمر السوداني دورًا رئيسيًا في الاستجابة للاحتياجات الناجمة وفي دعم عمليات اللجنة الدولية هناك. ويكمل الشركاء الآخرون من الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، كالصليب الأحمر الدانمركي والألماني والنرويجي والأسباني، الاستجابة لتلك الاحتياجات.

ومن البديهي أن اللجنة الدولية والهلال الأحمر السوداني سيستمران في الاعتماد المكثف على مساعدة الجمعيات الوطنية في مجالات الدعم النقدي من أجل شراء المواد العينية والسلع ودعم أطقم العاملين والدعم السياسي من حكومات تلك الجمعيات. فالاحتياجات الإنسانية الناجمة عن النزاع ضخمة حقًا، لذا تستمر اللجنة الدولية في حث الجمعيات الوطنية المشاركة أن تسهم بالمساعدة في إنجاز الخطة الميدانية كما حددتها في النداء الخاص بزيادة ميزانيتها والتي يحتل السودان رأس أولوياتها.

جهود متواصلة

خلال يونيو/ حزيران، ويوليو/ تموز الماضيين قامت اللجنة الدولية بمشاركة جمعية الهلال الأحمر السوداني بالعمل على تجنيب الأوضاع الأمنية غير المستقرة لآلاف الأسر النازحة المتناثرة في المخيمات وعبر المدن فقد أرسل مندوبو اللجنة الدولية تقييماتهم وتوصياتهم إلى السلطات لدعوتها للتحرك لحل المشكلات الحالية الخاصة بحماية السكان المدنيين (النازحين والمقيمين) والجرحى والمرضى، مذكرين إياها بالالتزامات الملقاة على عاتقها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وفي غرب دارفور، دارت مناقشات مع السلطات وقادة الجماعات المحلية النازحة بشأن نية السلطات إعادة تسكين بضعة آلاف من الأسر من بلدة "زالينغي" في المخيمات القائمة في الضواحي. وبينما لا يعترض الأشخاص النازحون على ذلك، لن تكون الظروف الصحية في البلدة ملائمة في الفصل المطير، لذا انصب الهمّ الرئيسي للنازحين على توفر الأمن في أي مكان استيطان جديد. كذلك زارت فرق من اللجنة الدولية والهلال الأحمر السوداني عددا متزايدا من الجماعات المحلية خارج المدن الرئيسية لتحديد الاحتياجات المادية والخاصة بالحماية وتقييم الظروف الأمنية. أما على صعيد المساعدة فهناك آلاف الأسر النازحة المتناثرة في المخيمات والبلدات تحتاج بصفة خاصة للغذاء، والمأوى والمياه. لذا فعقب نقل السلطات لما يقرب من (680 أسرة) من مخيم "مشتل" المؤقت إلى مخيم "أبشوك" في 1 يوليو/ تموز، بدأ العمل على إيجاد قطع أرض جديدة كامتداد للمخيم. وزُودَت كل أسرة بالملابس والأغطية وأدوات النظافة، كما تم إمداد المخيم بمائة وأربعين ألف متر من المياه يوميًا عن طريق معدات اللجنة الدولية. كما يتلقى كل من مخيمي "مشتل" و"دنكا" حوالي 30,000 لتر يوميا، إضافة إلى توزيع الأدوات المنزلية الأساسية على (2,600 أسرة) في مخيم "كساب" خارج "كوتوم" وأيضًا على (300 أسرة) في القرى العربية المجاورة التي تأثرت أيضًا جراء النزاع. وقد تم توصيل حوالي 100,000 لتر من المياه كل يوم إلى هذا المخيم كما تم حفر ثلاثة آبار.

وفي مدينة "كوتوم" نفسها، يتم توزيع 100,000 لتر من المياه يوميًا عن طريق تجهيزات اللجنة الدولية كما استمرت أعمال الإصلاح في نظم إمداد المياه. وبحلول نهاية يونيو/ حزيران، انتهت أعمال تجديد أحد الأفنية التي توجد بها مجموعة آبار للمياه غربي المدينة كما تم تسليم بئر جديدة في فناء ثانٍ للآبار شرقي المدينة.

وقد زارت فرق اللجنة الدولية والهلال الأحمر السوداني الموجودة في "الفاشر" و"كوتوم" الجماعات المحلية البعيدة (في زمزم وغلاب وتابيت وشنغريل توبايا وطويلة وكبكابية ومنطقة جبل سي وعبد الشكور ودروديسا وأنابغي وأورشي) لتحديد عدد الأشخاص المتأثرين بالنزاع واحتياجاتهم واستجابة الصليب والهلال الأحمر الملائمة. وقد تم توزيع الأغطية المطاطية البلاستيكية المقواة والألبسة والأغطية والصابون، التي قدم الصليب الأحمر الألماني جزءًا منها، في "زمزم".

وفي "كبكابية"، استمرت أربع آبار في توفير 100,000 لتر من المياه يوميًا عن طريق معدات اللجنة الدولية كما تمت إقامة ثلاث آبار جديدة محفورة يدويًا لإمداد المركز الصحي ومخيم النازحين الشمالي بالمياه. وقد وفر بئران آخران 50,000 لتر يوميًا للمجتمعات العربية المحلية المحيطة والتي تأثرت بالنزاع خلال الشهرين الماضيين.

وفي "كاس" جنوبي دارفور، تم إمداد (8,300 أسرة) في 12 مخيمًا بالسلع المنزلية الأساسية التي وفرها الصليب الأحمر الألماني على نطاق واسع. وتمت أعمال الإصلاح في شبكة مياه البلدة لتوفير 300,000 لتر من المياه يوميا للأشخاص النازحين والمقيمين. ●●●

●●● كما تم إطلاق برنامج طارئ للمياه في "الغنينة" غربي دارفور. وقامت فرق اللجنة الدولية والهلال الأحمر السوداني بحفر بئرين في مخيمات "رياد" وتم تجهيز الحفر الأرضية الثلاث التي أقامها برنامج المياه والبيئة والصرف الصحي التابع لمنظمة اليونيسيف بمضخات تعمل تحت الماء، مما سيوفر أكثر من 400,000 لتر يوميًا. وتم إنشاء بئر محفورة يدويًا في مخيم "أردماتا"، وهي مجهزة بمضخة ميكانيكية وخزانات مياه مطاطية ونقاط توزيع منحدرة. ومن المقدر أن تفي تلك الكميات باحتياجات 25,000 شخص نازح من المياه.

وفي مخيمات أخرى شمال "الغنينة"، تم الاضطلاع بتقييمات أولية لتحديد الاحتياجات من الغذاء والمياه والمواد الأخرى. وضمت الجماعات المحلية التي زارها المندوبون : برداغيغ وكوندوبي وسيربا.

وفي "زالينغي"، عملت اللجنة الدولية بالتعاون مع الهلال الأحمر السوداني على تحسين عملية توصيل المياه إلى المخيم عن طريق تركيب خزانات المياه ورفع كفاءة الآبار وزيادة معدلات الضخ. وقد تم إمداد حوالي 80,000 لتر كل يوم.

الصحة

في معظم الأحيان لا يحصل الأشخاص النازحون الذين يعيشون في المخيمات وحولها والجرحى من جراء القتال على الرعاية الصحية. لذا واصلت اللجنة الدولية دعم مستشفى "الفاشر". وأقام الصليب الأحمر الألماني وحدة طوارئ للرعاية الصحية الأساسية كما بدأ العمل في بناء جناح لطب الأطفال خارج المستشفى. وخلال الأسبوع الأخير من شهر يونيو/ حزيران، عالج المستشفى خمسة من جرحى الحرب و538 من المرضى الآخرين، من بينهم 104 أطفال.

وفي مخيم "أبشوك"، قامت اللجنة الدولية بدور قيادي في إنشاء أربعة مراكز يتلقى فيها الأطفال المصابون بالإسهال محلولاً ملحيًا لمعالجة الجفاف عن طريق الفم وتتعلم الأمهات كيفية إعطاء الأطفال العلاج بأنفسهن. واستمرت عملية إعادة تأهيل مستشفى "كوتوم" العام الذي تعرض لأضرار جسيمة أثناء العمليات العدائية. وفي جنوب دارفور، قام جراح وطبيب تخدير تابعان للجنة الدولية، إلى جانب جراحين محليين، بإجراء جراحات لستة عشر مريضًا في مستشفى "نيالا". ومنحت اللجنة الدولية معدات جراحية، كما قامت بخدمات تعليمية داخل المستشفى لعلاج جرحى الحرب بالتعاون مع موظفي الصحة السودانيين. وفي غربي دارفور، استمرت أعمال إعادة تأهيل مستشفى "زالينغي".

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

إعادة الروابط الأسرية

تم نشر قوائم بأسماء أفراد العائلات المشتتة في العديد من المواقع كوسيلة لتسهيل عملية استعادة الاتصال بينها. وفي الإجمالي، يتم البحث بنشاط عن ذوي 52 طفلاً كما تستمر المحاولات للبحث عن 1,200 شخص مفقود، من بينهم 400 طفل. وقد واصلت اللجنة الدولية التوسع في هياكل البحث عن المفقودين في دارفور، حيث نشطت في مخيمات "كوتوم" و"زمزم" و"كالما". ففي "كوتوم" تابعت اللجنة الدولية حالات الأطفال الذين انفصلوا عن ذويهم، كما نظمت دورات للمعلومات بشأن أنشطة البحث عن المفقودين وُجهَت للقادة التقليديين في مخيمات "كساب" و"فاتا بورنو". أما في "زمزم"، فقد تم جمع عدد من طلبات البحث عن الأطفال من المخيم ليتم تتبعها في "نيالا" جنوبي دارفور. وفي الوقت نفسه، تم توزيع 46 رسالة من رسائل الصليب الأحمر في "الفاشر" وردت من أشخاص انفصلوا عن عائلاتهم.

وفي تشاد، قام فريق اللجنة الدولية في "أبيشي" بمسح ميداني مكثف على امتداد الحدود مع السودان لتقييم الاحتياجات الخاصة بتلك العائلات التي تفرق شملها من جراء النزاع والأطفال غير المصحوبين بذويهم كي يجتمع شملهم مع أسرهم.

النشر

يحتاج أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن إلى معرفة قواعد القانون الدولي الإنساني وكيفية تطبيقها لذا يتواصل تنظيم دورات لنشر القانون الدولي الإنساني ومبادئ الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لصالح ضباط الشرطة في "الفاشر".

التعاون

يلعب الهلال الأحمر السوداني دورًا رئيسيًا في الاستجابة لهذه الأزمة لذا يعمل موظفو ومتطوعو الفروع الثلاثة لجمعية الهلال الأحمر السوداني والعديد من المكاتب في دارفور جنبًا إلى جنب مع فرق اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتقييم الوضع الإنساني، وتسجيل النازحين داخل بلدهم وتوزيع مواد الإغاثة والمساعدة في إدارة خدمة البحث عن المفقودين ورسائل الصليب الأحمر. كما يلعب هؤلاء دورًا حاسمًا في برامج المياه والصرف الصحي في المخيمات والمستشفيات.

وقد وفرت اللجنة الدولية لجمعية الهلال الأحمر السوداني المركبات ومواد الإغاثة وغيرها من المستلزمات كما نظمت تدريبات على إدارة عمليات الإغاثة وتقييم الاحتياجات ووضع التقارير، للتغلب على الاحتياجات المتزايدة في دارفور. وتم نشر تسعة مدربين تابعين لجمعية الهلال الأحمر السوداني في مجال الاستعداد للكوارث في ولايات دارفور الثلاث لتأسيس فرق للاستجابة للكوارث على مستوى الفروع، وتدريب المتطوعين والمساعدة في أنشطة الإغاثة.

مساعدات مطلوبة

تُعد الرعاية الصحية الأولية للسكان المقيمين والنازحين قضية رئيسية. وهناك تحديات خطيرة يطرحها النزاع على النظام القائم، وتعتمد آلاف الأرواح على إعادة تفعيل قدرته على الاستجابة على نحو فوري وعلى دعم تلك القدرة. إضافة إلى ذلك، هناك ثغرات كبيرة فيما يتعلق بالإسعافات الأولية في مناطق النزاع وإجلاء الجرحى علاوة على الطوارئ الجراحية. لذا توجه للجنة الدولية مشاريع الجمعيات الوطنية المشاركة نحو الأنشطة التالية:

- التدخل على مستوى الرعاية الصحية الأولية في العديد من المواقع التي تتركز فيها أعداد كبيرة من النازحين.
- بناء قدرات جمعية الهلال الأحمر السوداني فيما يتعلق بالإسعافات الأولية والتصنيف والإجلاء الطبي للجماعات المحلية المتأثرة بالنزاع.
- الدعم في مجال إعادة التأهيل البدني، وهناك ورشة لتقويم العظام تعمل بالفعل في "نيالا" ويديرها معهد قومي. وسيتركز الدعم على مسائل التمويل وإجلاء الجرحى ونقلهم وإقامتهم في الورشة.

المياه والصرف الصحي / المسكن

يُعد نقص وسائل النظافة والصرف الصحي الملائمة في مدن وقرى دارفور المكتظة بالسكان مشكلة رئيسية بلا شك، مما ينجم عنه زيادة في معدلات الإصابة بالأمراض والوفيات بين السكان المعنيين. فالاحتياجات ضخمة حقًا، والهيئات الإنسانية لا تركز عليها في تلك القطاعات. وبوسع الجمعيات الوطنية المشاركة أن تعمل على إقامة مراحيض بنفسها (كمرحلة أولى)، أي تعبئة الجماعات المحلية وتنظيمها لتحديد كيفية التدخل والأشخاص المشاركين والأماكن التي يجب التدخل فيها وتنظيم عملية إنتاج البلاط والحفر وإقامة المباني. ويمكنها أيضًا أن تتدخل في المرحلة الثانية وهي تدريس مبادئ النظافة والجزء الخاص بالصيانة في البرنامج.

المواقع التي تم تحديدها للمساعدة

- غرب دارفور: لتغطية احتياجات 100,000 شخص (5,000 مرحاض) في "غنينة" وشمال المدينة، حيث تعمل منظمات إنسانية قليلة في الوقت الحالي. وفي "زالينغي"، يحتاج 15,000 شخص إلى 750 مرحاضًا في المنطقة الواقعة بين مخيمي "أميدا" و"السفيدة"، علاوة على احتياجات 25,000 شخص في مخيم "نرتيتي" على الطريق بين "نيالا" و"زالينغي".
- شمال دارفور: تغطية احتياجات 15,000 شخص في بلدة "كوتوم"، وتحسين مستوى مخيم "كساب" لخدمة 20,000 شخص. وهناك احتياجات في "كبكابية" لصالح 20,000 شخص، علاوة على احتياجات 50,000 شخص في مواقع أخرى.
- جنوب دارفور: هناك 100,000 شخص بين "كالما" و"كاس" والمخيم الواقع في الجنوب في حاجة إلى مساعدات.

مخيمات النازحين في الداخل

أخذت اللجنة الدولية زمام المبادرة لتحديد موقع مخيمات النازحين وتخطيطها ودعمها، بالمشاركة مع جمعية الهلال الأحمر السوداني، وذلك في الأوضاع التي يكون فيها هذا النشاط لصالح النازحين ووفقًا لرغباتهم، أما اللجنة الدولية فستقوم بتوفير الدعم الفني في تخطيط المخيم والبنية التحتية، بمتابعة تطور الموقع، وتنظيم الجماعات المحلية، والمسائل الصحية داخل المخيم، وقضايا الحماية والإغاثة. هذا بالإضافة إلى أنه سيكون هناك احتياج ضخم لإعادة الإعمار وإلى التزام طويل الأمد عندما يعود السكان مرة أخرى بعد عدة شهور ■

تقرير: بعثة اللجنة الدولية في السودان

كلمات

"إن اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب التي وقعت عام 1984 ودخلت حيز التنفيذ في 26 حزيران/ يونيو 1987، وغيرها من المعاهدات الإقليمية تسعى إلى ضمان أن يكون أحد أكثر الحقوق بداهة، أي عدم التعرض للتعذيب، مرسخًا في قوانين تعكس إرادة كافة الشعوب"

ألان إيشليمان

رئيس الوكالة الدولية للبحث عن المفقودين وشعبة الحماية باللجنة الدولية

"إن المواجهة بين البلدان المنخرطة في "المعركة ضد الإرهاب" والجماعات التي تعبئ بعنف ضدها، وغزو العراق واحتلاله، إلى جانب العديد من النزاعات الداخلية الراسخة، كلها عوامل ساهمت في انتشار انعدام الأمن على الصعيد العالمي عام 2003 "

التقرير السنوي للجنة الدولية

المهاتما غاندي

"أنا لا أسعى فقط لتحقيق الأخوة الإنسانية لدى الهنود. كما أنني لا أعمل فقط من أجل حرية الهند، رغم أن ذلك يستحوذ بلا شك عمليا على كل حياتي وكل وقتي، ولكن من خلال تحرير الهند، آمل أن أواصل العمل لتحقيق مسيرة الأخوة البشرية"

المهاتما غاندي

جان بول سارتر

"نحن لا وجود لنا إلا في أعين الآخرين، وانطلاقا من نظرة الآخرين نقتنع بما نحن عليه"

جان بول سارتر من "الوجود والعدم"

"الحرية تعني المسؤولية، وهذا ما يخيف معظم الناس"

جورج برنارد شو

سكوت فيتزجيرالد

"أنا لست غنيا، أنا فقير يحوز مالا، وهو ما لا يعني نفس الشيء"

غابرييل غارثيا ماركيز

"في سن الثامنة عشرة، تكون قناعاتنا تلالا نعتليها، وفي سن الخامسة والأربعين تتحول هذه القناعات إلى كهوف نختبئ بها"

سكوت فيتزجيرالد

في عام 2003 وحده زارت اللجنة الدولية 469,647 أسيرًا ومحتجزًا في 1,933 مركز احتجاز في 73 بلدًا.

التكتم وزيارة السجناء

1 لماذا تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة السجناء؟

تعد زيارة الأشخاص المحرومين من حريتهم لأسباب تتصل بالنزاع إحدى المهام الأساسية للحماية التي تضطلع بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ويقوم مبدأ الزيارات على أن الأشخاص الذين يسجنون أو يحتجزون أثناء، أو كنتيجة لنزاع ويعتبرهم محتجزوهم أعداء، هم بحاجة إلى تدخل هيئة محايدة ومستقلة تضمن لهم معاملة إنسانية وظروف احتجاز مقبولة وتكفل لهم إمكانية تبادل الأخبار الأسرية مع عائلاتهم.

2 هل يوجد تاريخ لزيارات اللجنة الدولية للسجناء؟

أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية، استفاد عدد لا يحصى من الأسرى، سواء كانوا أمريكيين، أو بريطانيين، أو فرنسيين، أو ألمان أو من جنسيات أخرى، من هذه الزيارات وتلقوا من أوطانهم الطرود والرسائل. ومنذ ذلك التاريخ لا يزال هذا العمل مستمرا إلى اليوم، على سبيل المثال من خلال الزيارات لأسرى الحرب الذين وقعوا في الأسر في النزاع بين إثيوبيا وإريتريا، أو في الصحراء الغربية، وأماكن أخرى على اتساع الكوكب.

3 ما هو النهج الذي تتبعه اللجنة الدولية في زياراتها للسجناء؟

تزور اللجنة الدولية السجناء باعتبارها وسيطا محايدا على وجه الخصوص في المنازعات، ويقوم عملها على الإصرار على الوصول إلى السجناء من جميع الأطراف، سواء قوات حفظ السلام في البوسنة، أو الجنود الأمريكيين في

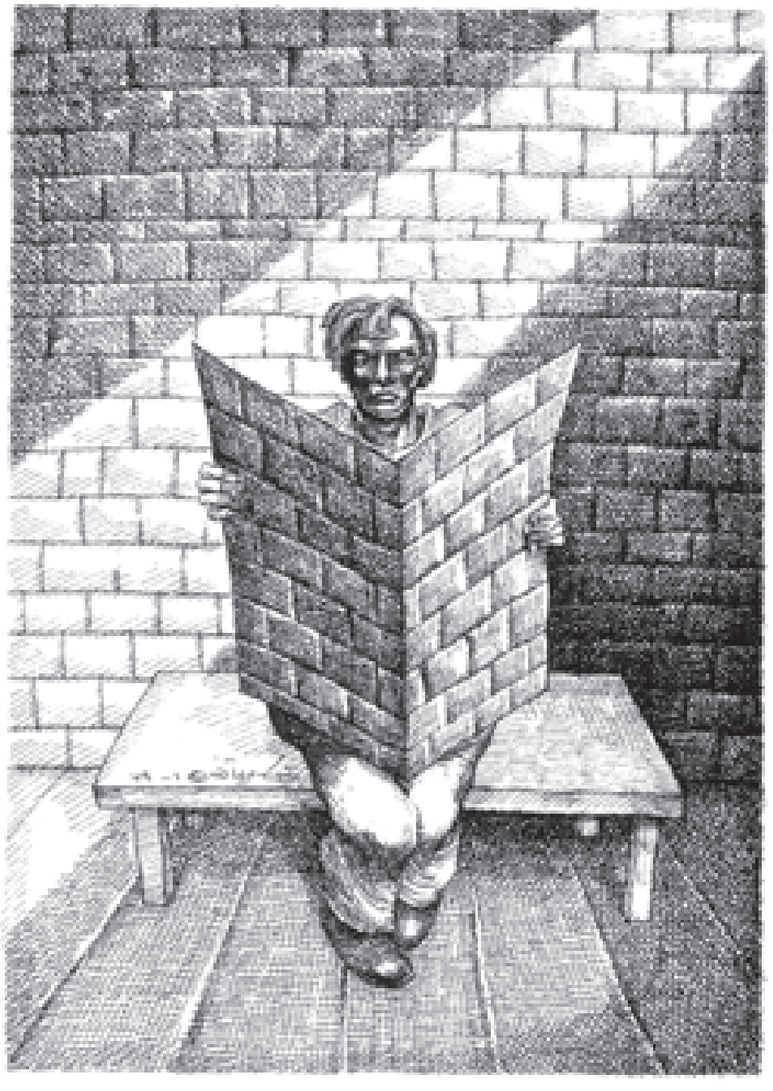

الرسم: توكا نيستاني [إيران]

يوغوسلافيا، أو الجنود البريطانيين في العراق، كمجرد أمثلة قليلة. وقد كان ذلك هو نفس المبدأ الذي يحكم عمل اللجنة في زياراتها لأفراد طالبان والقاعدة الذين تحتجزهم القوات الأمريكية أو الأفغانية.

4 ما هي الضرورة التي تراها اللجنة الدولية لهذا العمل؟

بينت التجربة أن احترام القواعد الإنسانية الأساسية في وقت الحرب، يساعد، إلى جانب منع أو على الأقل الحد من الأعمال الوحشية، كذلك في استعادة الثقة وفي تسهيل المصالحة في مرحلة ما بعد النزاع. بينما قد يؤدي عدم احترام القواعد، بالمقابل، إلى دوامة لا تنتهي من الوحشية التي لا يفوز فيها أحد.

5 ما هي الإجراءات المتبعة في هذا الصدد؟

إن إجراءات اللجنة الدولية المعتادة، التي يتم توضيحها تمامًا مع السلطات الحاجزة قبل بدء الزيارات، تشمل تسجيل السجناء؛ وفحص جميع المنشآت التي يستخدمها السجناء، أو المخصصة لهم؛ وإجراء مقابلات على انفراد مع أي سجين أو مع جميع السجناء، وذلك من أجل مناقشة أية مشاكل ربما تحدث لهم نتيجة المعاملة أو ظروف الاحتجاز؛ وتقديم الاستمارات النموذجية لكتابة رسائل موجزة إلى أسرهم (تقوم اللجنة بتسليمها بعد موافقة السلطات الحاجزة). وإذا وافق السجناء، تُناقش المشاكل مع السلطات على الفور، وذلك بهدف محاولة إيجاد حل لها.

6 لمن تسلم التقارير التي تعدها اللجنة عن هذه الزيارات؟

تُسلم التقارير التي تعدها اللجنة الدولية بعد كل زيارة إلى السلطات الحاجزة وهي ليست للنشر. والفكرة في ذلك هي أن أفضل طريقة لحل مشاكل الاحتجاز تأتي عن طريق إجراء حوار بناء يقوم على الثقة المتبادلة، وليس بتسليط الأضواء الذي من المؤكد أنه يحمل خطر تسييس القضايا. ولهذا السبب فإن اللجنة الدولية لا تعلق علانية على قضايا من قبيل المشكلات المحتملة بشأن نقل السجناء أو ظروف احتجازهم.

7 كانت سياسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر المتمثّلة في عدم إصدار تقارير علنية محلاً للكثير من الجدل

مؤخرًا فما سر ذلك؟

أن يكون المرء مندوبًا للجنة الدولية للصليب الأحمر يزور أولئك المحرومين من الحرية نتيجة لنزاع مسلّح دولي أو حالة اقتتال داخلي، فتلك مسؤولية لا يُحْسَد عليها. فخلال المقابلات التي تجري على انفراد أحيانًا ما يتلقى المندوب أو المندوبة تقارير عن انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني مثل التعذيب أو العنف التعسفي من شأنها أن تثير رغبة عارمة في التحدّث عنها والإدانة العلنية لمرتكبيها أملاً في وضع حد لها بأسرع ما يمكن. ومن شأن ذلك أن يرضي رد فعل طبيعيًا ومفهومًا للغاية، بيد أنه لن يكون بالضرورة في صالح أولئك المحرومين من الحرية. فالمندوبون يتفهمون أيضًا الأهمية القصوى للإبقاء على تواجدهم حيثما يتم احتجاز الأشخاص. وهذا التواجد المنتظم يتيح للجنة الدولية في أماكن الاحتجاز إمكانية توفير المساعدة والحماية، والعمل كوسيط بين الآسر والأسير من أجل تحسين المعاملة عند الاقتضاء، والإبقاء على الصلات بين الأشخاص المحرومين من الحرية وأُسرهم. بيد أنه لا يجوز أبدًا مع ذلك الخلط بين العمل الكتوم من وراء الستار والخنوع أو التواطؤ.

8 لماذا تمتنع اللجنة الدولية إذن عن الإدانة العلنية لحالات الانتهاك؟

عندما تمتنع اللجنة الدولية عن الشجب العلني لانتهاكات القانون الدولي الإنساني، فإنها لا تفعل ذلك بداعٍ من الخوف أو عدم الاكتراث وإنما لأن خبرتها على مدار 140 عامًا تدلّل على أن نهجها القائم على الإقناع والحوار والدبلوماسية الإنسانية لهو نهج سليم. وتشهد روايات مباشرة عديدة من قِبَل محتجزين سابقين زارهم المندوبون على التحسينات التي بوسع اللجنة الدولية الحصول عليها عبر التفاوض. كما أن تركيز اللجنة الدولية على الإبقاء على صلتها بالأطراف المتحاربة عبر الاتصال المباشر يعد أيضًا نتاجًا لمهمتها الإنسانية التي تقتصر على حماية أرواح أولئك المتأثرين بالحرب والنزاع المسلّح وكرامتهم. فالنزاع المسلّح كثيرًا ما يُخْرِج إلى النور أسوأ ما في الإنسانية، ومن ثم فأحيانًا ما يكون الأشخاص المحرومون من الحرية بالغي التعرّض للخطر. لقد أقرّت بذلك أكثر من 190 دولة طرفًا في اتفاقيات جنيف وكذلك العديد من المجموعات من غير الدول. ومن المعروف أن الاحترام واسع المدى للجنة الدولية باعتبارها الحارس غير المتحيّز للقانون الدولي الإنساني يعني السماح لها بمراقبة الأوضاع في الآلاف من أماكن الاحتجاز عبر أنحاء العالم التي لا تستطيع أية منظمة أخرى الذهاب إليها.

9 هل تتمكن اللجنة الدولية عبر هذا النهج من القضاء على الانتهاكات؟

قد لا تنجح اللجنة الدولية عن طريق هذا النهج في القضاء على جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني حيثما تواجدت. غير أن الشجب العلني له أيضًا حدوده العملية. ففي العديد من السياقات التي تقوم اللجنة الدولية بالعمل فيها كثيرًا ما يكون هناك غياب كامل للاهتمام من قِبَل الرأي العام بالأشخاص المحتجزين، وربما ذهبت الشكاوى العلنية أدراج الرياح. وفي حالات أخرى تقوم العديد من المنظمات الدولية التي تحظى بالاحترام باستخدام ضغط الرأي العام في مسعًى من أجل تحقيق تغييرات نحو الأفضل، ولكن إذا لم يكن النجاح حليفها فإن اللجنة الدولية تظل تكافح من أجل التواجد بوصفها خط الدفاع الأخير. إن أخشى ما يخشاه مندوب اللجنة الدولية هو فقدان الصلة، خاصة حينما تكون الانتهاكات جلية. ومع ذلك فإن التكتم ليس أمرا غير مشروط. فاللجنة الدولية تحتفظ لنفسها كملاذ أخير بالحق في الإدانة العلنية لانتهاكات القانون الدولي الإنساني.

10 متى تقوم اللجنة الدولية بالإدانة العلنية للانتهاكات؟

تقوم اللجنة الدولية بالإدانة العلنية إذا كانت الانتهاكات خطيرة ومتكرّرة، وإذا فشلت المساعي التي تقوم بها في إنهائها، وإذا كان الشجب العلني في صالح الأشخاص المحرومين من حريتهم، وإذا كان المندوبون قد شهدوا الانتهاكات مباشرة أو تم توثيق صحتها ونطاقها بطريقة يمكن التحقّق منها والوثوق بها. وحتى إذا ما تم الإقرار بالإقدام على هذه الخطوة النهائية، فإن اللجنة الدولية تظل مصرّة على الإبقاء على صلتها بالأشخاص المعنيين بغرض حمايتهم. وبشكل عام تظل اللجنة الدولية مقتنعة بأن نهجها المتصل بالتكتم يبقى في صالح أولئك المحرومين من حريتهم في مختلف أرجاء العالم. وحيثما تواجدوا، فإن مندوبي اللجنة الدولية يقومون بعملهم بإخلاص ومهنية وشجاعة، وهم إنما يفعلون ذلك في مواجهة الصعاب عن طريق الحوار مع الآسرين والأسرى والمستجوبين وعبر التسلسل القيادي العسكري والمدني. وإذ يكدحون بتكتم ولكن بطريقة أبعد ما تكون عن السكون فإنهم كثيرًا ما يكونون خط الدفاع الأول والأخير عن أولئك المحتجزين خلال النزاع المسلّح حيث يبذلون، من وراء الستار، كل جهد ممكن من أجل حماية الحياة والكرامة الإنسانيتين■

بشر يصارعون اقحياة

أينما اندلعت النزاعات في عالمنا المعاصر، تكشف الحياة عن أوضاع شرسة تستهدف البشر العاديين.

ففي حين تهرس ماكينة القتل من يقترب منها أو ينضوي تحت لوائها من الجنود ومن يناوئهم. تهرس نتائج الحرب بسطاء الناس مستهدفة أمنهم واستقرارهم ومصادر عيشهم.

لكنهم يواصلون كدحهم بإصرار، باحثين عن شروط جديدة للعيش، وعن التعليل الذي يعوضهم عما خلفته الحرب من دمار وعذاب وتشريد!! فالناس جُبلوا على التمسك بالحياة.

وحين ينظرون إلى عدسات التصوير، نجد في عيونهم علامات استفهام كبرى تسألنا عن المستقبل.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

كابول: محاولة إعمار جديدة لعاصمة دمرتها الحرب.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

ساحل العاج: حتى في هذه البيئة الصعبة وسط البرك والأحراش المعيقة يسعى ممثلو العمل الإنساني جاهدين للقيام بمهمتهم، مشاركين الضحايا معاناتهم أينما وجدوا.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

كولومبيا: في مدينة سان فرانسيسكو الصغيرة التي آوت عددًا يفوق تعداد سكانها من الهاربين من جحيم الحرب الأهلية ...

امرأة وطفلتها ممن أفادوا من معونة اللجنة الدولية لإغاثة المشردين.

...بشر يصارعون اقحياة

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

في **القدس الشرقية** التي عزلها الجدار عن بقية المدينة .. طفل يحاول كسر هذه العزلة.

أفغانستان: لاجئ عجوز عند عودته بعد عشر سنوات قضاها بالمنفى.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

تنزانيا: أحد مخيمات اللاجئين البوروندين في نيوروسو.

غلام يرتدي الخرق. ويحمي رأسه ببقايا صندوق من الكرتون.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

ليبريا: بمدينة مونروفيا على مقربة من المحيط، أحد المشردين من جراء النزاع يحلق ذقنه مستخدما قطعة مكسورة من مرآة عثر عليها.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

ليبريا – مونروفيا: في أحد أحياء مدن الصفيح امرأة ممن شردتهم الحرب ترضع طفلها.

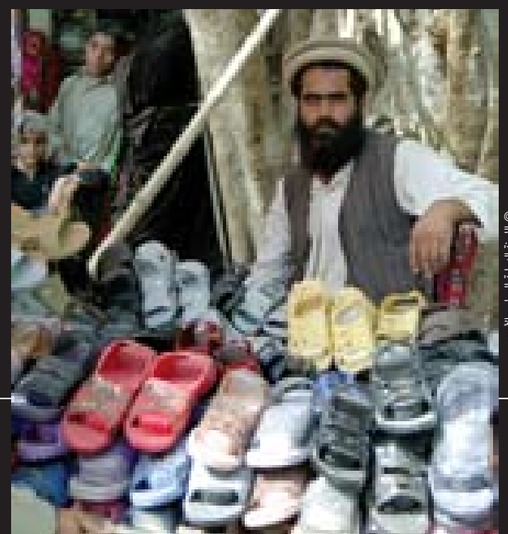

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

جلال أباد: أحد ضحايا الألغام الأرضية يحاول كسب عيشه من بيع النعال والأخفاف بسوق المدينة ■

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

الوصول إلى اقضحايا رغم الأخطار

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

مع استمرار الحالة الأمنية غير المستقرة في العراق، تعرب اللجنة الدولية عن قلقها حيال تصاعد العنف في أماكن عدة تزدحم بالمدنيين مثل الكوت، ومدينة الصدر، وسامراء، والفلوجة، والنجف، مما يؤدي إلى ارتفاع عدد الضحايا ويحول في بعض الأحيان دون تقديم الخدمات الأساسية لهم. وفي ظل هذه الظروف تسعى اللجنة الدولية لبذل أقصى ما يمكنها لتقديم مساعداتها لأهالي المدن التي تشهد مواجهات. فعقب تصاعد حدة المواجهات في مدينة النجف الأشرف وفي الثاني عشر من أغسطس/ آب، قدمت اللجنة الدولية ثلاثة أطنان من الإمدادات الطبية والمعدات الجراحية لدعم المؤسسات العلاجية والطبية بهذه المدينة. وتغطي المساعدات المرسلة المستلزمات الضرورية لمائتي حالة جراحية. وقد تم نقل هذه المساعدات بالتعاون مع مديرية الصحة في بغداد. وفي السادس عشر من أغسطس/ آب قدمت اللجنة مساعدات خاصة لمدينة الحلة تضمنت أغذية وأوعية وأدوات للطبخ والنظافة لحوالي 750 من النازحين الداخليين. كما قدمت في الثامن عشر من الشهر نفسه أربعين ألف لتر من مياه الشرب لسكان النجف الذين لجأوا لمدينة الحلة، إضافة لطرود من الأغذية والمساعدات الأخرى لمائة وستين عائلة مشردة. أما في مدينة الكوت فقد أرسلت اللجنة طنا ونصف من مواد إغاثة الطوارئ الطبية، وذلك عبر مديرية الصحة في محافظة واسط. وفي البصرة، تلقت مستشفى البصرة التعليمي مواد طبية تساعده على استمرار عمله، وفي الفلوجة تم تزويد مركز الجمهورية للرعاية الصحية الأولية ومستشفى الفلوجة العام بطن ونصف من المواد والأجهزة الطبية الجراحية وذلك بمساعدة مديرية الصحة بالرمادي.

هذا، وتؤكد اللجنة الدولية للصليب الأحمر على ضرورة الحفاظ على أرواح المدنيين وسلامتهم في جميع الأحوال وتسهيل نقل ومعالجة الجرحى والمصابين. وتبدي استعدادها في الوقت نفسه لتقديم المزيد من إمدادات الطوارئ إذا استدعت الحاجة ذلك ■

أحمد خالد الراوي

ما الذي يحدث في قلب المعمورة؟
كانت منطقة الشرق الأوسط طوال تاريخها تمثل هذا القلب، فهي مهد الإنسانية، والحاضن لفجر الحضارة، وهي التي خُطت في ربوعها الصفحات الأولى للتاريخ. لكنها ترزح الآن تحت عبء ثقيل، بعد أن تراكمت عليها ظروف داخلية وخارجية جعلتها تنوء تحت وطأة الحروب التي فرضت على مواطنيها أن يقاسوا ويلاتها، ويعانوا كوارثها!
فكيف يستجيب نبض الإنسانية لهذه المعاناة، في ظل تعقد أوضاع العمل الإنساني، الذي يواجه بدوره تحديات تستهدف استقلاله وحياده وقدرته على الوصول إلى الضحايا؟ إنها معضلات ندعوك أيها القارئ للتوقف أمامها والتفكر فيها، وفي القضايا التي يعالجها هذا الملف.

صراعات الشرق الأوسط والعمل الإنساني المستقل

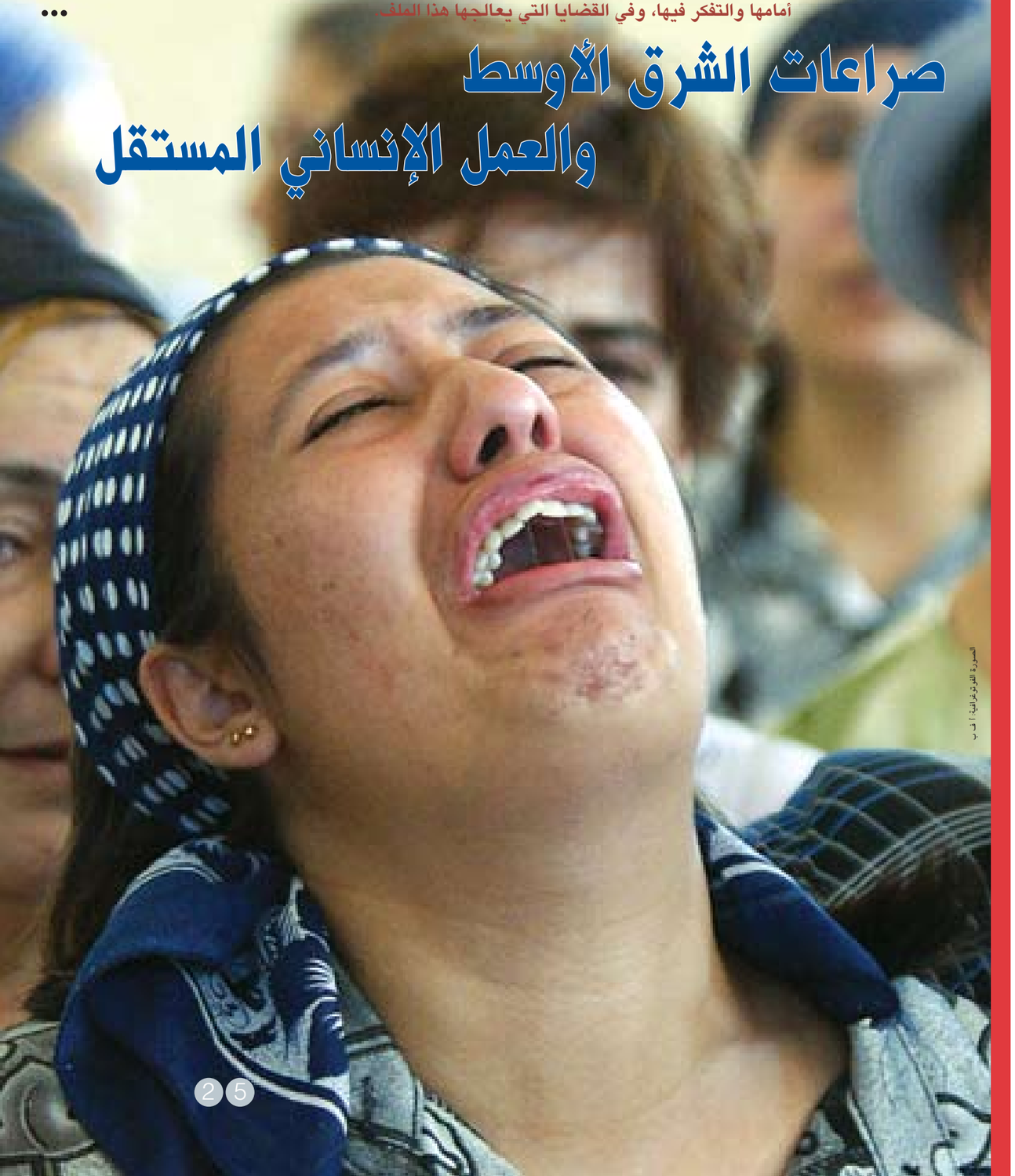

الصورة الفوتوغرافية: أ ف ب

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

النزاعات اقمجلحة في عالم اليوم

بيئة دولية وإنسانية شائكة

محمد سيف

دشن سقوط حائط برلين مع بداية أعوام التسعينيات مرحلة جديدة، تفاءل فيها الكثيرون بوضع نهاية لآثار الحرب الباردة، وبإمكان حلول حقبة جديدة من التعايش بين الأمم تقوم على اختفاء التهديد بالدمار الشامل للكوكب من خلال مواجهة نووية كانت محتملة.

لكن نهاية الحرب الباردة لم تأت للعالم، كما شهدنا مع الأسف، بسلام كان يطمح إليه، فقد كشفت تلك السنوات التي سبقت وتلت سقوط حائط برلين عن اندلاع الكثير من المواجهات والنزاعات التي كان بعضها كامنا تحت ركام من تناقضات ساكنة، كما جاء بعضها الآخر في هيئة تصفية لعوامل استقطاب قديمة حلت محلها سياسة استقطاب جديدة (حرب الخليج الثانية على سبيل المثال)، الأمر الذي كان من شأنه تغيير كل الموازين والمعايير السابقة لعلاقات الشرق بالغرب والشمال بالجنوب.

بعض هذه المُنازَعات والتدخُلات كان بمثابة مشكلات تبقت من ميراث الحرب الباردة، كما هو الحال في كولومبيا، وأنغولا، وأفغانستان. والبعض الآخر انفجر نتيجة لاستحقاقات أتت بها نهاية الحرب الباردة، وكان من أسبابه العميقة الجذور، الرغبة في تأكيد الهوية الثقافية أو الانتماءات الدينية، أو الحصول على وضع جديد يتيح الوصول إلى مزيد من الموارد والسلطة داخل البلد الواحد لجماعة معينة على غرار أفغانستان، والبلقان، ومنطقة البحيرات العظمى، وغرب أفريقيا، والصومال. ومما لا شك فيه أن طروحات العولمة الاقتصادية والثقافية، إضافة لبعض الأفكار التي تعالت في الغرب حول "صدام الحضارات" كانت أيضا عاملا مغذيا لانتشار هذه النزاعات واستفحالها.

أطراف جديدة على الساحة

في تلك المرحلة بدا أن النزاعات الداخلية في كثير من مناطق العالم قد اتخذت مكان الصدارة، وهي نزاعات كان بعضها مزمنا لكن أغلبها كان جديدا ومنبئا بأن هناك تطلعات لأطراف جديدة ظهرت على الساحة لا تحمل صفة الدولة، فلم تعد الدول، على هذا النحو، هي المحتكر الوحيد للعنف، وبالتالي صارت البيئة التي تنشب فيها المنازعات الحالية أكثر تعقيدًا وصعوبة في التنبؤ بتطوراتها عما كان عليه الأمر غداة الحرب العالمية الثانية، في ظل المواجهة بين القوتين العظميين.

في أفريقيا بصفة خاصة شهد العالم أوضاعا درامية: حروبًا إثنية!، مجاعات!، مدنًا بأكملها تتحطم وتتحول إلى خرائب وأنقاض!، حقولاً للزراعة تتحول إلى حقول للموت بالألغام!، أطفالاً يحملون السلاح ويشنون الحروب ويقومون بالمجازر تحت تأثير المخدرات!، قيادات من مجرمي الحرب والمرتزقة!، جفافًا!، فيضانات!، مرعى لنشوء الفيروسات الفتاكة التي تظهر لأول مرة في التاريخ!، كوليرا!، إيدز يلتهم في بعض البلدان نسبة تعدو الثمانين بالمائة من السكان!، مذابح جماعية!.

أيضا، وفي هذا السياق، كانت هناك مفاجأة غير سارة بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني، وهي أن العديد من الأطراف المتحاربة خلال فترة ما بعد الحرب الباردة لم تسمع أبدا عن اتفاقيات جنيف، أو ليس لديها إلمام على الإطلاق بعمل أو شارة الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر، كما أنها تعتبر قتل ومعاناة المدنيين وسيلة لتحقيق أغراضها الشخصية والسياسية. "فلا أحد من المسلحين تقريبا كان قد سمع عن اتفاقيات جنيف!" كما قيل عن الصومال في سنة 1992.

كان هذا هو الحال الذي تسيد أعوام التسعينيات مضافا إليه ما شهدناه من استخدام العقوبات الاقتصادية كوسيلة للنزاع (كما حدث في حالة العراق على سبيل المثال طوال ما يزيد على اثني عشر عاما)، وما أدت إليه هذه السياسة من تفاقم للوضع الإنساني والمعاناة التي رزح تحت نيرها عامة السكان في هذا البلد.

خيارات إنسانية صعبة

في تلك الظروف، عانى العاملون في المجال الإنساني من صعوبة الوصول إلى الضحايا، كما طرأت عوامل جديدة ساعدت على تضييق الحيز الإنساني تمثلت في الشعارات التي اتخذت من القيم، في بعض الأحوال، ذريعة لإخفاء مصالح على غرار "التدخل الإنساني" و"الحرب العادلة" و"حماية حقوق الإنسان" إلى آخر هذه الطروحات التي كان من آثارها اهتزاز المبادئ التقليدية للعلاقات الدولية (كسيادة الدول، وعدم المساس بالحدود، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية)، وهو ما كان من شأنه أن يضع العمل الإنساني في مناخات من الريبة والتشكك، ويضيف المزيد من العوائق أمام القائمين به.

على سبيل المثال، فإن حرب كوسوفا تم تقديمها إجمالا، على وجه التقريب، في إطار نموذج إنساني. فلم يحدث أبدا أن لجأ السياسيون والعسكريون إلى المفردات المستخدمة في العمل الإنساني بشكل كامل، ودائم ومنظم في خطاباتهم على هذا النحو، وهو ما جعل أزمة كوسوفا تضع العاملين في المجال الإنساني أمام "**خيارات صعبة**" بشكل أكثر حدة مما وضعتهم فيه الحروب الأهلية في البوسنة ورواندا، أو مما وضعتهم فيه حرب الخليج أو امتدادها في كردستان. وكما يقول **بيير هاسنر**[1] في دراسته حول حرب كوسوفا: "أضاف الجدال حول حق التدخل، الذي انطلق ابتداء من عام 1991 قضايا جديدة تثير الانشغال من بينها: خطر تسييس العمل الإنساني، وفقدان المنظمات غير الحكومية لحيادها في السياق الذي يهيمن فيه تواجد العسكريين؛ وخطر فرض قانون الأقوياء، ناهيك عن خطر العودة للمنطق الاستعماري بذريعة حماية السكان ضد أنفسهم!".

وفي تلك المرحلة أيضا رفعت اللجنة الدولية شعار **عولمة المسؤولية**، وذلك في مواجهة عالم منقسم على نفسه بفعل التطورات التي صاحبت ارتفاع حدة التوتر واتساع أوضاع البؤس المتفاقم، التي ينطلق منها جانب كبير من النزاعات، ولم يعد مستغربا أن يقف رئيسها السابق "كورنيليو سوماروغا" ليدلي بخطاب يذكر فيه أن الفقر المدقع الذي يعيش فيه جزء من البشرية ليس مجرد مأساة وإنما عار أيضا، ففي عام 1960 كانت نسبة التفاوت في الدخل بين أغنى ٪20 وأفقر ٪20 من سكان العالم تبلغ 30:1، وفي عام 1995 صارت هذه النسبة تبلغ 82:1، كما يبلغ عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر المطلق، أي بأقل من دولار واحد يوميا 1,5 مليار نسمة، وهم يتزايدون باستمرار.

وبطبيعة الحال، كان هذا هو المناخ العام الذي صحب عشية قدوم القرن الواحد والعشرين، وهو ما مثل من جهة مدى تعقد البيئة التي تدور فيها النزاعات المسلحة في العالم، ومن جهة أخرى مدى التحديات التي تواجه استقلال العمل الإنساني وحرصه على حياده وسعيه المتواصل للوصول إلى الضحايا.

ولم يتوقف الأمر عند ذلك الحد فقد كان التاريخ يحتفظ بالمزيد من المفاجآت!!

الحادي عشر من سبتمبر تاريخ جديد

في صبيحة الحادي عشر من سبتمبر، روع العالم بأسره جراء اصطدام طائرتين مدنيتين بتوأمي برج التجارة العالمي في •••

صراعات الشرق الأوسط والعمل الإنساني المستقل

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

●●● نيويورك، ومن ثم قامت الدنيا ولم تقعد.. فقد نجَمَ عن هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 على الولايات المتحدة تأكيد بزوغ نظام عالمي جديد أحادي القطب يحيط به عَدَد من أشكال المقاومة له، من أبرزها الشبكات التي تشن الأعمال الإرهابية المُتَعَمَدة. وبهذا دخل العالم مرحلة جديدة ميزها تداخل شديد في طبيعة النزاعات. فمن جانب جاءت الحرب التي يشنها العالَم على الإرهاب والتي أخذَت عَدَدًا من الأشكال المختلفة مثل النزاع المسلح في أفغانستان، وعمليات التدخل على الطريقة الشُرَطيَّة في حالات أخرى أو فرض العقوبات. ومن جانب آخر استمر نزيف الخراب والضحايا في عدد كبير من المنازعات المسلحة السابقة أو حالات العنف السابقة.

ولم تكد تمر أسابيع على مأساة البرجين حتى شرع تحالف دولي بشن الحرب على أفغانستان، وهي الحرب التي دشنت مرحلة جديدة علت فيها طروحات الحرب المتوازية والحرب الوقائية، وودع العالم على هذا النحو نهج العلاقات الدولية ومجتمع الأمم الذي عاش في كنف معتقداته، بمقتضى نظام وستفاليا، وتعزز بمقتضى مواثيق الأمم المتحدة في النصف الثاني من القرن العشرين.

وصار على العمل الإنساني أن يدخل في سباق مرير من أجل الوصول إلى الضحايا في ظل دخول النزاعات مرحلة جديدة استخدمت فيها تقنيات جديدة وأساليب مستحدثة وأطراف ذات ثقل ووزن كبيرين كان مأمولا أن تستخدمهما في إيجاد المزيد من فرص التعايش والاستقرار في عالم مثخن وهش وضعيف إلى أبعد حد.

تحديات ومصاعب

في ظل هذا المناخ المشحون جاءت الحرب على العراق في مارس/ آذار عام 2003 لتضفي على المشهد مزيدا من التوتر في العلاقات الدولية، ولتحتل بغداد مجددا واجهة المشهد العنيف الذي راحت الفضائيات تنقله على الهواء لكافة أنحاء العالم، ولا يزال إلى اليوم يحتل مقدمة الأحداث.

ولسنا هنا في معرض الحديث عن الآثار الجيواستراتيجية لحرب العراق الأخيرة وما جلبته من تغيرات عنيفة اجتاحت منطقة الشرق الأوسط وستظل آثارها ممتدة لأجل غير منظور، وإنما ما يعنينا هنا هو تأثير هذا جميعه على تفاعل العمل الإنساني مع هذه التطورات في العلاقات الدولية وتفاعله مع هذه المرحلة الجديدة

من المواجهات المسلحة وأثر ذلك على إمكانية وصوله للضحايا وتقديم العون والحماية لهم. والمتابع لما يجري على هذا الصعيد يجد أن هناك عددا من التحديات الخطيرة التي تستهدف الاقتطاع من حيز الاستقلال الضروري لاستمرار العمل الإنساني. وهي تحديات لابد من رصدها والتعامل معها.

- أول هذه التحديات هو دخول الحرب مرحلة جديدة يجري فيها استخدام أسلحة وتقنيات لم تكن معروفة سلفا، بما يمكن أن يحدث تأثيرا في مفاقمة أعداد الضحايا من المدنيين، وذلك على الرغم من النظريات العسكرية المطروحة في الساحة والتي تتمحور حول قدرات هذه الأسلحة والتقنيات على إصابة أهدافها بدون خسائر كثيرة في الأرواح، وهو تحد يلقي على الإنسانيين مسؤولية الإعداد المحكم لمواجهة هذا النوع من المواجهات بتوفير الإمكانيات الضرورية التي تتلاءم ومدى فداحة التوقعات، **وهو ما شهدنا نموذجا له في الاستعدادات المسبقة للاحتياجات الطارئة التي وفرتها اللجنة الدولية قبيل اندلاع الحرب في أفغانستان والعراق على سبيل المثال**.
- ثاني هذه التحديات، يتعلق بالحرب على الإرهاب، التي جعلت المواجهات تتخذ صورة مسرح عمليات تنشط فيه أطراف ليست لها صفة الدولة، وبالتالي يصعب الوصول إليها بهدف الحصول على التزام منها باحترام قانون الحرب وكرامة الضحايا وتجنب إحداث خسائر لا ضرورة لها خصوصا في صفوف المدنيين. **وهو تحد لابد من العمل على تذليل صعابه بالسعي لخلق جسور الحوار مع كافة أطراف النزاعات المسلحة**.
- ثالث هذه التحديات يتمثل في الأخطار المباشرة التي أصبحت تواجه العاملين في المجال الإنساني، مستهدفة أرواحهم، وهو خطر يتفاقم باستمرار، وتشهد عليه كل النزاعات المسلحة التي شهدها العقدان المنصرمان، سواء في أفريقيا أم في الشيشان أم في أفغانستان، ومؤخرا في العراق (الهجوم على مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر الذي أسفر عن مقتل بعض الزملاء، وذلك عقب استهداف زميلين آخرين قبيل ذلك). **وهو تحد يتطلب بذل المزيد من الجهد من قبل المجتمع الدولي لنشر المزيد من التوعية في صفوف كافة المقاتلين بأهمية وضرورة العمل الإنساني لهم ولغيرهم من الأطراف المتنازعة، كما يتطلب تكاتف الجميع من أجل محاسبة مرتكبي هذه المخالفات وردعهم بما يكفل خلق ممر آمن للعمل الإنساني في كل المنازعات**.
- رابع هذه التحديات يتمثل في الرغبة لدى بعض الأطراف في تحجيم دور العمل الإنساني المستقل والتأثير على حياده، وتسييسه بهدف عزله عن هدفه الرئيسي وهو التعامل مع جميع الضحايا من كافة الأطراف وعلى قدم المساواة بغض النظر عن عدالة قضية هذا الطرف أو ذاك كما يراها هو، فما يسعى إليه العمل الإنساني والقوانين التي ينطلق منها هو توفير الحماية والكرامة للجميع. **وهو تحد يتطلب استمرار الكفاح في صفوف المنظمات الإنسانية للدفاع عن استقلالها وحيادها وقدراتها على الاستمرار في هذا النهج**.
- خامس هذه التحديات يتعلق بالأفكار التي يطرحها البعض اليوم حول عدم صلاحية القانون الدولي الإنساني للتعاطي مع التطورات الجديدة في عالم اليوم، وهي أفكار ونقاشات تجد رواجا لها في بعض الدوائر متجاهلة أن القانون بصورته الراهنة يظل صالحا للعمل به باستمرار شرط الالتزام به وتطبيقه من جانب جميع الأطراف الراعية له، وأن هذا القانون جاء في تجسده الحالي كنتيجة لخبرات دامية خاضتها البشرية ولم يكن في أي وقت من الأوقات يتمثل في نصوص جامدة غير قابلة للتطوير، بل كان موضعا للتطوير المستمر من قبل مجتمع الدول وذلك من أجل تحسين استجابته باستمرار لكل جديد يطرأ على ساحة النزاعات المسلحة. **وهو تحد يتطلب إطلاق الحوار والنقاش بين مختلف المهتمين بمستقبل العمل الإنساني من أجل دعم عالمية القانون الإنساني، وعدم الزج به في صراع الثقافات أو المصالح المتشابكة**.

أضف لذلك ما سبقت الإشارة إليه في معرض الحديث عن حرب كوسوفا وما حفلت به من استخدام العسكريين والسياسيين لمفردات العمل الإنساني واختزالها، وما جلبه هذا من تشويش واضطراب في الساحة الإنسانية، والذي ترجم بدوره بمزيد من الإعاقات أمام العمل الإنساني المستقل في الوصول إلى الضحايا وفرض حمايتهم في إطار تطبيق القانون، وتلبية احتياجاتهم.

شركاء في عالم واحد

هكذا تبدو صورة النزاعات المسلحة وأوضاع العمل الإنساني في عالم اليوم، وهي صورة لا تدعو للارتياح، فهي تحمل في ثناياها أخطارا مهددة بالانتقال من حالة العنف الراهن إلى عنف أكثر تعقيدا، وفوضى أكثر تهديدا للبشر أفرادا وجماعات في ظل استمرار انعدام الأمن للأبرياء والذين هم في مسيس الحاجة للحماية والمساعدة. وهو الأمر الذي حدا بالعاملين في الحقل الإنساني، وبالحركة الدولية للصليب والهلال الأحمر، لأن تدعو في مؤتمرها الثامن والعشرين، الذي انعقد منذ شهور إلى الاحتشاد تحت شعار: "**حماية الكرامة الإنسانية**" وإلى اتخاذ هذا الشعار كدليل عمل لها في السنوات المقبلة.

فكيف يمكن تطبيق هذا الشعار وتحويله إلى واقع ملموس؟

إن البشر جميعا شركاء في عالم واحد، وهو عالم يشبهه شاعر إيران العظيم "**سعدي**" بالجسد الواحد، الذي إذا أصيب عضو منه تداعت له سائر الأعضاء. وهو ما يضع مسؤولية على الجميع بأن يقفوا إزاء تلك التحديات التي يواجهها العمل الإنساني، وذلك بتقديم العون والمساندة له في القيام بمهمته النبيلة من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، أي عن شرف إنسانيتنا. فلابد من تكاتف كل الجهود، سواء جهود الدول، أو السلطات السياسية، أو ممثلي المجتمع المدني في العالم بأسره، جنبا إلى جنب مع جهود الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في مساندة العمل الإنساني المستقل وضمان حياده، ودعم السلطة الأخلاقية المخوله له من قبل أطراف المجتمع الدولي، وهو ما من شأنه أن يرفع الحواجز والعقبات التي تكتنف مسار هذا العمل وتجعله قادرا على إعادة زرع الأمل في نفوس الضحايا، كافة الضحايا الذين يدفعون ثمن التناقضات المتراكمة عبر القرون ولم يجد بعد قرننا الجديد الواحد والعشرين حلا لها، وهو الذي يعشش الغموض وعدم وضوح الرؤية في طريق مستقبله ومستقبلنا جميعا على أرض هذا الكوكب ■

(1) بيير هاسنر: "الإنسانيون وحرب كوسوفا" دراسة منشورة بكتاب "خيارات صعبة" الذي أصدرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام 1999.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

ماريون هاروف تافيل*

هل لا يزال قلحياد معنًى؟**

(**) نشر هذا المقال بمجلة Humanitarian Exchange للشؤون الإنسانية، العدد 25، ديسمبر 2003.
(*) نائبة مدير القانون الدولي والتعاون داخل الحركة، باللجنة الدولية للصليب الأحمر.

مرة أخرى، يثور السجال بشأن مبدأ الحياد، ليصبح هدفا للهجوم، وهو المبدأ الذي تنتهجه الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ويساء فهمه عادة، في حين يرى العاملون في اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشكل قاطع أن هذا الحياد يوفر أساسا سليما للعمل.

ومن الضروري أن نقول في مستهل هذا الموضوع بضع كلمات قليلة عن الحياد كما نراه من خلال عملنا اليومي. فالحياد بالنسبة للجنة الدولية لا يعني التباعد، بل التعاطف مع ضحايا الحرب، بالمعنى الأصلي للتعاطف، أي بمعنى "المعاناة معهم"، أو الوقوف بجانبهم. فالحياد كما نراه لا يعني أبدا برودة المشاعر أو اللامبالاة.

ولأن مشاعرنا حيال معاناة أولئك الذين نسعى إلى مساعدتهم ليست، على وجه الدقة، مشاعر "حيادية"، نجد أنه لابد لنا من التمسك بالحياد السياسي والديني والفكري، فهذا هو المبدأ الذي يمكننا من الوصول إليهم. كما أن رفضنا لقبول عالم تتمزق أوصاله بسبب تعارض المصالح والأيديولوجيات والحضارات هو بالتحديد ما يجعلنا نجاهد لإقناع جميع الأطراف بأن عملنا غير متحيز ولا يمكن فهمه على غير ذلك.

إن هذا هو طريقنا لبناء الجسور في عالم شديد الاستقطاب. فالناس لا يولدون محايدين، ولكنهم يختارون أن يكونوا كذلك. ولا بد من سبب وجيه حتى يكافح الناس ضد طبيعتهم. وإذا كان فقد الأمل في الإنسانية يشير إلى عدم الواقعية، فإن رفض اتخاذ موقف طرف ضد طرف لا يمثل دليلا بدوره على غياب الشجاعة.

خمسة مفاهيم خاطئة عن الحياد

ويهدف هذا المقال لمناقشة خمس حجج كثيرا ما تقال ضد الحياد، كما يثير بعض التساؤلات الضرورية حوله، في وقت تميل فيه وجهات النظر المطروحة على الساحة العالمية بشكل متزايد إلى الاعتراض على الحياد، تاركة على ما يبدو حيزا ضئيلا له.

الحجة الأولى: الحياد سذاجة

يجادل البعض بأنه من السذاجة أن نعتقد أن أي عمل إنساني يمكنه أن يكون محايدا. وأن كل هذه الأعمال سياسية بالضرورة، لأن لها أثرا سياسيا.

ومن وجهة النظر هذه، فإن أيام العمل الإنساني اللا سياسي قد ولت. ورغم أن المبدأ الأساسي بوجوب الفصل بين العمل الإنساني والسياسي لم يأخذ في الحسبان التعقد الشديد للقضايا التي يتضمنها ذلك، إلا أنه أوضح مسألة أن الهيئات الإنسانية ليست لديها أجندة سياسية خاصة بها، وأن عملها لا يتوخى مصلحة خاصة.

فربما يكون لزيارة عضو بارز في جماعة معارضة بالسجن تداعيات سياسية، إلا أن هدف المنظمة من هذه الزيارة يكون إنسانيا صرفا. ويعني الحياد في هذه الحالة أن اللجنة الدولية لا تعلق على أسباب حبسه أو أي مسائل أيدلوجية أخرى.

الحجة الثانية: الحياد ستار

والحجة الثانية التي تقال ضد الحياد تنبع من الاعتقاد بأن الهيئات الإنسانية، رغم ادعائها الحياد، ليست لديها ميول سياسية وحسب، بل إنها تنتمي أيضا إلى "معارضة" غير محددة تستخدم الدفاع عن حقوق الإنسان ستارا لأجندة سياسية خاصة بها، سواء للإطاحة بالنظام أو لممارسة الضغوط على دولة احتلال.

ويكمن الخطأ هنا في وضع جمع غفير من المنظمات التي تعد نفسها إنسانية معا في سلة واحدة، في حين أنها في الواقع لها هويات، وصلاحيات، ومبادئ للعمل تختلف تمام الاختلاف. بعضها مرتبط بالحركات السياسية، والبعض الآخر، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مستقلة.

كما أن تلك التي لديها ميول سياسية، بعضها معارض لحكومته، والبعض الآخر أدوات في يدها.

ورغم أن مندوبي اللجنة الدولية لديهم وجهات نظرهم السياسية الشخصية، وهي بالتأكيد تشتمل على عدد كبير ومتباين من الآراء، إلا أنه لا يمكنهم التعبير عن هذه الآراء بصفتهم ممثلين لمنظمة حيادية. لذا فإن ما يضعونه نصب أعينهم باستمرار هو دراسة جميع جوانب المشكلة، وتجنب الأحكام العامة المتسرعة.

وتثير هذه الحجة التساؤل عما إذا كانت كلمة "إنساني" ينبغي أن تنطبق فقط على المنظمات التي تفي بمجموعة معايير معينة. وقد أصدر عدد من المنظمات بالفعل مدونة للسلوك اقتناعا منها بأن هذا بالتحديد هو المطلوب للحفاظ على صحة العمل الإنساني. وهناك معايير معينة تعد ذات أهمية خاصة مثل: وجوب أن تتناسب المساعدة مع الاحتياجات القائمة وأن تُمنح دون تمييز؛ وأنه إذا كانت المنظمة المعنية تناصر آراء سياسية أو دينية معينة، فيجب ألا تستخدم المعونة المقدمة لنشر هذه الآراء؛ وألا تعمل المنظمات الإنسانية كأدوات للسياسة الخارجية لأي حكومة.

وبوضع مدونة للسلوك، جعلت هذه المنظمات موقفها من هذه القضايا واضحا للجميع. فالإقرار بالاختلافات القائمة أفضل كثيرا من إطلاق كلمة "إنسانية" دون تمييز على نطاق واسع من الأنشطة التي تضطلع بها منظمات متنوعة.

الحجة الثالثة: الحياد سلبية

والحجة الثالثة التي نسمعها من وقت إلى آخر هي أن الحياد يعني بالضبط عدم اتخاذ موقف ضد السلوك الذي يستحق أن يدان، أو أسوأ من ذلك، أنه يعادل التنازل المخزي عن المبادئ.

ومن وجهة النظر هذه فإن الحياد يعد صمتا جبانا، إن لم يكن تواطؤا، في مواجهة أعمال العدوان أو انتهاكات القانون الإنساني. ومع عودة ظهور فكرة الحرب الشاملة، أصبح من الملح بشدة الرد على هذا الانتقاد.

وينبغي عدم الخلط بين الحياد والسرية. فحياد اللجنة الدولية يخدم غرضا محددا للغاية، وهو تمكين المنظمة من كسب ثقة جميع أطراف النزاع، بغض النظر عن موقف هذه الأطراف، وبذلك يمكنها أن تأتي لعون الضحايا. والحياد ببساطة وسيلة لهذه الغاية. فإذا لم تكن اللجنة الدولية حيادية لما أمكنها ●●●

●●● إجلاء الجرحى أو إعادة المحتجزين عبر خطوط المواجهة.

وإذا نقلت اللجنة الدولية جنودا مسلحين في سيارات الإسعاف الخاصة بها، فسوف تتعرض السيارات على الفور لإطلاق النار عليها. أما عن السرية، فهي منهج عمل، ووسيلة للإقناع تفضلها اللجنة الدولية. إذ تدخل اللجنة الدولية في اتفاقات تقوم على الثقة مع أطراف النزاع، في الوقت الذي تقوم فيه بإخطار هذه الأطراف على نحو سري بأية انتهاكات تجدها في الأماكن التي تقع تحت سيطرتها، لاسيما السجون، وتتعهد هذه الأطراف بوضع حد للانتهاكات.

إن هذا الوضع يختلف كليا عن الصمت، أو الجبن، أو التنازل. فمن الأصعب أن تقول لوزير الأمن في إحدى الدول أن سجون بلده غير نظيفة، ومكتظة، ويديرها موظفون يقومون بتعذيب النزلاء، عن أن تنشر مقالا يشجب هذه الحقائق في الصحافة.

بيد أن للسرية حدودها. ففي الحالات التي يلاحظ فيها مندوبو اللجنة الدولية انتهاكات خطيرة ومتكررة للقانون الإنساني، وعندما يفشل منهجهم الذي يتوخى السرية في إحداث تغيير، وعندما ترى اللجنة الدولية أن العلانية سوف تكون في مصلحة الذين تسعى إلى حمايتهم ومساعدتهم، تحيط اللجنة الدولية علم الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف لعام 1949 بالموقف، وتلفت انتباهها إلى الالتزام الملقى على عاتقها بموجب هذه الاتفاقيات بأن تكفل احترام القانون الإنساني.

بعبارة أخرى، تدرك اللجنة الدولية تمام الإدراك أن ثمة حدودا للإقناع، وأن الشجب العلني، وهو وسيلة العمل المفضلة لدى منظمات أخرى مثل هيومان رايتس واتش، والعفو الدولية، ربما يكون أكثر فاعلية في بعض الأحيان، ولكنه ليس كذلك في كل الأوقات.

أما إذا قررت اللجنة الدولية اتخاذ موقف علني من انتهاكات القانون الإنساني عندما لا تصل جهودها من خلال الإقناع إلى أي نتيجة، فهي بذلك لا تتخلى عن مبدأ الحياد، بل عن منهج السرية.

كما أنه بوسع اللجنة الدولية أن تعترض علانية على الهجوم على المدنيين، أو تدمير المنازل، أو الإعدام دون محاكمة، على سبيل المثال، دون أن تتخذ بذلك موقف طرف في النزاع الذي وقعت في إطاره هذه المآسي، مادامت تقوم بذلك بموضوعية وانطلاقا من مبادئ تنطبق على الجميع على حد سواء.

وبعبارة أخرى، ينبغي أن يكون مفهوما أن الذين ينقدون اللجنة الدولية لعدم إدانتها العلنية لانتهاكات القانون الإنساني فهم بذلك لا يثيرون مسألة حيادها، بل ينتقدون طريقة تقديرها للموقف، في نزاع محدد، بالاعتماد أطول مما ينبغي على الإقناع كوسيلة فعالة لوضع حد للانتهاكات.

وهم بذلك يكونون على صواب في بعض الأحيان، كما أقرت بذلك اللجنة الدولية فيما يتعلق بعملها في الحرب العالمية الثانية. وقد يكون من المفيد الاعتراض على موقف اللجنة الدولية. أما عندما يتم وضع حياد اللجنة الدولية موضع تساؤل فإن من ينتقدون حيادها إنما يضرون لا إراديا بالقضية ذاتها التي يريدون الدفاع عنها. فاعتماد اللجنة الدولية على مبدأ الحياد جاء نتيجة خبرة سنوات طويلة من تصميمها الراسخ وخبرتها العملية.

كما أنه لا يمكن لمنظمة إنسانية أن تكون حيادية بشكل جزئي أو متقطع. ولكنها يمكنها في بعض المناسبات عمل استثناءات عن قاعدة السرية بشرط أن تقوم بذلك وفقا لمعايير محددة بدقة.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

إن رفضنا لقبول عالم تتمزق أوصاله بسبب تعارض المصالح والأيديولوجيات واقحضارات هو باقئحديد ما يجعلنا نجاهد لإقناع جميع الأطراف بأن عملنا غير كئحيز ولا يمكن فهمه على غير ذلك.

من وجهة نظرنا فإن طرح فكرة "اقحرب العادلة" يجعل اقحياد أكثر أهمية لمنظمة هدفها مساعدة ضحايا النزاع في الميدان. إذ لا يوجد إلا قليل من اقمحاربين لا يرون أن حربهم عادلة، وإن كان ذلك لا يجعلها عادلة لأعدائهم.

علينا ألا نسمح بأن يصبح العمل الإنساني المستقل واقحيادي وغير اقمئحيز من خسائر اقحرب الشاملة.

الحجة الرابعة: الحياد و"الحرب العادلة"

أما الحجة الرابعة فتتأسس على عودة ظهور فكرة "الحرب العادلة". فمن يرون أن لديهم أسبابا وجيهة لشن حرب يميلون إلى إساءة فهم دوافع أولئك الذين، بسبب حيادهم، لا يؤيدونهم.

فهم يشعرون أنه إذا كانت القضية عادلة فالحرب مشروعة والغاية تبرر الوسيلة. وأنه والحال هكذا، ينبغي على الجميع أن يشاركوا في صراعهم.

ولكن من وجهة نظرنا فإن طرح فكرة "الحرب العادلة" يجعل الحياد أكثر أهمية لمنظمة هدفها مساعدة ضحايا النزاع في الميدان. إذ لا يوجد إلا قليل من المحاربين لا يرون أن حربهم عادلة، وإن كان ذلك لا يجعلها عادلة لأعدائهم.

ويجب على اللجنة الدولية ألا تقع في شرك القول بأن بعض الحروب عادلة والبعض الآخر ليست كذلك، فهذا يعادل الحكم في قضايا من قبيل jus ad bellum، أي حق اللجوء إلى الحرب، بينما التفويض الممنوح لها يتطلب منها التأكد من احترام jus in bello، أي القواعد المطبقة في الحرب وحسب.

إن أولئك الذين يقومون بما يطلق عليه حق "التدخل الإنساني" ربما يفعلون ذلك باسم مثل رفيعة، أو لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، ولكنهم ربما كانوا في الوقت نفسه يدافعون عن مصالح قومية أو جيو استراتيجية.

وبالمثل، فأولئك الذين يحاربون باسم الأيديولوجية، أو العرق، أو الدين، ربما يستخدمونها كسبيل للاستيلاء على الموارد الطبيعية للعدو. فإذا كانت هناك مسألة واحدة يجب على المنظمات الإنسانية الاقتراب منها بحرص كبير فهي مسألة شرعية القضية.

لذا، لا يمكن للجنة الدولية اتخاذ موقف حول أسباب النزاع أو شرعية الحرب بناء على ميثاق الأمم المتحدة على سبيل المثال، بل يمكنها فقط تحديد الصواب والخطأ فيما يتعلق بالسلوك في القتال، بناء على القانون الإنساني، واعتبارات الإنسانية.

كما لا يمكن للجنة الدولية التمييز بين الضحايا بناء على كونهم تابعين للجانب "الطيب" أم للجانب "الشرير".

الحجة الخامسة: الحياد و"الذنب"

أما عن الحجة الخامسة فيدعي مؤيدوها، انطلاقا من أرضية أخلاقية، أن بعض من يحق لهم الحماية بموجب القانون الدولي الإنساني أقل استحقاقا من البعض الآخر، وتحديدا أولئك الذين ارتكبوا أعمالا وحشية قبل أن يجرحوا أو يمرضوا أو يلقى القبض عليهم.

وإذا اتبعت اللجنة الدولية هذا النهج في التفكير سيكون عليها الحكم على من تسعى لنجدتهم، وبذلك تميز بين "البريء" والمذنب".

إن هذا القول يعد منزلقا يمكن أن يؤدي إلى إصدار حكم على أساس الانتماء الجماعي وليس على أساس السلوك الفردي. وربما يناقض هذا النهج مبدأ عدم التحيز الذي يعد حجر أساس القانون الإنساني والعمل الإنساني.

ورغم أن مندوبي اللجنة الدولية ربما لا يتعاطفون كثيرا مع قضايا معينة، أو لا يوافقون على أعمال بعينها ارتكبها أناس ربما يتصلون بهم، إلا أنهم ملتزمون بتنحية هذه المشاعر جانبا بالدرجة الضرورية لمد هؤلاء الأشخاص بالحماية والمساعدة التي تحق لجميع البشر.

ويقوم عمل مندوبي اللجنة الدولية على فرضية أن السلامة المعنوية والبدنية والروحية لكل شخص، وكرامته، يجب أن تحترم دون تمييز، وفقا للمعاهدات الدولية التي تنص على حماية الأفراد.

وفي جميع الأحوال، فإن التمييز بين "البريء" و"المذنب" يعد أمرا غير قابل للتطبيق لأنه يتطلب من المنظمات الإنسانية أن تفترض الذنب قبل إجراء أي عملية قضائية. واللجنة الدولية ليست محكمة، ومندوبوها ليسوا قضاة. كما أن دورها تحديدا هو حماية الأشخاص الذين ربما تسعى الدول أو الجماعات إلى الانتقام منهم.

تعقيدات الحياد

هكذا، يبقى الحياد بالنسبة لنا مبدأ صحيحا كما كان دائما. فهل التمسك بهذا المبدأ يجعل الحياة أسهل على اللجنة الدولية؟

إن المرء يتمنى لو أن الأمور كانت بهذه البساطة.

فأولا: يرتبط الحياد ارتباطا غير سار بالتباعد والبرودة، إلا أنه لا يعني عدم وجود مشاعر. ويمكن للجنة الدولية، بل ويجب عليها، التحدث عن المعاناة الإنسانية، ولكن إلى أي مدى يمكن لمندوبيها إظهار مشاعرهم في مواجهة هذه المعاناة دون أن يظهر أنهم يقفون في صف أحد الأطراف؟

أضف إلى ذلك أنه يمكن إساءة فهم الحياد على أنه يعني أن على المرء إيجاد توازن مثالي في جميع المواقف العلنية التي يتم تبنيها أو اللوم الذي يتم التعبير عنه، فكيف يمكن تجنب الوقوع في مثل هذا الخطأ؟

وأخيرًا، فمن المرجح أن تكون نزاعات الغد مصحوبة بأعمال متزايدة من التخريب والإرهاب، مما يؤدي بلا شك إلى تصاعد الضغوط من أجل الإدانة العلنية لمرتكبيها. ورغم أنه من المشروع إدانة الأعمال التي تهدف إلى نشر الرعب، إلا أن هذا النقد سوف يزيد من صعوبة الحفاظ على ثقة السكان المحليين الذين قد يرون مقترفي الأعمال كأبطال.

ومن ناحية أخرى، تتعرض أحيانا محاولة التمسك بالقانون الذي يمنح الحماية للأشخاص المشتبه في ارتكابهم مثل هذه الجرائم إلى الشك من الذين يؤيدون الحرب ضد الإرهاب.

والحقيقة أن مهمتنا ليست سهلة على الإطلاق، كما أن المنظمات الإنسانية قد تختلف في وجهات نظرها حول ما يتضمنه الحياد.

إننا نواجه معضلات، ويكون علينا أحيانا أن نفاضل جيدا بين الاختيارات المختلفة، مدركين أنه لا توجد إجابات نموذجية. ولهذا فالحوار بين المنظمات الإنسانية يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الاختيارات المبنية على المعرفة. ولكن ثمة شيئًا واحدًا نحن متأكدون منه وهو أنه يجب ألا نسمح بأن يصبح العمل الإنساني المستقل والحيادي وغير المتحيز من خسائر الحرب الشاملة ■

د. محمد السيد سعيد*

صراعات الشرق الأوسط

منطقة تعاقب نفسها!

لا يزال هناك بصيص أمل في أن يجد العالم وقتا لتأمل عميق لما يحدث في المنطقة، وللمسؤوليات المشتركة عما يحدث، والأهم: لكيفية استعادة الأمل وإحلال السلام.

(*) نائب رئيس مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

يبدو الأمر الآن وكأن منطقة الشرق الأوسط مصابة بلعنة على الطريقة الإغريقية أو كأنها تعاقب نفسها عقابا مريعا حيث يرحب آلاف بالموت ويسعون إليه وكأنه الطريقة الوحيدة لغسل أثر ذنب ما أو للحصول على المغفرة من خطيئة أصلية تطارد سكان المنطقة بغض النظر عن التباينات الدينية والعرقية والقومية وبدون توقف عند الأشواق القومية المحبطة أو البحث المطارد عن عدالة ضائعة أو التوق للكرامة أو المساواة أو الرغبة الأكيدة في الحرية.

لا يمكننا في الحقيقة التخلي عن هذا الانطباع الفظيع بقسوة القدر في هذه اللحظة حتى لو فهمنا الجذور المادية والفكرية للأوضاع الخانقة في المنطقة. ومع ذلك فإن هذا الفهم وحده هو الذي ينقذنا من التسليم العبثي لهذا القدر والسعي بجدية لفك هذه الضفيرة المروعة من الأمراض والاستعصاءات التي تعصف بالسلام والأمن والعدالة والتقدم في المنطقة.

ولكن هل لدينا فهم ما أو منظور شامل يمكنه فك طلاسم ما يحدث في هذه المنطقة حتى لا نستسلم لتلك اللوحة المعقدة من اللامعقوليات التي تكاد تسلبها إرادة الشفاء من كتلة من الأمراض الرهيبة؟

أبعد ما نتخيله هو أن نقيس آلام المنطقة وشعوبها على كنايات ملحمية. غير أن تلك الكنايات تبدو حتمية حتى بالمقاييس العلمية.

الانتقام من الذات: منطقة تعاقب نفسها

الكناية الأولى هي أن المنطقة تعاقب نفسها. ودعنا الآن من الخطايا التي قد توظف لتبرير هذا العقاب تبريرا ميتافيزيقيا. فما يهمنا هو تبديد الأسطورة التي تشيع الاعتقاد بأن المنطقة تعاقب العالم أو أنها تتوجه بالعداء والعنف للعالم. فالواقع مغاير تماما. فالمنطقة توجه الجانب الأعظم من حنقها المرير نحو ذاتها أو نحو سكانها، أعني أن العنف يفتك أساسا بنسيج العلاقات بين فروع الشجرة الواحدة بأكثر كثيرًا مما يندلع بين المنتسبين لثقافات أو أعراق وقوميات ومناطق جغرافية أخرى.

ولعلنا نبدأ من الصومال لهذا السبب تحديدا. فهو البلد الأكثر تجانسا على الإطلاق في المحيطين العربي والأفريقي معا. وقد بدأت الحرب الأهلية في الصومال بعد الهزيمة التي تلقاها الجيش في حرب الأوغادين، التي تسكنها أغلبية كبيرة من الرعاة الصوماليين، مع إثيوبيا عام 1978. وسوف نرى أن أحد أبرز ملامح الصراعات الدموية في الشرق الأوسط هي اشتعال حروب أهلية في سياق أو في أعقاب خيبة أمل نتيجة توقف حل صراعات دولية. ويلفت النظر أيضا في حالة الصومال أن الحرب الأهلية بدأت بين قبائل مختلفة ولكنها تدهورت إلى انقسامات ونزاعات بين عشائر أو أفخاذ لنفس القبيلة. ولا تزال تلك الانقسامات والنزاعات قائمة حتى اليوم.

لدينا نموذج آخر لنفس تلك الظاهرة وهي النزاع المسلح في الجزائر والذي سقطت فيه أعداد كبيرة من الضحايا معظمهم ضحية القتل العشوائي والمجازر الجماعية الإرهابية. وقد بدأ هذا النزاع بعد قرار القوات المسلحة في يناير عام 1992 وقف وإلغاء نتائج الانتخابات البرلمانية التي عقدت دورتها الأولى في ديسمبر عام 1991. إن أعمال العنف العشوائي المذهلة التي وقعت خاصة في السنوات 1993–1998 لا تكاد تكون مفهومة. وهناك تشوش كبير حول طبيعة من يقوم بهذه الأعمال. غير أنه ليس هناك خلاف على أنه لا يوجد أي نوع من الاختلافات في الهوية بين المسؤولين عن هذه العمليات وضحاياهم. فلا يوجد فارق مهم بين الجزائريين. وحتى التمايز المزعوم بين المتحدثين بالعربية والذين يعتزون بلغتهم الأمازيغية ليس له أدنى قيمة تفسيرية فيما يتعلق بهذا النزاع.

ونفس ظاهرة الصراع الأيديولوجي بين أقسام من مجتمع واحد لا تفرق بينه عوامل هوية فرعية كانت تسم الحرب الأهلية في اليمن عام 1994.

وتنتمي لنفس الظاهرة: أي انبثاق العنف بصورة هائلة وممتدة داخل جماعات وطنية لا تفترق في شيء من ملامح الهوية صراعات أخرى. فموجة الإرهاب الأصولي التي شهدتها ولا تزال عدة دول عربية وشرق أوسطية بدأت في أعقاب خلافات حول مسار صراعات دولية كبيرة. فقد قامت جماعات أصولية متشددة باغتيال الرئيس السادات في مصر عام 1981 بسبب حنقهم على أسلوبه في مباشرة حل الصراع العربي الإسرائيلي والذي تجسد في اتفاقية كامب دافيد. وسريعا ما اتخذ الصراع طابعًا أكثر دموية خلال الفترة 1991–1997. كما دارت في سوريا عام 1982 معارك كبيرة بين الدولة والمتشددين الإسلاميين راح كثير من الأبرياء ضحايا لها.

ولكن صعود موجة التطرف الديني وتحولها إلى ملمح رئيسي للسياسات في المنطقة ارتبط إلى حد كبير بنهاية "الجهاد" في أفغانستان ضد الغزو السوفيتي. فبعد انسحاب السوفييت عام 1988 من أفغانستان بدأت سلسلة من الحروب الأهلية بين رفاق الجهاد. وشكل العائدون العرب من هذه الحرب وقود الموجة الأصولية التي ترجمت قناعاتها وتجربتها بأفغانستان داخل بلادها الأصلية. وبدأت عملية تشكيل جماعة أصولية جهادية عابرة للحدود القومية وهي الجماعة التي عرفت باسم تنظيم القاعدة. ورغم أن القاعدة ركزت عملياتها ضد الأمريكيين فإن المنتمين لفكرها قاموا بأكثر عملياتهم داخل بلاد عربية وإسلامية.

الاضطراب العظيم: الجغرافيا والهوية وكل شيء آخر

غير أن نموذج الغضب ضد الذات وصب لهيب العنف على نفس الجماعة الثقافية الوطنية يختلط أحيانا مع الفوارق بين جماعات ثقافية مختلفة بهذه الدرجة أو تلك داخل نفس البلد. هنا تختلط الجغرافيا مع الهوية الفرعية والصراع الأيديولوجي والسياسي الدولي والمحلي معا في عجينة غير متجانسة تماما.

ونرى تجسيدا مأساويا لهذا التداخل في حالة الحرب الأهلية في السودان. لقد شهد السودان موجات بسيطة نسبيا من العنف مع بداية الاستقلال تقريبا. ففي عام 1955 أعلنت قيادات سياسية تنتمي للقبائل الجنوبية العصيان المسلح نظرا لشعورها بالتهميش. وتجدد هذا الصراع مرة أخرى في عقد الستينيات وانتهى بتوقيع اتفاق عام 1971 وبمقتضاه تمتعت ولايات الجنوب بقدر كبير من الاستقلال الذاتي. واندلع الصراع مجددًا عندما ألغى الرئيس الأسبق هذا الاتفاق وأعلن تطبيق الشريعة الإسلامية في جميع أنحاء السودان. وبينما تسبب هذا الإعلان في اشتعال الصراع السياسي بين الجماعات والأحزاب الشمالية أدى إلى بناء تحالف جنوبي شمالي لمواجهة الحكم الشمولي في المركز. كما أن نفس هذا التداخل المعقد يفسر ثورة الأطراف وخاصة في دارفور. وبذلك يكتسي الصراع في السودان طابعا مختلطا: فهو يدور حول قضية استعادة الديموقراطية من ناحية وحول نشر السلطة والثروة بين الأقسام الجغرافية المكونة للسودان وجماعاته العرقية الثقافية من ناحية أخرى.

وبينما اندلع الصراع الأهلي المرير بالسودان في أعقاب انقلاب سياسي (1983) وعسكري (1989) غير من طبيعة الدولة، نجد أن ثورة مارس 1991 في العراق وقعت بعد هزيمة العراق في "حرب تحرير الكويت" وفي نفس اللحظة تقريبا. وقد شارك في الثورة بصورة أساسية كل من الشيعة والأكراد وان كان من المعتقد أيضا أن كثيرا من الجنود السنة شاركوا فيها أيضا. وانتهت تلك الثورة بجبال من القتلى والجرحى. وقد تكرر هذا النمط بصورة معكوسة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وإن بمزيد من التعقيدات.

وكانت الحرب الأهلية في لبنان (1976–1989) قد عكست نفس هذا التداخل المعقد بين عوامل الهوية الفرعية داخل جماعة وطنية والصراعات السياسية والدولية المركبة وخاصة على جبهة الصراع العربي الإسرائيلي مع الانقسامات الأيديولوجية والجغرافية.

كما أن هذا التداخل ملحوظ أيضا في الصراع حول الصحراء الغربية منذ تخلي إسبانيا عن احتلالها للإقليم قرب منتصف السبعينيات. ولا يمكن الحديث عن فوارق قطعية بين سكان الصحراء والشعب المغربي عموما. ولكن الصراع يشمل عوامل أيديولوجية وأخرى دولية إقليمية وعالمية فضلا عن العوامل •••

الصورة الفوتوغرافية: أ ف ب

●●● التاريخية والجغرافية بما تنطوي عليه من تجربة سياسية متميزة لسكان الصحراء.

ثورة الهويات الكبرى والصراعات الاستراتيجية

إن الغالبية الساحقة من ضحايا العنف في المنطقة سقطوا في صراعات وحروب أهلية. ومع ذلك فان هذه الصراعات لم تشكل وعي المنطقة بذاتها بقدر ما شكلته صراعات أخرى هي تلك التي تعكس ثورة الهويات الكبرى الوطنية والقومية والدينية. وكان عدد من هذه الصراعات تعلق بالتحرر من الاستعمار الغربي. والواقع أن تجربة التحرر من الاستعمار الأوربي كانت سياسية ووجدانية وثقافية وأخلاقية. وبينما مرت بعض تجارب التحرر الوطني بصورة سلمية ولم تترك سوى آثار بسيطة في ذاكرة الشعوب اتسم قليل منها بقدر هائل من العنف نتيجة وحشية الاستعمار في الدفاع عن بقائه.

غير أن هذا الأثر يبقى مع ذلك محليا صرفا تقريبا بالمقارنة بالنتائج المأسوية للصراع العربي الإسرائيلي الذي يكاد يسيطر تماما على وعي المنطقة بذاتها وعلاقاتها بالعالم.

وعلى حين ينازع كثير من الكتاب العرب الروايات والرؤى الغربية حول طبيعة هذا الصراع فإنه يعد –شكليا على الأقل– الأكثر تعبيرًا والأقوى من حيث استدعاء الهويات الكبرى في المنطقة. فبينما لجأ مؤسسو الرواية الصهيونية إلى الاستحقاق الديني لتبرير إعلان إسرائيل عام 1947 لجأ العرب لفترة طويلة إلى الحق التاريخي والقانوني الدولي. وشكلت الفكرة القومية العلمانية أساسا لثورة الهوية العربية الواحدة والهادفة لاسترداد فلسطين. وبسبب فشل هذه الأيديولوجيا في استرداد ما يعتبره العرب حقا ثابتا في فلسطين بالواقع التاريخي والقانوني انبعثت الأيديولوجيا الدينية الأصولية لقطع الطريق على الجهود الرامية لوضع "حل وسط" تاريخي يقوم على سلام عادل وشامل ودائم وفقا للقرارات الدولية ذات الصلة ومن ثم العودة بالصراع إلى "معارضة وجودية". وبقدر ما أخلت الأيديولوجيا القومية العربية العلمانية الطابع مكانها للأصولية الإسلامية أخلت الأيديولوجيا الصهيونية العلمانية من حيث الشكل مكانها لأيديولوجيات أكثر تأكيدا على المحتوى الديني اليهودي.

الصراعات الكبرى لا تبقى وحيدة

ولعل السياق صار مناسبا لتقديم فكرة أساسية لتفسير خريطة الصراعات في المنطقة بأسرها. فالصراعات الكبرى عموما لا تبقى وحيدة. والصراع العربي الإسرائيلي تحديدا كان له أثر تراكمي ومتوسع على نحو ملموس وسريع. لقد كون حوله عشا من الصراعات الأخرى في المنطقة.

ولأن الصراع اجتماعي ويقوم على معارضة بين استحقاقات ترتبط بذات وجود الهويات المتصارعة فهو يميل مثل غيره من الصراعات المماثلة في التاريخ إلى صبغ كل معايير الحياة السياسية والثقافية بطابعه. ومثل هذه الصراعات غالبا ما يتم خوضها بكل الأساليب وعبر عدد من الميادين والساحات. فهو يقف وراء تعدد وتعاقب موجات سباق التسلح. وتتم مباشرته في المجالات الاستراتيجية والسياسية والدبلوماسية والثقافية وكل مجال آخر. ثم إنه يجر إلى بوتقته دائرة جغرافية بعد أخرى حتى صار الكوكب كله ميدانا متحدا لهذا الصراع. ويمكننا القول بكل ثقة أن الحرب الأمريكية على الإرهاب (وتلك التي يشنها تنظيم القاعدة) هي الوليد غير الشرعي للصراع العربي الإسرائيلي.

والواقع أن الصراع العربي الإسرائيلي كان له أثر تراكمي واضح ليس في المحيط القتالي المباشر له مع دول المواجهة العربية بل وبأبعد من ذلك كثيرا. وهنا يجب أن نستدعي الأدبيات التاريخية والسياسية التي ترصد انتشار مثل هذا الصراع التاريخي في مناطق جغرافية واسعة. فحتى الحرب العراقية الإيرانية 1980–1988 ليست منبتة الصلة بهذا الصراع الأصلي في المنطقة. فقد تكونت النخبة السياسية العربية على ضوء خيبة الأمل والشعور العاتي بالإهانة القومية بعد سلسلة الهزائم العربية في المواجهات المتكررة مع إسرائيل. وقد عمق هذا الشعور ثقافة تقول بأن القوة وحدها هي السبيل إلى بزوغ العرب كقوة حقيقية يحسب حسابها، وكانت النخبة القومية في العراق وسوريا الأكثر تأثرا بالفكرة التي استنتجها الرئيس ناصر من أن "ما يؤخذ بالقوة لا ينتزع إلا بالقوة". ولكن النخبة الصدامية في العراق وظفت تلك المقولة على نحو مطلق وهو ما أدى بين كوارث أخرى إلى مغامرة الحرب ضد إيران عام 1980. ومثلت النتائج الكارثية لتلك الحرب المقدمة المنطقية لغزو الكويت عام 1990 ثم للغزو الأنجلو أمريكي للعراق عام 2003.

ما نقوله ليس أن الصراع العربي الإسرائيلي هو السبب المباشر وراء سلسلة الحروب المأسوية في الخليج لكن ما نؤكد عليه هو أن المنطقة بأسرها وبحكم الرابطة العميقة فيما بين شعوبها دينيا وثقافيا قد تطورت وتطورت نخبها ومؤسساتها السياسية وعلى رأسها مؤسسة الدولة على ضوء هذا الصراع وما تفرع عنه من محن وتعقيدات في الداخل وعلى مستوى العلاقات الدولية.

حامل الجبل في الواقع كسيح

لننظر إلى صراعات المنطقة من زاوية أخرى تماما. ثمة بالطبع جانب معروف بصورة تامة وهو الاقتصاد السياسي للنفط الذي ينسب له كثير من المنظرين الإقليميين والعالميين مسؤولية كثير من الحروب الصغيرة والكبيرة في المنطقة. يكفي أن نلقي نظرة سريعة لنرى أن نصيب الخليج من الحروب الكبيرة لا يزيد عليه سوى نصيبه من الاحتياطي العالمي للنفط.

لقد بدا للكثيرين أن هناك "جائزة كبرى" في منطقة الخليج تنتظر من يهيمن على سياساته. ولكن تلك النظرة تخفي تحيزا عميقا. إن الجانب الأخطر بكثير ليس الثروة التي يجلبها النفط لمن يسيطر عليه. فقد تحملت دول عربية فقيرة فقرا شديدا عبء صراعات وحروب عملاقة. واضطر بعضها إلى بناء جيوش على طرز ومستويات تكنو صناعية للدول الأكثر حداثة وتقدما في العلم. وقد ترتب على ذلك أن حملت اقتصادات كسيحة عبئا بوزن الجبال. وقد ألقى هذا بظلاله على الواقع الاقتصادي والاجتماعي وعلى عملية بناء المؤسسات الاجتماعية والسياسية، فتجاور الغنى مع الفقر واتسعت الفجوة بين التطلعات والأشواق الدفينة للتقدم والمساواة من ناحية والحاجة لضبط التحديث الإجباري في الهياكل الرسمية من ناحية أخرى. ولا شك أن ذلك قاد بدوره إلى تغذية الأحقاد والمرارة وقاد بدوره إلى مضاعفة الضغوط من أجل العدالة وضاعف هشاشة المجتمعات.

إن أسوأ السمات التي تعيشها المنطقة اليوم هي أنها المنطقة الأكثر تعرضا للعنف في العالم وهي ذاتها المنطقة الأقل إنجازا في مجال التنمية.

ولا يمكن القول بأن ذلك كله هو نتاج محلي أو إقليمي صرف.

الزواج على ورقة طلاق: المنطقة والعالم

والمنطقة لا تعاقب نفسها بالضرورة على ذنب اقترفته هي. فمسؤولية النظام العالمي عن تراث الصراعات والحروب في المنطقة تتجاوز مسؤوليتها الذاتية بكثير. وليس هذا بيانا تقليديا يسعى لإلقاء المسؤولية عن الحصاد المرير لعصر ما بعد الاستقلال على الآخرين.

غير أن مسؤولية النظام العالمي ليست محصورة إطلاقا في الأسلحة. فالواقع أن المنطقة كانت ساحة أساسية للحرب الباردة بين العملاقين السوفيتي والأمريكي. وقد سقطت العدالة الدولية عموما والعدالة في المنطقة بالذات ضحية هذه الحرب. وما يهمنا أن نرصده هنا هو أن الغرب كان تاريخيا ولا يزال هو القوة المهيمنة في المنطقة. وأن التحدي السوفيتي لهذه الهيمنة كان فصلا عابرا في تاريخها. لكن هذا الفصل العابر ترك آثارا لا تمحى في واقع وسياسات المنطقة. أهم تلك الذكريات التي لا يستطيع أي باحث تجنبها هي أن الغرب قد طلب من المنطقة أن تتجاهل مشكلاتها هي بما في ذلك حقيقة أنها كانت واقعة تحت الاستعمار الغربي المباشر من أجل أن تشارك في الحرب الباردة والساخنة ضد السوفييت الذين كانوا بعيدين عنها كثيرا منذ اندلاع الثورة البلشفية.

وبكل بساطة قادت المصالح الاقتصادية والاستراتيجية القوى الغربية المختلفة إلى إهمال تام لمشكلات المنطقة الذاتية ودعتها إلى تأسيس دول دينية وتوظيف الدين والقوى التقليدية عموما ضد السوفييت (الملاحدة!). وكانت آخر فصول هذا التوظيف تجنيد الشباب العرب من المغرب حتى الكويت من أجل ممارسة "الجهاد" ضد السوفييت في أفغانستان. وعندما انتهت مهمتهم لم تلاحظ هذه القوى أن هؤلاء الشباب كانوا في الواقع يحاربون من أجل ما يرونه باعتباره الحقوق العربية والإسلامية وأنه كان من المحتم أن يواصلوا هذه الحرب. ومن ثم شنوا الحرب ضد الولايات المتحدة والغرب كله.

إنهم بالطبع يسعون وراء بناء دول دينية متعصبة.

غير أن أي متابعة منصفة لتلك الدوافع التي تقود شبابا غضا لهذا الجحيم لابد أن يلاحظ كيف ينشأ وسط شعور طاغ بالظلم والمهانة التي تواجه العرب في الساحة الدولية.

إن ما نلاحظه هنا أن هناك قوى غربية معينة قامت بعقد زواج مصالح مع قوى دينية متعصبة من كل الثقافات والأديان لتحقيق أهداف استراتيجية تخصها. لذا كان التحالف أو زواج المصالح فيما بينهما زائفا حمل بمصيره السلبي بالضرورة: أي أنه كان زواجا على ورقة طلاق.

وقد تقوض بذلك المشروع الحداثي في المنطقة والذي كان عنوانا رئيسيا لحركات التحرر الوطني لعشرات السنين. وكان لهذا المشروع الحداثي ترجمة إقليمية مهمة للغاية وهي ضمان الاستقرار والأمن وتسريع التطور الاقتصادي والاجتماعي. ويلاحظ أن هذه هي المرحلة التي كانت الحروب والصراعات الداخلية والإقليمية محكومة إلى حد بعيد وقابلة للحل أو الوقف بوسائل تفاوضية.

وقد تآكل هذا النظام ولم يعد قادرا على حراسة السلام والأمن الإقليمي ولذلك تعيش المنطقة فراغا كاملا في القوة الذاتية. وقد ترتب على هذا الفراغ أن التمزق والتفتت والصراعات صارت عمليات منفلتة لا توجد طريقة لوقفها من داخل الإقليم ذاته.

لقد كانت تلك الميول التدميرية واضحة تماما قبل أحداث 11 سبتمبر. وكان من الضروري أن يتوقف الجميع برهة لإجراء تحليل عميق لما يحدث في المنطقة وأدى بين أشياء أخرى إلى تلك الأحداث المأسوية. لكن هذا لم يحدث. بل دخلت المنطقة إلى مرحلة أشد خطورة وأكثر تدميرا لنفسها ولشروط السلام العالمي بغزو العراق. وتضاعف تفكك ما بقى من نسيجها وصارت قادرة على إطلاق أكثر الميول تدميرية من كراهية وحقد ومشاعر انتقام.

ومع ذلك لا يزال هناك بصيص أمل في أن يجد العالم وقتا لتأمل عميق لما يحدث في المنطقة، وللمسؤوليات المشتركة عما يحدث، والأهم: لكيفية استعادة الأمل وإحلال السلام ■

الصورة الفوتوغرافية: أ ف ب

الصورة الفوتوغرافية: أ ف ب

حين ينهار عالم الإنسان

د.طه جزاع*

إن مجتمعا بشريا وعالما مثل هذا العالم بحاجة لأن يغادر حيوانيته وبدائيته ووحشيته. ولا أمل في ذلك إلا بالعمل الإنساني المتجرد من كل الأهواء والغايات والنوايا الحسنة وغير الحسنة.

كائن ضعيف إلى حد الشفقة.. مرة، وكائن قوي إلى حد الطغيان مرات! وحين ينهار أمامه كل شيء فإنه يتشبث بأمل وحيد هو: الإنسان.

وعندما يغمر الطوفان كل الأشياء ويبحث كل امرئ عن عاصم يعصمه من الغرق واليأس والموت فإنه لن ينجو مطلقا ما لم يمد إليه إنسان آخر خشبة النجاة.

آنذاك سيكون المرء مجردا من كل شيء باستثناء إنسانيته، لا فرق بين أبيض أو أسود أو أسمر، ولا فرق بين دين أو قومية أو لغة أو طائفة أو أيديولوجية سياسية، فحين يحل الخراب وتزلزل الأرض، وتكشر الحروب عن أنيابها، تهتز نواميس الخلق والحياة وتتجدد خطيئة الإنسان الأولى لتتحول إلى ركام هائل من الخطايا وتتبعثر الآمال أدراج الرياح والعواصف العاتية.

ما أعجب الإنسان!

يصنع الحياة ثم.. يدمرها!

يبني المدن ثم يفتح عليها سدود المياه والزوابع والسيول لتمحو كل الأشياء الجميلة التي بناها بالفكر والتعب والعرق!

وكأن اللعنة التي حلت على (سيزيف) لعنة أبدية على البشرية، فلكل إنسان صخرته التي يحملها إلى أعلى الجبل لتتهاوى بعد ذلك، ثم يحملها مرة أخرى ليتجدد في دورة أو قل لعنة لن تتوقف أبدا ما لم يتوقف الإنسان عن الطغيان والظلم والكراهية والحروب ويعمل بصدق وحب مع أخيه الإنسان لبناء عالم جديد خال من العنف والتدمير والفقر والبشاعة التي أصبحت سمة من سمات عالمنا اليوم الذي بدأ بالانهيار والتصدع في طريقه إلى الهاوية..

إن مجتمعا بشريا وعالما مثل هذا العالم بحاجة لأن يغادر حيوانيته وبدائيته ووحشيته.

ولا أمل في ذلك إلا بالعمل الإنساني المتجرد من كل الأهواء والغايات والنوايا الحسنة وغير الحسنة.

إذ أن كل لقمة تقدم لجائع، وكل مصل يقدم لمريض، وكل مساعدة تقدم لمحتاج ستتحول إلى سموم قاتلة إذا ما كانت الدوافع غير إنسانية، أو كانت الغايات سياسية أو حزبية أو «انتخابية» ضيقة لا ترتقي إلى نزاهة العمل الإنساني الخالص.

ونحن في العراق قد نكون أنموذجا متفردا للإنسانية بأجمعها.

فالعراق ليس بلدا متنوعا في تكوينه القومي والديني والطائفي والسياسي والأيديولوجي والفلسفي فحسب، إنما هو بلد متفرد بنكباته أيضا!

لقد حلت به من الحروب والآلام والعذابات والتدمير خلال ثلاثة عقود ما لم يشهده بلد في حجمه في ثلاثة قرون!

لذلك فإنه اصبح بيئة نموذجية للعمل الإنساني وللمنظمات الإنسانية، بمختلف صلبانها وأهلتها، وعلمانيتها وإنسانيتها وأمميتها.

وإذا ما قدر لعالم الإنسان أن ينهار وهو في طريقه إلى ذلك فإن العراق سيكون في المقدمة!

ما الحل؟ ما العمل؟

عندما تفشل السياسة في مهمتها، وتتوقف لغة التفاهم والحوار، تحل لغة الدم والدمار.

وعندما تنهار الحروف والكلمات والمواثيق والمعاهدات يأتي دور الرصاص والمدافع والصواريخ والقنابل.

وقد قُدّر لشعب العراق بجميع قومياته وإثنياته وأديانه وطوائفه أن يتحمل وزر السياسة الفاشلة ويدفع ثمن هذا الفشل الشنيع من أرواح ودماء أطفاله وشيوخه ورجاله ونسائه ومن ثرواته التي بعثرتها المغامرات والنزوات الفردية، لذلك فإن كل فرد فيه حمل من العذاب والألم وعانى من شظف العيش ومرارة الحياة واليأس من الإنسان الآخر ما جعله يخشى من كل يد تمتد إليه خشية من أن تكون هذه اليد تهدف إلى قتله لا إلى مساعدته!

لقد أصبح العراقي إنسانا حساسا ولا نقول مريضا تجاه الإنسان الآخر، والحل الوحيد الذي يعيد ثقته بذلك الإنسان هو أن تمتد له يد إنسانية «نظيفة» غير ملوثة بواحدة من دوافع «التلوث» لاسيما في هذه الأيام التي تكثر فيها لافتات وعناوين المنظمات «الإنسانية» ويقف العراقي أمامها حائرا منبهرا، مترددا، يبحث عمن يدله على طريق الإنسانية القويم، ويهديه إلى الإنسان الإنسان، الذي لا يستخدمه وسيلة ليصل بها إلى غاية معينة، بل يعده هو الغاية القصوى وهو الوسيلة، وهو الأمل الذي يمكن أن يسهم في إيقاف تدهور هذا العالم السائر نحو الانهيار ■

(*) رئيس تحرير جريدة "الوطن" العراقية.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

شيء من تجربة مستمرة

د. أحمد عبد المجيد*

خلال الحروب وظروف الطوارئ تتاح الفرص لتسلل خليط من منظمات سياسية وإنسانية وميليشيات مسلحة.

ولا يسجل تاريخ الحروب حالة تشذ عن هذه القاعدة ولكن السؤال: هل تؤدي هذه المنظمات ذات الطبيعة المنحازة بجوهرها وأبعادها مهمة حقيقية عامة بخلاف ما جرى توظيفها له؟ وهل يحمل المنتسبون فيها أو المروجون لها مبادئ سامية تتسع لجميع الفئات والمرجعيات والطوائف والإثنيات؟

الجواب معروف بالطبع، وهو قد لا ينطوي على تشكيك بجدواها أو مهمتها بقدر ما يشير إلى أن انعدام الاستقلالية في الأساس الذي وجدت من أجله ولأجله يحملها على ألا توزع عطاءها المفروض والمطلوب بالتساوي وبمنأى عن الاعتبارات والانحياز، بل وقد يصح القول إن وقوعها في هذه المصيدة يجعل الشبهات تحوم حولها وعنها مما يدفع إلى إسقاط أية نوايا خيرة أو إيجابية تتصف بها.

إن تجربة العراق كفيلة بتأكيد الحقيقة مارة الذكر، فعلى مدى 18 شهرًا من اجتياحه اتجهت نحو أرضه مئات المنظمات والواجهات التي تنوع أداؤها بين صنوف من الادعاءات والأهداف المضللة والمزاعم التي سرعان ما اكتشف الجمهور أنها لأغراض التسويق فحسب، فقد تنافست تلك المنظمات والجمعيات وسواهما على تقديم بيانات إلى وسائل الإعلام المحلية توحي بأنها تمثل مراكز دولية أو إقليمية لنشر الفضيلة أو تقديم الخدمات الطوعية أو مواد الإغاثة.

ولكن سرعان ما انكشفت حقيقتها واصطدم الجمهور بما تخفيه من نوايا خلف شعارات براقة تروج لها ●●●

(*) مدير تحرير جريدة الزمان العراقية

●●● أو لافتات وضعتها على مبان استولت عليها في خضم الانهيار الأمني والانفلات الحدودي وظاهرة الاستيلاء على الأملاك العامة.

إن اخطر النتائج التي يفرزها تسلل تلك المنظمات والجمعيات الوهمية هو الآثار التي تترتب على الإساءة إلى مفهوم إنساني سام، لقد اصبح من النادر أن تجد مواطنًا عراقيًا يبريءُ منظمات، من هذا النوع، من نوازع قد لا تشترك جميعها بها ، وبلغت النعوت والأوصاف حدًا أن اتهم الناس العاملين فيها بالترويج لأفكار هدامة أو التورط بالتجسس لقوى دولية أو محاولة إيقاع المغفلين من المواطنين في مصيدة أجهزة مخابراتية أجنبية.

فما هو الحل لتجنيب العمل الإنساني الحقيقي مغبة الشبهات أو النوايا غير الطيبة؟

لاشك في أن تضافر الجهود الدولية ممثلة باللجنة الدولية للصليب الأحمر كفيل بتحقيق هذه الغاية، فالمبادئ الأساسية المدرجة في مواثيق اللجنة الدولية لا تترك مجالاً لأية غاية أخرى تتمثل بتعمد الإساءة أو المناورة لتحقيق أهداف لا تتسم بالشفافية والوضوح، وفضلاً على تجارب امتدت لنحو قرن من الزمان في الأزمات والعمليات المسلحة والكوارث فإن اللجنة الدولية اتجهت على الدوام نحو ترجمة نبيلة ومخلصة لمفهوم العمل الإنساني الذي يشمل الكرة الأرضية، فالاستقلالية التي تتحلى بها وانبثاقها عن إرادة المجتمع الدولي يجعلها اكثر صلة بكل الإثنيات والشرائح في مجتمعات المعمورة. كما أن طبيعتها الدولية وآليات عملها البعيدة عن الغموض والشكوك والمفعمة بالإجماع لا تثير لدى أحد أية اعتبارات طارئة، وذلك يشمل طبعًا موظفيها العاملين في برامج مقررة أو مدرجة في لوائح مواثيقها مثلما يشمل أولئك الذين يحظون بالرعاية منها سواء كانوا يعانون وطأة حروب أو كوارث أو كانوا طلقاء ينعمون بالحرية ولكن يعوز بناء دولهم أو مجتمعاتهم بعض الدعم أو كله ■

الهلال الأحمر العراقي:
إعادة الأشياء لمعناها

فردوس العبادي*

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

لا يختلف اثنان على أهمية العمل الإنساني من حيث المبدأ، ولكن عندما ينظر إلى هذا العمل الإنساني من زاوية واحدة فقط بحيث تنسحب عليه صورة المؤسسة" التي يمكن أن تكون واجهة سياسية أو واجهة تجارية أو أية مسميات أخرى تفقد المعنى الحقيقي للعمل الإنساني الذي بدأت رقعته تتسع بإتساع العالم كله وتتنافى مضامينه وصوره المتعددة طبقا لما يتعرض له العالم، من دون استثناء لأشياء تتناقض تماما مع الفكرة التي تعتمد المعنى البسيط للإنسانية.

ولا أقصد هنا المعنى الشائع للإنسانية، ولكن أقصد العمل المنظم عبر شبكة واسعة من الناس في مختلف بقاع المعمورة الذي يجعل من الإنسانية شكلا ومعنى، ووسيلة وغاية.

ومن خلال تجربتي المتواضعة في عملي بمنظمة إنسانية، هي الهلال الأحمر العراقي، في ظروف ما بعد الحرب في أبريل من العام 2003، وجدت أننا مبتعدون تماما عن مفهوم العمل الإنساني بشكله الصحيح المنظم. وقد وضعت نفسي ضمن إطار التجربة الجديدة علي، كإعلامية امتهنت الصحافة سنوات طوالا قبل الحرب، وكان علي أن أفهم وأعيد ترتيب رؤيتي لأهمية أن نكون وسط إطار صورة جديدة مادتها وهدفها العمل الإنساني: بخطورته وأهميته، وبساطته، وتوجهاته، وأهدافه، وكل ما يتعلق به.

إنني أرى أن تجربتي هذه ما زالت فتية أو صبية تحتاج إلى نضج، ولكنها جميلة محببة بالرغم مما يكتنفها من مشاق وصعوبات خاصة بالنسبة لنا نحن في العراق. فبعد أن هدأ كل شيء وتوقفت أصوات المدافع على المستوى الرسمي للحرب، ظهرت حروب أخرى هنا وهناك، بعضها يأخذ شكل الحرب المتعارف عليه: بلد محتل وثمة من يناوئ هذا الاحتلال ولا يقبله. وبعضها يأخذ شكلا جديدا على ساحة العراق التي لم تهدأ يوما منذ عام كامل بشكل رسمي. هذا الشكل الجديد ظهر على هيئة صراعات بين أحزاب وقوى سياسية يمثلون أنفسهم وقد استطابوا العمل السياسي في ظل الظروف الجديدة التي خلقها الاحتلال. وكان العمل الإنساني من بين ما أصيب جراء شظايا هذه الصراعات من خلال ممثله الرسمي في البلاد، أي جمعية الهلال الأحمر العراقي.

مؤسسة عريقة

وقد تأسست جمعية الهلال الأحمر العراقي في العام 1932، وهو تاريخ طويل لمؤسسة إنسانية قدمت ما يمكن تقديمه، ضمن إمكانياتها، للمجتمع العراقي ولغير العراق، للعراقيين ولغيرهم.

وأكرر ثانية هذه المنظمة الإنسانية العريقة لم تسلم من شظايا الحرب والاحتلال وصراعات المجتمع التي حدثت بفعل ذلك. فيراها البعض من الذين جعلوها هدفا سياسيا، أنها يمكن أن تكون واجهة لتغلغل فكرة ما قد تخدم هذه الجهة أو تلك لتأمين حالة ما للعراق الجديد، وأقصد بالجديد هنا الصورة الجديدة التي نحاول التأقلم أو التكيف معها كأفراد ومؤسسات.

وهنا يأتي السؤال: هل يفهم من يحاول القيام بذلك معنى (استقلالية، حياد، عدم انحياز..) مثلا؟ وهنا يأتي دور من يعيد الأشياء إلى معناها..

صراع بين عالمين

إذن ثمة صراع بين عالمين: عالم يرى أو ينظر إلى الجمعية على أنها مؤسسة أقرب إلى الحكومية ويمكن أن تكون إقطاعية لحزب أو لجهة ما لتحقق أغراضا سياسية لذلك الحزب أو تلك الجهة.. وعالم ثان يرى أن هذا الأمر مستحيل.. فهذا المكان ليس لتلك الأفكار أو الأشياء..

إنه صراع خطير، وأخطر ما فيه أن يتدخل في عملك من لا يفهم فيه تماما، ومن يحاول الولوج إلى قوامه ليكون جزءا منه، لكنه عبثا يحاول فهم مضمونه، إذا فكر فعلا في المحاولة..

ببساطة نحن في خضم هذا الصراع، ليس من أجل تحقيق انتصارات شخصية، فقد ولى زمن الانتصارات، كما أنها لا تنفع إذا لم تكن تصب في النهر الكبير: الإنسانية.

الانتصار الأكبر حقا يتمثل في أن تكون قادرا على أن تقول للمخطئ أنه مخطئ.. وأن تفهمه ما هو الصواب.. تنبهه إلى أن هذا مضمار إنساني لا وجود فيه لعمل يتنافى مع ذلك.

نعم إن الأمر خطير.. ومهمتنا شاقة وعسيرة.. وهذا ليس تبسيطا للأشياء، ولكن هذه هي الحقيقة وضعتها تحت طبقة كثيفة من مساحيق التجميل لتبدو للناظر أقل قبحا.

ولا أبدو مغالية إن قلت أننا نعمل الآن بكثير من الصعوبات وبكثير من الصبر، أكثر مما نعمل بروح الحب.. كما أننا نعمل أيضا في ظل قليل من الفهم من قبل الآخرين لمعنى العمل الإنساني وضرورته خاصة في بلد مثل العراق بظروفه المعقدة التي يعيشها أبناؤه، على الأقل بدءا من الحرب الأخيرة وما تلاها حتى الآن.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

هدف صعب وتدخل غير مرغوب

إن الناس هم مادتنا الأساسية وهم بحاجة ماسة إلينا ولما نقدمه لهم من خلال أنشطة الجمعية الإنسانية بمختلف وجوهها ولكن على البعض أن يتخيل صعوبة الهدف وصعوبة الوصول إليه في ظل ظروف كالتي ذكرتها وأهمها: القوى السياسية والأحزاب التي تنظر إلينا كواجهة يمكن أن تنفعها في الانتخابات مثلا، وبالتالي تتدخل في عملنا أحيانا كثيرة على أساس ذلك.

ولكننا برغم ذلك ما زلنا نعمل.. وسنظل نعمل، وعندما يكون العمل هدفه ومادته هو الإنسان والإنسانية فلابد لنا أن ننجح، وأن نعيد على مسامع من يحاولون أن يمدوا إصبعا يتدخلون بواسطته في أمر ما، أن لكل مبدأ من المبادئ الإنسانية معنى، وأنها ليست مجرد كلمات تكتب بخط أنيق على واجهات جمعيات الهلال الأحمر أو الصليب الأحمر، وإنما هي إطارات عمل نتحرك فيها ومن أجلها ولو في بلد مثل العراق..

وسننجح ■

(*) مسؤولة الإعلام بجمعية الهلال الأحمر العراقي

ضحك الرجل حتى دمعت عيناه، وطمأنني بأنه عضو في إحدى المنظمات الإنسانية التي تسعى إلى تقديم الخير للبشرية، ولكنه لم يفصح عن اسم المنظمة!.

مساعدات عاجلة

بقلم: **حسن العاني***

نحن من بين بلدان قليلة في العالم ،نمتلك "سلاسل" عظيمة من "الحديد " و"الجبال" على حد سواء ، ويكاد يكون البلد الوحيد الذي استعمل تلك السلاسل قيودًا وأغلالاً ولكنه لم يستثمر السلاسل الجبلية لأغراض المتعة والرياضة والمجازفة.

ربما بدافع من وطنيتي الملتهبة، أو بدافع روح المغامرة التي أتحلى بها، عزمت على ابتداع رياضة تسلق الجبال في عراقنا الجديد، وقررت الذهاب إلى جبال هركرد في محافظة أربيل، التي هي إحدى قمم سلاسل حصاروست العالية التي ترتفع 3600 م عن مستوى سطح البحر ، ورفع العلم العراقي خفاقًا هناك، حتى لو دفعت حياتي ثمنًا لذلك، وكان على أن أتجاوز أول عقبة صغيرة واجهتني وهي أننا البلد الوحيد في العالم الذي يمتلك علمين، ولكن حل المشكلة لم يكن متعذرًا، فقد اهتديت إلى خياطتهما الواحد فوق الآخر، مطبقا شعار ... وجهان لعملة واحدة!!

أعلنت وأشعت بين الجميع عن نيتي القيام بحملة وطنية شاملة لتسلق قمة حصاروست، وتشكيل فريق خاص بذلك، ودعوت الراغبين في الانضمام إلى هذا الفريق، إلى تسجيل أسمائهم، وكنت أعتقد بأن العدد لن يكون كبيرًا، وربما لا يتجاوز بضعة آلاف مشارك يمكن اختيار العدد المطلوب منهم على وفق نظام المحاصصة، ولكن المفاجأة التي لم أتحسب لها، هو تقدم شخص واحد فقط ادعى بأنه يعمل في إحدى المنظمات!

في الحقيقة فقدت نصف عافيتي، وبالكاد خرجت الكلمات من فمي وأنا أسأله (أخي رجاء. ممكن أعرف ضمن أية منظمة إرهابية تعمل؟)، وضحك الرجل حتى دمعت عيناه، وطمأنني بأنه عضو في إحدى المنظمات الإنسانية التي تسعى إلى تقديم الخير للبشرية، ولكنه لم يفصح عن اسم المنظمة.

لست جبانًا حتى أتراجع عن مهمة التسلق، ثم لماذا لا أتسلق ونحن في عصر الصعود إلى الكواكب وتسلق الجبال والأكتاف؟ ناهيك عن أن فريقا يتكون من شخصين تكون مهمة تمويله يسيرة!

ولكن من هو الممول؟! هذا ما لم أفكر به ولهذا فكرت أن أطالب الحكومة بتأسيس وزارة لتمويل المشاريع الفنتازية بدل الاعتماد على مساعدات الدول الأجنبية أو أجهزتها المخابراتية، لولا أن رفيقي في الحملة، الذي ظهر بأنه ليس إرهابيا، والذي ضحك حتى استلقى على قفاه، نصحني أن أترك الحكومة، وحثني على مراجعة المنظمات الإنسانية والخيرية، فهي كفيلة بتقديم العون اللازم، ولم ينس أن ينصحني كذلك، أن أتحلى بالصبر وطول البال!!.

الحمد لله، فليس أحد مثلي يمتلك رقبة بعير، وهكذا راجعت أول منظمة، وشرحت لهم طبيعة الحملة، فرحبوا بها وأبدوا استعدادهم لتبني نفقاتها بالكامل، ثم سألوني عن اسمي الثلاثي ولقبي ومواليدي وتحصيلي العلمي ووظيفتي ووصفي الاجتماعي، فأجبتهم عن كل ذلك، بعدها سألوني عن قوميتي وديانتي، أجبتهم وكانوا في غاية السعادة، قبل أن يسألوني عن مذهبي، هل أنا حنبلي أم جعفري أم شافعي أم مالكي أم حنفي؟

أجبتهم بصراحة، إنني لا أعرف، وكل ما أعرفه هو أنني مسلم، فلم تعجبهم الإجابة وطلبوا ردا واضحًا، ولهذا استأذنتهم بضع دقائق وعمدت إلى إجراء القرعة بين المذاهب الخمسة، فظهر اسم الشافعي.. عندها اعتذروا لأنهم ليسوا من جماعة الشافعي!

جرى شيء مماثل مع منظمة ثانية، وظهر اسم الجعفري، فاعتذروا لأنهم ليسوا من جماعته، وشيء مماثل مع منظمة ثالثة حيث ظهر اسم المالكي فاعتذروا للأسباب السابقة نفسها، وعند مراجعتي لمنظمة رابعة نجاني الله من السؤال عن مذهبي، وتنفست الصعداء وهم يسألونني عن قوميتي، هل أنا عربي أم كردي أم تركماني، فأجبتهم بصراحة ، أنا عربي من نسل قحطان وأمي عدنانية، فهشت وجوههم وبشت، وكدت أسقط أرضًا من الفرح قبل أن يسألوني، هل أنت من عرب الغربية أم من عرب الفرات الأوسط أم من عرب الشمال أم من عرب الأهواز أم من عرب الجنوب أم من عرب الصحراء؟

مازحتهم وقلت لهم: "أنا من عرب الجنسية"، إلا أن مزحتي كانت ثقيلة عليهم، ولهذا سارعت وأجبتهم الإجابة الدقيقة: "أنا من العرب الساكنين في بغداد"، فتجهمت وجوههم واعتذروا لأن المنظمة لا تقدم العون لعرب بغداد للشكوك القائمة حول عروبتهم، وعند مراجعتي منظمة خامسة رفضوا تقديم الدعم لأن المنظمة تقدم العون للمسيحيين العرب فقط، وأمام منظمة سادسة، حسموا الموقف مبكرا لأن المنظمة تدعم الفدراليين فقط وأنا كونفدرالي، أما المنظمة السابعة فقد جرت الأمور معها على أفضل صورة، حتى أن رئيس المنظمة أمر أمين الصندوق أن يدفع لي 180 ألف دولار لتمويل الحملة قبل أن يكتشف بأنني مستقل ولا أنتمي إلى أي حزب، وهو الأمر الذي دفعني أمام المنظمة الثامنة إلى الادعاء بأنني أحد الأعضاء المؤسسين للحركة الفلانية، ولكنهم اعتذروا لأن معوناتهم تشتمل على المستقلين فقط، وهكذا عدت بخفي حنين وأنا أعاني من الكآبة وتصلب الشرايين، لأن جميع من زرتهم، كما اتضح لي لاحقا، كانوا مُجبرين مُسيرين لا أحرارا مُخيرين، ولعلني أخطأت لعدم استفساري سلفًا عن المنظمات المستقلة التي لا تسأل عن فصيلة الدم ولون البشرة، ومع ذلك لم أتراجع، بعت أغراض البيت جميعها، بما في ذلك غرفة العُرس، وغضبت زوجتي فطلقتها، وسافرت إلى قمة حصاروست مع صاحبي الذي لم يفصح عن اسم المنظمة الإنسانية التي ينتمي إليها، وفي الطريق أسرّني سرًا لم يكشفه لغيري، بأن رحلتنا التسلقية ستكون موفقة ولا خوف علينا من ضربة شمس أو موجة برد أو لدغة ثعبان، فهو يحمل في زوادة سفره قنينة دواء من منظمته تصلح لعلاج أمراض الصيف والشتاء والإجهاد والتعب وتكسر الخلايا أو العظام وزلة القلم أو اللسان، ثم أخبرني متباهيا بأن ملعقة واحدة من هذا العلاج السحري تعيد الشيخ إلى صباه!!

على أية حال، نصبنا خيمتنا عند السفح وهيأنا الحبال والكلاليب وعدة التسلق وبدأنا على بركة الله، وبما أوتينا من حماسة، ووطنية نقطع الصخور الناتئة والمستوية والصلبة والرخوة، بسرعة غريبة وكأننا الماعز الجبلي وخلال سبع ساعات فقط كنا عند القمة!

أعترف بأنني سقطت أرضا ليس من التعب وإنما من الدوار ودوخة الرأس والمكان العالي وتحلل الضغط، وسألت رفيق رحلتي أن يدركني بملعقة استعيد بها عافيتي وأسترجع توازني، إلا أنه اعتذر لي بأدب جم، لأنه غير مسموح له أن يتصرف تصرفا كيفيا، ولا يحق له أن يخطو خطوة واحدة إلا بأمر من منظمته الإنسانية التي حصلت على الدواء من دولة عظمى ولا يحق لها التصرف إلا بعد موافقتها، ولكي أحظى أنا بملعقة الدواء فعليه الاتصال بالمنظمة التي عليها الاتصال بالدولة العظمى، وقد توافق أو لا توافق، واعتذر رفيق الحملة الوطنية الشاملة لتسلق الجبال للمرة الثانية، لأن هذه هي القوانين الخاصة بالمساعدات الدولية والقانون هو القانون، وأقسم لي بأن منظمته لو كانت مستقلة لما تردد لحظة واحدة عن إنقاذي.

في الحقيقة لم أستطع سماع كلماته الأخيرة بصورة واضحة، فقد بلغ الدوار أعلى مراحله واشتدت دوخة رأسي، وحصل شيء في الأذن الوسطى، ويبدو أنني فقدت الوعي ثم فقدت الحركة وأخيرًا فقدت الحياة، وانتقلت إلى رحمة الله تعالى، وقد بكى صاحبي فوق جثتي بكاء مرًا وتركني أخيرًا عند القمة حيث غمرتني الثلوج في وقت لاحق واضطر هو إلى مغادرة المكان بمفرده، والعودة وحيدًا حيث أبلغ منظمته الإنسانية بتفاصيل موتي المفجع، وقامت المنظمة بدورها بإبلاغ الدولة العظمى التي قامت بدورها بتقديم أحر التعازي والمواساة لأسرتي وبعثت لهم مساعدات دولية عاجلة ■

(*) صحافي عراقي، يعمل بجريدة الصباح الجديد

د.عامر الزمالي*

الإسلام والقانون الدولي الإنساني

حول بعض المبادئ الأساسية

في هذه الأزمنة المضطربة، يجدر بنا التذكير بالمبادئ الأساسية لسير العمليات الحربية، وهي مكرسة في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي الحديث.

إلى جانب مبدأي "الإنسانية" و"الضرورة العسكرية" يتعرض هذا المقال لقاعدتي "التفرقة" بين الأهداف العسكرية والأشخاص المدنيين والممتلكات أو الأعيان المدنية و"التناسب" في القيام بالأعمال الحربية. ومن خلال استعراض هذه المبادئ الأربعة، يمكن أن نلاحظ مدى العلاقة بين مضمونها ومدلولها في القانون الدولي الإنساني وأحكام الإسلام.

من المعلوم أن القانون الدولي الإنساني في شكله الحالي يقوم على جملة من المبادئ الهامة التي تتفرع بدورها إلى أحكام تفصيلية تهدف في مجموعها إلى تحديد الضمانات اللازمة للحد من آثار النزاعات المسلحة، والعمليات الحربية بالخصوص، على الأشخاص الذين لا يشاركون في القتال أو أصبحوا غير قادرين على المشاركة فيه. وتمتد تلك الضمانات أيضًا إلى الممتلكات التي لا تشكل أهدافًا عسكرية. وتفرض أحكام القانون الدولي الإنساني على الأطراف المتحاربة احترام الضمانات الواردة في مواثيقه. وتقيد أو تحظر استخدام وسائل وأساليب معينة في القتال. والقانون الدولي الإنساني وإن كان لا يمنع الحرب، فإنه يسعى إلى الحد من آثارها حرصًا على مقتضيات الإنسانية التي لا يمكن أن تتجاهل الضرورات الحربية. وإلى جانب مبدأي "الإنسانية" و"الضرورة العسكرية" سنتعرض إلى قاعدتي "التفرقة" بين الأهداف العسكرية والأشخاص المدنيين والممتلكات أو الأعيان المدنية و"التناسب" في القيام بالأعمال الحربية. ومن خلال استعراض هذه المبادئ الأربعة، يمكن أن نلاحظ مدى العلاقة بين مضمونها ومدلولها في القانون الدولي الإنساني وأحكام الإسلام. والحديث في إطار هذه المقارنة الموجزة ليس ذا طابع نظري فحسب بل يعتمد على عناصر تطبيقية إذ لا قيمة للأحكام المجردة ما لم تؤد وظيفتها في الواقع.

مبدأ الإنسانية

لا يمكن الحديث عن قانون "إنساني" دون الرجوع إلى الأصل، أي "الإنسانية". والحرب، وهي حالة واقعية من صنع البشر، لا يمكن أن تلغي الإنسانية، وهو ما تؤكده بوضوح الأحكام الدولية، عرفية أو مكتوبة، إذ تقضي بوجوب "معاملة الضحايا بإنسانية" أي احترام شرفهم ودمهم ومالهم. والأساس في الإسلام هو تكريم الإنسان كما جاء في التنزيل العزيز : "ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا" (الإسراء: 70). والفعل "كرم" يقودنا إلى لفظ "الكرامة" وهذه العبارة مدار القواعد الأساسية الرامية إلى صيانة الذات البشرية حتى في أشد الظروف قسوة وهي الحروب. وحفاظًا على مقتضيات الإنسانية يجب ألا تستهدف العمليات الحربية من لا يشاركون في القتال ولا أولئك الذين أصبحوا خارج حلبة القتال. والقاعدة الإسلامية التي تؤيد هذا المبدأ تستند إلى الآية الكريمة "وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين" (البقرة: 190). أي أن القتال ينحصر في فئة المقاتلين وأن النهي عن الاعتداء يقتضي التوقف عند حدود معينة.

ونعلم أن مواثيق القانون الدولي الإنساني وضعت لكل فئة من الفئات المشمولة بالحماية نظامًا قانونيًا محددًا، لكن منطلقات كل تلك المواثيق وأهدافها واحدة، وهي تقوم على مبدأ المعاملة الإنسانية. وعلى امتداد التاريخ الإسلامي نجد الجيوش الإسلامية تضم في صفوفها المسعفين والأئمة والقضاة وتحرص على تمكينهم من أداء وظائفهم. ومنذ معارك الإسلام الأولى كانت النساء يقمن بإسعاف المرضى والجرحى، وأرسى الرسول صلى الله عليه وسلم قواعد حظر التمثيل بالجثث والإجهاز على الجرحى والانتقام من الأسرى وطالبي الأمان. وعلى سبيل المثال نذكر أن إطعام الأسير مذكور بوضوح في القرآن الكريم : "ويطعمون الطعام على حبه مسكينًا ويتيمًا وأسيرا" (الإنسان: 8). وفي الحديث الشريف: "استوصوا بالأسارى خيرًا". والعبارة على قصرها بليغة شاملة، فالخير يشمل الجوانب المادية والمعنوية للحياة في الأسر.

مبدأ التفرقة بين المقاتلين وغير المقاتلين

من أحدث معاهدات القانون الإنساني نذكر البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف لسنة 1949 والصادر عام 1977، وقد نصت مادته 48 على هذه القاعدة : "تعمل أطراف النزاع على التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية ومن ثم توجه عملياتها ضد الأهداف العسكرية دون غيرها". وهذه القاعدة العرفية هي أساس قوانين الحرب وأعرافها، وفي صياغتها بوضوح وإدراجها في معاهدة دولية تأكيد لأهميتها أيًا كانت ظروف النزاعات المسلحة ونلاحظ أن فئة "غير المقاتلين" هي أشمل من المدنيين. والقوات المسلحة نفسها تتكون من مقاتلين وغير مقاتلين كأفراد الخدمات الطبية والشؤون الدينية.

وتقتضي قاعدة التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، من جهة، والأهداف العسكرية والأعيان المدنية من جهة أخرى عدم استهداف المدنيين بالعمليات الحربية ومن أصبح غير قادر على القتال أي الجرحى والمرضى والغرقى وأسرى الحرب وأي شخص هابط بمظلة بعد أن أصيبت طائرته. كما لا يستهدف بالعمليات الحربية أفراد الخدمات الطبية والدينية سواء كانوا مدنيين أم عسكريين وأفراد الدفاع المدني وأفراد منظمات الإغاثة الدوليين والمحليين المرخص لهم. وفي ما يخص الأعيان، يوجب القانون الدولي الإنساني على الأطراف المتحاربة الامتناع عن استهداف كل ما لا يشكل هدفًا عسكريًا، وخص بالذكر السدود والمحطات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية، والممتلكات الضرورية لبقاء السكان على قيد الحياة والمناطق الآمنة والمحيدة ومنزوعة السلاح والمحلات غير المحمية عسكريًا والأعيان الثقافية. والحماية التي يكفلها القانون الإنساني للأشخاص والممتلكات تظل قائمة ما لم يشارك الشخص المحمي في العمليات الحربية وما لم تستخدم الممتلكات المحمية لأغراض حربية.

وتضمن القانون الإنساني حظر الأعمال الانتقامية ضد الأشخاص المحميين وحظر الأعمال نفسها في مواضع معينة ضد فئات من الممتلكات أو الأعيان، ويعطي القانون الإنساني الأولوية لقرينة الصفة المدنية للأشخاص والممتلكات إذا ثار الشك حولها. ويمنع القانون الإنساني القيام بالهجمات العشوائية ويلزم أطراف النزاع باتخاذ الاحتياطات اللازمة للتثبت من طبيعة الهدف المقصودة مهاجمته.

إن هذه التفرقة الجوهرية التي أشرنا إليها تعد من القواعد الراسخة في الشريعة الإسلامية التي لا تقر الحرب الشاملة، وتحصر القتال في دائرة محددة زمانًا ومكانًا وأهدافًا. واستنادًا إلى الآيات القرآنية ذات الأحكام العامة والآيات الخاصة بحالات معينة والأحاديث النبوية ووصايا الخلفاء وقادة الجيوش الإسلامية صاغ الفقهاء قواعد حددوا بموجبها المقاتلين وغير المقاتلين. ونلاحظ من خلال الأحاديث الشريفة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل فئات معينة كالنساء والصبيان والأجراء والشيخ الفاني وأصحاب الصوامع. وفي خطبته إلى الجيش في السنة العاشرة للهجرة (632 م) وضع الخليفة الأول أبو بكر الصديق ●●●

(*) مستشار شؤون الشرق الأوسط والمغرب العربي – اللجنة الدولية للصليب الأحمر / القاهرة

●●● أسس أحكام القتال على هذا النحو:

"أيها الناس قفوا أوصكم بعشر فاحفظوها عني: لا تخونوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا طفلاً صغيرًا ولا شيخًا كبيرًا ولا امرأة ولا تعقروا نخلاً ولا تحرقوه، ولا تقطعوا شجرة مثمرة ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ولا بعيرًا إلا لمأكله، وسوف تمرون بأقوام قد فرغوا أنفسهم في الصوامع فدعوهم وما فرغوا أنفسهم له، وسوف تقدمون على قوم يأتونكم بآنية فيها ألوان الطعام فإذا أكلتم منها فاذكروا اسم الله عليه".

ورغم اختلاف الفقهاء حول شروط حصانة غير المقاتلين وحدود دائرة هؤلاء، توسيعًا أو تضييقًا، فإن مبدأ التفرقة الذي يشمل الأشخاص والممتلكات كان دائمًا موضع إجماع. وإذا كانت الحروب داخل بلاد الإسلام أو بينها وبين الدول الأخرى قد سجلت وقائع غابت فيها التفرقة بين المقاتلين وغير المقاتلين وساد فيها السلب والنهب والتدمير والخراب فإن ذلك ليس قاعدة سلوك للجيوش الإسلامية. والأهم من ذلك كله أن المصدرين الأساسيين للتشريع في الإسلام، القرآن والسنة، لا يؤيدان حروب الإبادة وتدمير الممتلكات لمجرد التدمير والإتلاف. والمرجع في ذلك هو حظر الإفساد والفساد في الأرض بشكل عام، فإذا تحقق الهدف العسكري وتم التمكن من الخصم فلا داعي لشن عمليات لا طائل من ورائها.

مبدأ التناسب

أقر إعلان سان بيترسبورغ (1868) بشأن حظر استعمال بعض القذائف في وقت الحرب قاعدة مفادها أن "الهدف المشروع الوحيد الذي يجب أن تسعى إليه الدول أثناء الحرب هو إضعاف قوات العدو العسكرية". وتبعًا لذلك، فإن "إقصاء أكبر عدد ممكن من القوات يكفي لتحقيق هذا الغرض". وقد يتم تجاوزه إذا استخدمت "أسلحة تزيد بدون مبرر من آلام الأشخاص الذين أصبحوا عاجزين عن القتال أو تجعل موتهم محتومًا". وفي هذا الاستخدام مخالفة "للقوانين الإنسانية" كما ورد في الإعلان المذكور، ولذلك عدت لائحة "لاهاي" (الملحقة باتفاقية لاهاي الرابعة لسنة 1907 المتعلقة بقوانين الحرب البرية وأعرافها) من المحظورات "استخدام الأسلحة والقذائف والمواد التي من شأنها إحداث آلام مفرطة". وذهب بروتوكول جنيف الأول لسنة 1977 أبعد من ذلك إذ ألزم الأطراف المتعاقدة، وليس المتحاربة فقط، بالتأكد مما إذا كان السلاح الجديد الذي تعنى بدراسته أو تطويره أو اقتنائه محظورًا في جميع الأحوال أو في بعضها بمقتضى البروتوكول أو أي قاعدة أخرى من قواعد القانون الدولي التي التزمت بها الأطراف المتعاقدة. والتزام التأكد أو التثبت يشمل أي أداة حرب جديدة أو أي أسلوب جديد من أساليب الحرب.

وعد البروتوكول من قبيل الهجمات العشوائية الهجوم الذي يمكن أن يتوقع منه أن يسبب خسارة في أرواح المدنيين أو إصابتهم أو أضرارًا بالأعيان المدنية أو أن تجتمع الخسائر والأضرار وتكون مفرطة بالنسبة إلى المنفعة العسكرية الملموسة والمباشرة المتوقعة. وكما ذكرنا آنفًا، لا تكون المنشآت التي تحتوي على قوى خطرة عرضة للهجوم إلا إذا استخدمت لدعم العمليات الحربية بشكل مباشر ومنتظم وهام وكانت مهاجمتها هي السبيل الوحيد لإنهاء ذلك الدعم. ومن الاحتياطات التي يجب على المتحاربين اتخاذها تفاديًا للإضرار بالسكان والأشخاص المدنيين والأعيان المدنية الامتناع عن القيام بهجوم يمكن أن يتوقع منه أن يسبب عرضيًا خسائر بشرية في صفوف المدنيين أو أضرارًا بالأعيان المدنية أو أن تجتمع الخسائر والأضرار وتكون مفرطة بما لا يتناسب والمنفعة العسكرية الملموسة والمباشرة المتوقعة. ويجب إلغاء أو إيقاف أي هجوم يتضح أن هدفه غير عسكري أو أن الهدف يتمتع بحماية خاصة أو يتوقع من الهجوم أن يسبب عرضيًا خسائر بشرية في صفوف المدنيين أو يلحق أضرارًا بالأعيان المدنية أو أن تجتمع الخسائر والأضرار وتكون مفرطة بما لا يتناسب والمنفعة العسكرية الملموسة والمباشرة المتوقعة. والهجوم العشوائي المفرط المشار إليه أعلاه يعد جريمة حرب، وكذلك الشأن بالنسبة إلى الهجوم ضد المنشآت التي تحتوي على قوى خطرة، على المعنى الوارد في البروتوكول الأول.

واهتم القانون الدولي الإنساني بوسائل القتال. وبموجب إحدى مواد البروتوكول الأول "يحظر استخدام الأسلحة والقذائف والمواد وأساليب الحرب التي من شأنها إحداث آلام مفرطة"، ومثل هذه الوسائل تتجاوز ما تقتضيه المصلحة العسكرية لمن يستعملها. وإذا نظرنا إلى مسألة استخدام الأسلحة فسنلاحظ أن القانون الدولي حرم أسلحة محددة منذ إعلان سان بيترسبورغ حتى اليوم وقيد استعمال أسلحة أخرى، ولم يتوصل بعد إلى تقنين يتعلق باستخدام بعض الأسلحة مثل الأسلحة النووية، والحظر أو التقييد إنما يهدفان إلى الحد من آثار وسائل القتال وإلى الحيلولة دون تجاوز الضرورات العسكرية.

لا يمكن اقحديث عن قانون "إنساني" دون الرجوع إلى الأصل، أي "الإنسانية". واقحرب، وهي حالة واقعية من صنع البشر، لا يمكن أن تلغي الإنسانية، وهو ما تؤكده بوضوح الأحكام الدولية، عرفية أو مكتوبة.

وبقدر ما حرص الإسلام على وجوب إعداد القوة العسكرية لمواجهة أعدائه، بقدر ما أنكر البغي والعدوان، وإذا كانت الآية "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة" (الأنفال: 60) عامة وتشمل القوة البشرية والمادية والمعنوية، فإن توفر القوة مع ما يتضمنه من عناصر الردع، لا يعني استخدامها دون ضوابط.

وبقدر ما حرص الإسلام على وجوب إعداد القوة العسكرية لمواجهة أعدائه، بقدر ما أنكر البغي والعدوان، وإذا كانت الآية "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة" (الأنفال: 60) عامة وتشمل القوة البشرية والمادية والمعنوية، فإن توفر القوة مع ما يتضمنه من عناصر الردع، لا يعني استخدامها دون ضوابط.

واستنادًا إلى سلوك الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين أثناء المعارك لم ينكر الفقه الإسلامي الأضرار العرضية في الحروب التي تصيب غير المقاتلين والأموال ذات الطابع المدني، وناقش الفقهاء طويلاً المواضيع المتعلقة بالأسلحة واستخدامها لكنهم لم يبيحوا الإفساد في الأرض تحت ستار الحرب. والمتأمل في وصية أبي بكر مثلاً يرى أنها بدأت بالنهي عن الغدر والخيانة والتهافت على الغنيمة. وإلى جانب حرمة أشخاص معينين اهتم أول خليفة للمسلمين بالنبات والحيوان. وفي هذا أساس لحماية البيئة أثناء الحرب، وهو ما دونه القانون الإنساني في مرحلة متأخرة عند إبرام البروتوكول الأول عام 1977.

ورغم تمسكهم الشديد بمصالح المسلمين العليا لم يبح الفقهاء للجيوش الإسلامية خوض المعارك دون قيود أو تجاوز حدود ما يفرضه القتال.

ولا يمكننا طبعًا أن نقارن بين الأسلحة التي كانت معروفة في عهد قدماء الفقهاء وأسلحة اليوم، لكننا نعرف أن استخدام وسائل القتال وأساليبه يخضع لشروط كانت وما تزال مدار نقاش بين مختلف المدارس الفقهية الإسلامية.

الضرورة الحربية

تحتل الضرورة الحربية موقعًا بارزًا في مواثيق القانون الدولي الإنساني، وفي ديباجة إعلان "سان بيترسبورغ" المذكور تطالعنا الإشارة إلى "ضرورات الحرب التي يجب أن تتوقف أمام مقتضيات الإنسانية"، بينما تؤكد الفقرة الثانية من ديباجة اتفاقية لاهاي الرابعة لسنة 1907 (قوانين الحرب البرية وأعرافها) "مصالح الإنسانية" وتشير الفقرة الخامسة من الديباجة نفسها إلى "الحد من آلام الحرب حسب ما تسمح به الضرورات العسكرية". أما اللائحة الملحقة بهذه الاتفاقية فإنها تنص على محظورات منها "تدمير ممتلكات العدو أو الاستيلاء عليها إلا إذا اقتضت ضرورات الحرب ذلك حتمًا". ونجد في اتفاقيات جنيف وبروتوكولها الإضافي الأول بالخصوص مواد محددة ورد فيها ذكر "الضرورات الحربية" أو ما يرادفها مثل عبارة "المقتضيات العسكرية الحتمية" أو "الضرورات العسكرية الحتمية". وفي مادة واحدة فقط من مواد البروتوكول الإضافي الثاني (حماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية) وهي المادة 17، ذكرت "الأسباب العسكرية الملحة" التي يمكن أن تبرر استثنائيًا نقل السكان المدنيين أثناء نزاع مسلح داخلي. وطبقًا لأحكام القانون الدولي الإنساني، يعد جريمة من جرائم الحرب تدمير الممتلكات والاستيلاء عليها على نطاق واسع وبصورة غير مشروعة واعتباطية ما لم تبرر الضرورات العسكرية ذلك.

وفي الفقه الإسلامي أن "الضرورات تبيح المحظورات" وهذه من القواعد العامة المتبعة في ظروف السلم والحرب. ومن الأمثلة التي دار حولها نقاش الفقهاء تترس العدو ببعض أفراده من غير المقاتلين كالنساء والأطفال أو اتخاذه بعض المسلمين درعًا بشريًا يحتمي به. وإعمالاً لقاعدة الضرورة أجاز الفقهاء قتال العدو المتترس، وإن كانت الدروع البشرية غير مقصودة بعمليات القتال أصلاً. ومن القواعد الفقهية التي يمكن الرجوع إليها عند الحديث عن حالات الضرورة قاعدة "درء المفاسد مقدم على جلب المصالح". فإذا كانت أضرار المصلحة العسكرية العاجلة أكثر من نفعها، أصبح من غير الجائز الاعتداد بها. والضرورة تقدر بقدرها، فإذا لم تكن ضرورة تدعو إلى مهاجمة العدو، يتوقف المسلمون عن المهاجمة. وفي حالة التترس مثلاً، إذا تحقق غرض السيطرة على المقاتلين، فلا حاجة إلى مهاجمة من اتخذهم هؤلاء دروعًا بشرية.

ولم يقتصر اهتمام الفقهاء على "الأشخاص" عند مناقشتهم المسائل المتصلة بالضرورات الحربية، بل تناولوا وسائل القتال وأساليبه. ومع مراعاة المصلحة العسكرية العليا، اختلف الفقهاء كثيرًا حول استخدام النار والماء ضد العدو أو البيات (الإغارة ليلاً) على سبيل المثال. ولا يفوتنا أن نشير إلى مبدأ المعاملة بالمثل، وقد اتفق الفقهاء على اتباع هذا المبدأ زمن الحرب في العلاقة مع الأعداء، استنادًا إلى آيات وأحاديث صريحة. إلا أن المعاملة بالمثل تقف عند حدود لا يمكن تجاوزها، خصوصًا إذا كان الأمر يتعلق بما يحرمه الإسلام تحريمًا مطلقًا. وحتى في الحالات التي تقتضي معاقبة العدو بمثل ما عاقب به المسلمين، نجد أن القرآن الكريم يدعو هؤلاء إلى الحكمة والتريث: "وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به، ولئن صبرتم لهو خير للصابرين" (النحل: 126) ■

أفريقيا.. استيقظي

طلبت السلام
فأضاعت الحرب كل ما لدي
بحثت عن الحب
لكني لم أجد المشاركة
فما الذي أصابه العطب في هذا العالم
ما الذي أصابه العطب في الناس؟
ولماذا نرفض السلام؟
...
هناك أشياء خطرة تحدث في أفريقيا
ما كل هذا الذي نراه فيها، ياربي؟
...
يا أمي المرضعة، استيقظي
يا أمي انظري للسماء، فالعالم يتغير
إني أرى الملائكة يرتدون الأبيض ويعزفون الناي
ياوطني، أعطني ما أتمسك به
يا وطني، علمني
يا وطني، ارحم دموع الأطفال
...
شعبي، وشعبك هما مفتاح المشكلة
وسواء كنت من رواندا، أو من أنجولا، أو من السنغال
أو من زائير، أو أفريقيا الجنوبية
فهذا لا يهم
ما يهم هو أننا جميعا أفريقيون
بيض أو سود، لا يهم
فما هو أساسي، هو احترامنا الواحد للآخر
...
لا تنسوا أبدا أن الإنسان دواء للإنسان
استيقظوا
لم هذه الحرب؟
يا ضحايا الحرب، لم كل هذا الحقد؟
أيها المنفيون، المنسيون،
يا جيلنا،
لابد من الغفران،
أسرع، يا مولد الجيل
فكيف يمكن تبرير هذا؟
...
يا شعبي. آه يا أفريقيا
استيقظي...
يا أفريقيا، استيقظي

الدموع، الدموع تتساقط من عيني
عظم أفريقيا يقول لنا
يا أفريقيا، العالم فسد

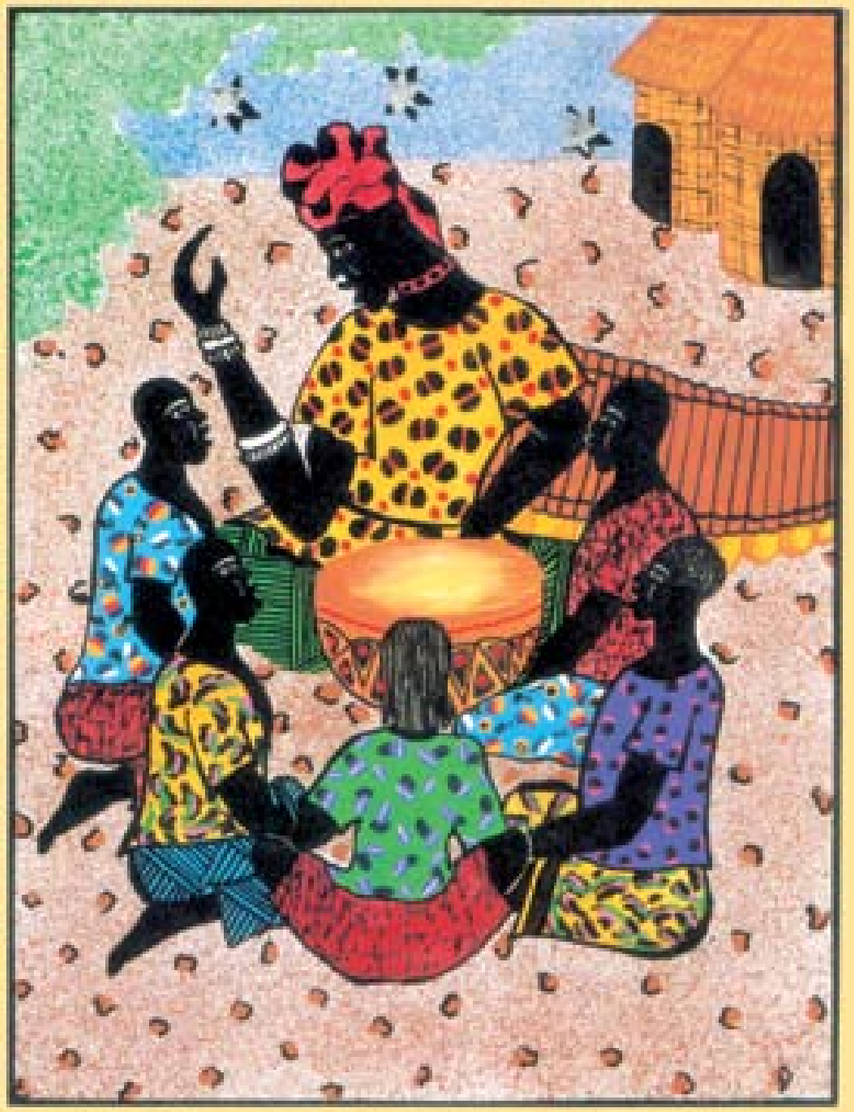

في عام 1998 نظمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر حملة ضد الانتهاكات التي ترتكب في النزاعات المسلحة الأفريقية. شارك في هذه الحملة خمسة من مشاهير الموسيقيين الأفارقة هم: بابا ويمبا من الكونغو. ولاجبايا من نيجيريا. وجابو خانيل من أفريقيا الجنوبية. ولورديس فان دونم من أنغولا. ويوسوندور من السنغال. وقد تشاركوا جميعهم في كتابة هذا الألبوم الغنائي الذي يستحث القارة السمراء على النهوض من مستنقع نزاعاتها الدامية.

الرسم: **أسّان ندُويه** [كوت ديڤوار]

فالناس صاروا يحملون الشيطان داخلهم
العالم فسد
العالم جريح
يا سودان، يا رواندا، يا أنغولا، يا ملاوي، يا ليبيريا، يا زائير
أوقفوا القتل
أوقفوا القتل
فالوفاق هو الطريق الوحيد
آه يا أفريقيا، يا أفريقيا
تقدمي، تقدمي
...
يا أطفال أفريقيا
نحن نشترك كلنا في نفس القيم
فهل هناك هدف يوحدنا؟
لاتنسوا أبدا ما يحدث اليوم
...
أفريقيا، أفريقيا ستغني
الشمس في قلبك هي ابتسامتك
هيا نطلق نداء من أجل السلام
...
يا سيراليون
يا أنغولا، يا جزائر، يا صومال، يا ليبيريا، يا نيجيريا، يا رواندا
يا زائير، يا بوروندي، يا سودان، استيقظوا
فلم يعد لحياة أطفالنا معنى.
...
لكي نبني عالم الغد
أوقفوا الحرب، أوقفوا الدمار
لنوقف البربرية التي ارتكبت باسم القبلية
...
أفريقيا، أفريقيا ستغني
شعبي، شعبك هما مفتاح المشكلة
فنحن لسنا إلا شعبا واحدا
يا شعبي اتحد
اتحد من أجل أفريقيا
معا وإلى الأبد
من أجل السلام، من أجل الحب
للأبد من أجل أفريقيا
...
أيها الجيل الجديد
لم الحرب،
لماذا؟
لم الحرب وليس الحب؟
أيها الجيل الجديد
آه، لم لا يوجد حب؟

في أعقاب ما حدث من سوء معاملة للسجناء بالعراق، شهد العالم بأسره استنكارا واسع النطاق لتلك الممارسة، التي كان الكثيرون يعتقدون أنها صارت من مخلفات التاريخ. وإضافة لما أوردته اتفاقيات جنيف وبروتوكولاها من أحكام فيما يخص معاملة الأسرى والسجناء معاملة إنسانية، ارتأت "الإنساني" أن تنشر النص التالي للجزء الأول من اتفاقية مناهضة التعذيب التي اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 39/46 المؤرخ في 10 كانون الأول/ديسمبر 1984 والتي دخلت حيز النفاذ في 26 حزيران/ يونيو 1987، وذلك لجذب انتباه قرائها لما تضمنته هذه الاتفاقية من مواد على الدول الالتزام بها وتطبيقها من أجل الحفاظ على الكرامة الإنسانية للبشر في كل مكان.

نصّ اتفاقية مناهضة التعذيب(*)

إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، إذ ترى أن الاعتراف بالحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف، لجميع أعضاء الأسرة البشرية هو، وفقا للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، أساس الحرية والعدل والسلم في العالم، وإذ تدرك أن هذه الحقوق تستمد من الكرامة المتأصلة للإنسان، وإذ تضع في اعتبارها الواجب الذي يقع على عاتق الدول بمقتضى الميثاق، وبخاصة بموجب المادة 55 منه، بتعزيز احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ومراعاتها على مستوى العالم، ومراعاة منها للمادة 5 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكلتاهما تنص على عدم جواز تعرض أحد للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ومراعاة منها أيضا لإعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، الذي اعتمدته الجمعية العامة في 9 كانون الأول/ديسمبر 1975، ورغبة منها في زيادة فعالية النضال ضد التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية في العالم قاطبة، اتفقت على ما يلي:

الجزء الأول

المادة 1

لأغراض هذه الاتفاقية، يقصد "بالتعذيب" أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسديا كان أم عقليا، يلحق عمدا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويفه أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث – أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أيا كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية. ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها.

لا تخل هذه المادة بأي صك دولي أو تشريع وطني يتضمن أو يمكن أن يتضمن أحكاما ذات تطبيق أشمل.

المادة 2

تتخذ كل دولة طرف إجراءات تشريعية أو إدارية أو قضائية فعالة أو أية إجراءات أخرى لمنع أعمال التعذيب في أي إقليم يخضع لاختصاصها القضائي.

لا يجوز التذرع بأية ظروف استثنائية أيا كانت، سواء أكانت هذه الظروف حالة حرب أو تهديدا بالحرب أو عدم استقرار سياسي داخلي أو أية حالة من حالات الطوارئ العامة الأخرى كمبرر للتعذيب.

لا يجوز التذرع بالأوامر الصادرة عن موظفين أعلى مرتبة أو عن سلطة عامة كمبرر للتعذيب.

المادة 3

لا يجوز لأية دولة طرف أن تطرد أي شخص أو أن تعيده ("أن ترده") أو أن تسلمه إلى دولة أخرى، إذا توافرت لديها أسباب حقيقية تدعو إلى الاعتقاد بأنه سيكون في خطر التعرض للتعذيب.

تراعي السلطات المختصة لتحديد ما إذا كانت هذه الأسباب متوافرة، جميع الاعتبارات ذات الصلة، بما في ذلك، في حالة الانطباق، وجود نمط ثابت من الانتهاكات الفادحة أو الصارخة أو الجماعية لحقوق الإنسان في الدولة المعنية.

المادة 4

تضمن كل دولة طرف أن تكون جميع أعمال التعذيب جرائم بموجب قانونها الجنائي، وينطبق الأمر ذاته على قيام أي شخص بأية محاولة لممارسة التعذيب وعلى قيامه بأي عمل آخر يشكل تواطؤا ومشاركة في التعذيب.

تجعل كل دولة طرف هذه الجرائم مستوجبة للعقاب بعقوبات مناسبة تأخذ في الاعتبار طبيعتها الخطيرة.

المادة 5

تتخذ كل دولة طرف ما يلزم من الإجراءات لإقامة ولايتها القضائية على الجرائم المشار إليها في المادة 4 في الحالات التالية:

عند ارتكاب هذه الجرائم في أي إقليم يخضع لولايتها القضائية أو على ظهر سفينة أو على متن طائرة مسجلة في تلك الدولة؛

عندما يكون مرتكب الجريمة المزعوم من مواطني تلك الدولة؛

عندما يكون المعتدى عليه من مواطني تلك الدولة، إذا اعتبرت تلك الدولة ذلك مناسبا.

تتخذ كل دولة طرف بالمثل ما يلزم من الإجراءات لإقامة ولايتها القضائية على هذه الجرائم في الحالات التي يكون فيها مرتكب الجريمة المزعوم موجودا في أي إقليم يخضع لولاياتها القضائية ولا تقوم بتسليمه عملا بالمادة 8 إلى أية دولة من الدول التي ورد ذكرها في الفقرة 1 من هذه المادة.

لا تستثني هذه الاتفاقية أي ولاية قضائية جنائية تمارس وفقا للقانون الداخلي.

(*) عنوان الاتفاقية الأصلي: اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

> **"قد يمارس التعذيب للتنكيل بالمعارضين، أو كإحدى صور العقاب والإرهاب لبعض الأفراد، أو للحصول على دليل ما في مجال البحث الجنائي، وأيا ما كان السبب الذي يدفع لممارسة التعذيب فهو مرفوض أخلاقيا وغير مشروع قانونيا"**
>
> **د. محمود شريف بسيوني** خبير القانون الدولي

المادة 6

تقوم أي دولة طرف، لدى اقتناعها، بعد دراسة المعلومات المتوفرة لها، بأن الظروف تبرر احتجاز شخص موجود في أراضيها يدعى أنه اقترف جرما مشارا إليه في المادة 4 باحتجازه أو تتخذ أية إجراءات قانونية أخرى لضمان وجوده فيها. ويكون الاحتجاز والإجراءات القانونية الأخرى مطابقة لما ينص عليه قانون تلك الدولة على ألا يستمر احتجاز الشخص إلا للمدة اللازمة للتمكين من إقامة أي دعوى جنائية أو من اتخاذ أي إجراءات لتسليمه.

تقوم هذه الدولة فورا بإجراء التحقيق الأولي فيما يتعلق بالوقائع.

تتم مساعدة أي شخص محتجز وفقا للفقرة 1 من هذه المادة على الاتصال فورا بأقرب ممثل مختص للدولة التي هو من مواطنيها، أو بممثل الدولة التي يقيم فيها عادة إن كان بلا جنسية.

لدى قيام دولة ما، عملا بهذه المادة، باحتجاز شخص ما، تخطر على الفور الدول المشار إليها في الفقرة 1 من المادة 5، باحتجاز هذا الشخص وبالظروف التي تبرر اعتقاله. وعلى الدولة التي تجرى التحقيق الأولي الذي تتوخاه الفقرة 2 من هذه المادة أن ترفع فورا ما توصلت إليه من النتائج إلى الدول المذكورة مع الإفصاح عما إذا كان في نيتها ممارسة ولايتها القضائية.

المادة 7

تقوم الدولة الطرف التي يوجد في الإقليم الخاضع لولايتها القضائية شخص يدعى ارتكابه لأي من الجرائم المنصوص عليها في المادة 4 في الحالات التي تتوخاها المادة 5، بعرض القضية على سلطاتها المختصة بقصد تقديم الشخص للمحاكمة، إذا لم تقم بتسليمه.

تتخذ هذه السلطات قرارها بنفس الأسلوب الذي تتبعه في حالة ارتكاب أية جريمة عادية ذات طبيعة خطيرة بموجب قانون تلك الدولة. وفي الحالات المشار إليها في الفقرة 2 من المادة 5 ينبغي ألا تكون معايير الأدلة المطلوبة للمقاضاة والإدانة بأي حال من الأحوال أقل •••

••• صرامة من تلك التي تنطبق في الحالات المشار إليها في الفقرة 1 من المادة 5.

تكفل المعاملة العادلة في جميع مراحل الإجراءات القانونية لأي شخص تتخذ ضده تلك الإجراءات فيما يتعلق بأي من الجرائم المشار إليها في المادة 4.

المادة 8

تعتبر الجرائم المشار إليها في المادة 4 جرائم قابلة لتسليم مرتكبيها في أية معاهدة لتسليم المجرمين تكون قائمة بين الدول الأطراف. وتتعهد الدول الأطراف بإدراج هذه الجرائم كجرائم قابلة لتسليم مرتكبيها في كل معاهدة تسليم تبرم بينها.

إذا تسلمت دولة طرف طلبا للتسليم من دولة لا تربطها بها معاهدة لتسليم المجرمين، وكانت الدولة الأولى تجعل التسليم مشروطا بوجود معاهدة لتسليم المجرمين، يجوز لهذه الدولة اعتبار هذه الاتفاقية أساسا قانونيا للتسليم فيما يختص بمثل هذه الجرائم. ويخضع التسليم للشروط الأخرى المنصوص عليها في قانون الدولة التي يقدم إليها طلب التسليم.

تعترف الدول الأطراف التي لا تجعل التسليم مرهونا بوجود معاهدة بأن هذه الجرائم قابلة لتسليم مرتكبيها فيما بينها طبقا للشروط المنصوص عليها في قانون الدولة التي يقدم إليها طلب التسليم.

وتتم معاملة هذه الجرائم، لأغراض التسليم بين الدول الأطراف، كما لو أنها اقترفت لا في المكان الذي حدثت فيه فحسب، بل أيضا في أراضي الدول المطالبة بإقامة ولايتها القضائية طبقا للفقرة 1 من المادة 5.

المادة 9

على كل دولة طرف أن تقدم إلى الدول الأطراف الأخرى أكبر قدر من المساعدة فيما يتعلق بالإجراءات الجنائية المتخذة بشأن أي من الجرائم المشار إليها في المادة 4، بما في ذلك توفير جميع الأدلة الموجودة في حوزتها واللازمة للإجراءات.

تنفذ الدول الأطراف التزاماتها بمقتضى الفقرة 1 من هذه المادة وفقا لما قد يوجد بينها من معاهدات لتبادل المساعدة القضائية.

المادة 10

تضمن كل دولة إدراج التعليم والإعلام فيما يتعلق بحظر التعذيب على الوجه الكامل في برامج تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، سواء أكانوا من المدنيين أو العسكريين، والعاملين في ميدان الطب، والموظفين العموميين أو غيرهم ممن قد تكون لهم علاقة باحتجاز أي فرد معرض لأي شكل من أشكال التوقيف أو الاعتقال أو السجن أو باستجواب هذا الفرد أو معاملته.

تضمن كل دولة طرف إدراج هذا الحظر في القوانين والتعليمات التي يتم إصدارها فيما يختص بواجبات ووظائف مثل هؤلاء الأشخاص.

المادة 11

تبقى كل دولة قيد الاستعراض المنظم قواعد الاستجواب، وتعليماته وأساليبه وممارساته، وكذلك الترتيبات المتعلقة بحجز ومعاملة الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال التوقيف أو الاعتقال أو السجن في أي إقليم يخضع لولايتها القضائية، وذلك بقصد منع حدوث أي حالات تعذيب.

المادة 12

تضمن كل دولة طرف قيام سلطاتها المختصة بإجراء تحقيق سريع ونزيه كلما وُجدت أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن عملا من أعمال التعذيب قد ارتكب في أي من الأقاليم الخاضعة لولايتها القضائية.

المادة 13

تضمن كل دولة طرف لأي فرد يدعى بأنه قد تعرض للتعذيب في أي إقليم يخضع لولايتها القضائية، الحق في أن يرفع شكوى إلى سلطاتها المختصة وفي أن تنظر هذه السلطات في حالته على وجه السرعة وبنزاهة. وينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان حماية مقدم الشكوى والشهود من كافة أنواع المعاملة السيئة أو التخويف نتيجة لشكواه أو لأي أدلة تقدم.

المادة 14

تضمن كل دولة طرف، في نظامها القانوني، إنصاف من يتعرض لعمل من أعمال التعذيب وتمتعه بحق قابل للتنفيذ في تعويض عادل ومناسب بما في ذلك وسائل إعادة تأهيله على أكمل وجه ممكن، وفي حالة وفاة المعتدى عليه نتيجة لعمل من أعمال التعذيب، يكون للأشخاص الذين كان يعولهم الحق في التعويض.

ليس في هذه المادة ما يمس أي حق للمعتدى عليه أو لغيره من الأشخاص فيما قد يوجد من تعويض بمقتضى القانون الوطني.

المادة 15

تضمن كل دولة طرف عدم الاستشهاد بأية أقوال يثبت أنه تم الإدلاء بها نتيجة للتعذيب، كدليل في أية إجراءات، إلا إذا كان ذلك ضد شخص متهم بارتكاب التعذيب كدليل على الإدلاء بهذه الأقوال.

المادة 16

تتعهد كل دولة طرف بأن تمنع، في أي إقليم يخضع لولايتها القضائية حدوث أي أعمال أخرى من أعمال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي لا تصل إلى حد التعذيب كما حددته المادة 1، عندما يرتكب موظف عمومي أو شخص آخر يتصرف بصفة رسمية هذه الأعمال أو يحرض على ارتكابها، أو عندما تتم بموافقته أو بسكوته عليها. وتنطبق بوجه خاص الالتزامات الواردة في المواد 10، 11، 12، 13 وذلك بالاستعاضة عن الإشارة إلى التعذيب بالإشارة إلى غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

لا تخل أحكام هذه الاتفاقية بأحكام أي صك دولي آخر أو قانون وطني يحظر المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو يتصل بتسليم المجرمين أو طردهم ■

القاهرة :

إثنان من ضحايا الألغام يحملان شعلة أوليمبياد 2004

حمل "**نجم الدين**"، الأفغاني الجنسية بالنيابة عن الآلاف من ضحايا الألغام في عشرات البلدان عبر العالم، المشعل الأولمبي في القاهرة في 11 يونيو/ حزيران.

"**نجم الدين**" هو مدير مركز تقويم العظام وإعادة التأهيل الذي تدعمه اللجنة الدولية في كابول، وقد شارك في السباق مع زميله "**شكر الله**"، أخصائي العلاج الطبيعي وأحد ضحايا الألغام أيضًا. وقد سعى الاثنان في جولتهما لتركيز الانتباه على عمل اللجنة الدولية في الكثير من البلدان المتضررة من الألغام، وصرحا "**بأن الحياة يجب أن تستمر ويمكن التغلب على الآلام**". وقد بلغ عدد المرضى الذين تلقوا العلاج في مثل هذه المراكز، أكثر من 30000 شخص حول العالم خلال عام 2003. هذا وستُعقَد في عام 2004، قمة نيروبي حول "**عالم خال من الألغام**" وهو الاسم الذي أطلق على المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد .

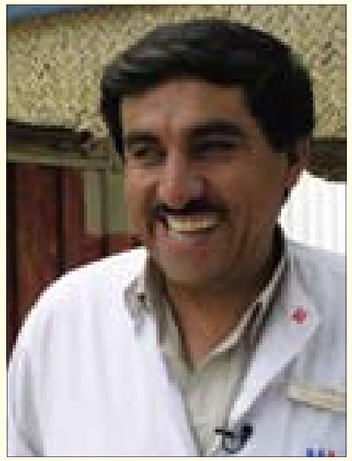

نجم الدين

غزة :

الألغام: ذلك القاتل الصامت

اقترن الصراع العربي الإسرائيلي منذ بدايته بقضية الألغام والمخلفات الحربية وخاصةً في المناطق الحدودية. ورغم تحديد الأماكن الموبوءة بالإشارات التحذيرية (إحذر الغام)، فإن هذه العلامات المميزة لم تكن كافية لمنع العديد من الإصابات حيث لم تتم أي عمليات إزالة للألغام من هذه المناطق طوال فترة الصراع. ومع توقيع تفاهمات أوسلو بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل أصبح هناك أجهزة أمنية أخذت على عاتقها عمليات إزالة الألغام بالتنسيق مع الجانب الإسرائيلي في محاولة لوقف الحوادث ضد البشر والثروة الحيوانية. ومع احتدام الأوضاع بعيد اندلاع انتفاضة الأقصى أصبحت هذه العمليات غير ممكنة ومتوقفة بعد تطهير مسافات كبيرة على طول الخط الحدودي خاصةً في قطاع غزة. وقد أفرزت الأوضاع الميدانية نوعًا جديدًا من المشكلات وهو الأسلحة غير المنفجرة جراء عمليات القصف الإسرائيلي والمخلفات الحربية المتروكة بعيد عمليات الاجتياح والعمليات الأمنية الميدانية، وظاهرة انخراط عدد من الفتيان والشباب في عمليات تصنيع بدائية لأنواع من المتفجرات، مما أدى لزيادة نسبة الإصابة في صفوف المواطنين وخاصةً من الشباب والأطفال. وقد شهدت الساحة حوادث مأساويةً بهذا الصدد إذ انفجرت قذائف وصواريخ مما أوقع إصاباتٍ متفاوتة الخطورة في صفوف المدنيين. وكان لزامًا أن تتدخل اللجنة الدولية للصليب الأحمر للقيام بدور مبني على دراسة ميدانية للواقع الفلسطيني، فاستقدمت خبيرًا لتصميم برامج التوعية والتدريب والبدائل المجتمعية لتعديل السلوك. وبدأت شراكة مع الجمعية الوطنية للهلال الأحمر الفلسطيني لتدريب المتطوعين على آليات جمع المعلومات ورصد الحوادث والضحايا لتحديد الأماكن الأكثر عرضةً لمثل هذا النوع من الحوادث. لذا أقيمت ورش عمل سنوية في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تم إرسال قيادات ميدانية من المتطوعين لدورات تدريبية في الخارج ليكتسبوا الخبرة عبر الاحتكاك مع عاملين من بلدانٍ أخرى عربية وغير عربية تعاني من مشاكل مشابهة. وحتى اليوم تم تدريب أكثر من 200 متطوع ومتطوعة ينفذون برامج توعية بكافة المدن والقرى الفلسطينية لحث الشبان والفتيان على عدم التعامل مع المخلفات الحربية وعدم التواجد في أماكن قصفت أو اجتيحت كي لا تتعرض حياتهم للخطر. وقامت اللجنة بإنشاء ملاعب للشباب والفتيان في بعض المناطق الفلسطينية من الضفة الغربية بعد تعذر وجود مكان للّعب كما حدث في جنين بعد الاجتياح؛ ووزعت لوحات جدارية ضخمة تبين خطورة التواجد في مثل هذه الأماكن والأجسام المشبوهة التي يحظر الاقتراب منها حفاظًا على السلامة.

وشاركت اللجنة الدولية في اللجنة الوطنية لمكافحة الألغام والأجسام المشبوهة بدعوة من اليونيسيف وأعطت الفرصة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني كي تستمر في العمل بهذه اللجنة الوطنية لتبقى هي داعمةً ومساندة للجمعية.

ومازالت الحاجة كبيرة لمزيد من الجهود فالوضع مازال صعبًا والأطفال يصابون كل يوم بحوادث يمكن تلافيها بمزيد من التوعية.

إياد نصر

صنعاء :

مذكرة تفاهم لتطبيق التعريف بالقانون الدولي الإنساني في المدارس

ضمن إطار نشر المعرفة بالقانون الدولي الإنساني قام الأستاذ الدكتور **عبد العزيز بن حبتور**، نائب وزير التربية والتعليم في الجمهورية اليمنية والسيد **مارتين أماخير** رئيس بعثة اللجنة الدولية في صنعاء بالتوقيع على مذكرة تفاهم لتطبيق برنامج "التعريف بالقانون الدولي الإنساني "بشكل تجريبي في 16 مدرسة في صنعاء، عدن، الحديدة، تعز، الضالع، صعدة، سيئون وشبوة. وبناء على ذلك، تم تدريب 32 معلمًا ومعلمة على تدريس هذا البرنامج في العام المنصرم. وقد بدأت وزارة التربية والتعليم اليمنية هذا البرنامج بالتعاون مع بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر باليمن منذ عام 2001.

دمشق :

حملة «الأطفال والحرب»

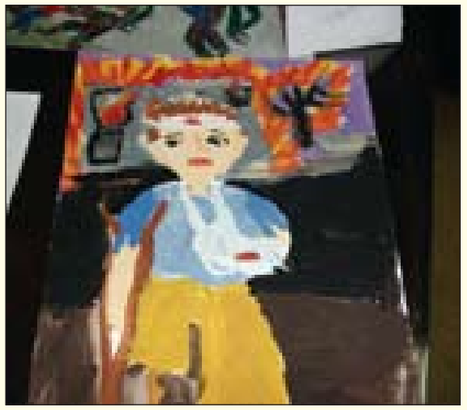

في العاشر من يوليو/تموز، عقدت بعثة اللجنة الدولية بالتعاون مع وزارة التعليم مؤتمرا صحفيا عن مسابقة الرسم والقصص القصيرة التي تنظمها في إطار حملة الأطفال والحرب. تحدث في المؤتمر مسؤولون في وزارة التعليم عن النتائج التي أمكن تحقيقها في 6000 مدرسة، و125 مدرسة من مدارس الأونروا، ووصول البرنامج لنحو3,5 مليون تلميذ، كما تحدثوا عن مشاركة 25000 تلميذ في المسابقة. وقد أقيم معرض يومي 11 و12 يوليو/ تموز بالمتحف القومي، حيث عُرضت رسوم الأطفال، وحكى الأطفال قصصهم للجمهور، ورُتبت عروض ضوئية لرسوم الأطفال وللقواعد ذات الصلة من اتفاقيات جنيف. افتتح المعرض كل من وزير الدولة لشؤون الهلال الأحمر، وأربعة نواب لوزير التعليم، ورئيس الهلال الأحمر العربي السوري الذي قام إلى جانب رئيس بعثة اللجنة الدولية بتوزيع الجوائز على الفائزين. كما تم في إطار الحملة طباعة 000 10 طابع بريدي سوف تتسلم اللجنة الدولية نماذج منها قريبا. وقد بدأت هذه الحملة في أبريل/نيسان 2004 بدعم من السيدة أسماء الأسد عقيلة رئيس الجمهورية.

القدس :

إغاثة المتضررين في بيت حانون

من أول يوليو/تموز، دأبت اللجنة الدولية على توفير مياه الشرب والغذاء وأدوات النظافة والأدوية لما يربو على 2500 شخص ببيت حانون، شمال قطاع غزة، كما قامت بتوزيع خيام وأغطية ومواقد للطهو وأدوات منزلية على الأسر التي تعرضت بيوتها للدمار. وبعد مضي أكثر من شهر على مجيء الدبابات، لا يزال مندوبو اللجنة يواصلون رصد الوضع الإنساني في الميدان، ويزورون الأسر المعزولة بقدر ما يتسنى لهم ذلك للوقوف على أوضاعها والتدخل لصالحها في حالة حدوث أي طارئ يتطلب التدخل الطبي. وقد أصيبت البنية التحتية لبيت حانون بالأضرار على نحو متكرر، لاسيما في المناطق التي تتواجد فيها الدبابات وحاملات الأفراد والبلدوزرات. وفي 4 يوليو/تموز، قام مهندس المياه والسكن التابع للجنة الدولية بعمل تقييم أولي للأوضاع، تمكنت اللجنة الدولية بناء عليه من عمل ترتيبات متكررة مع الجيش الإسرائيلي تتعلق بالعاملين في بلدية بيت حانون للسماح لهم بدخول المدينة وإجراء الإصلاحات الطارئة الملحة وتسليم الوقود، مما ساعد على إعادة المياه والكهرباء لآلاف السكان. وانطلاقا من المهمة الإنسانية المكلفة بها، لا تتوقف اللجنة الدولية عن تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الملقاة على عاتقها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المنطبقة على الأراضي المحتلة ومناطق الحكم الذاتي. وسوف تواصل ذلك طالما بقيت عملية الجيش الإسرائيلي في بيت حانون.

سيمون شورنو

القاهرة :

مساعدات عاجلة لرفح

في الأول من أغسطس / آب قدمت جمعية الهلال الأحمر المصري مساعدات غذائية وغير غذائية لما يربو على 2500 شخص محاصرين على الجانب المصري من نقطة مرور رفح. وقام متطوعو الجمعية لأكثر من 12 يوما بتقديم العون لهؤلاء المتضررين. ونظرا للظروف الحرجة التي تسود تلك المنطقة قررت اللجنة الدولية توفير إمدادات إغاثة إضافية على الفور، قامت جمعية الهلال الأحمر المصري بتوزيعها. وعلى خط مواز لتلك الجهود، واصلت بعثة اللجنة الدولية في إسرائيل والأراضي المحتلة ومناطق الحكم الذاتي تكثيف جهودها للسماح لهؤلاء الأشخاص بعبور الحدود إلى قطاع غزة في أسرع وقت ممكن.

بغداد :

ورشة عمل للمساند الاصطناعية

في الفترة من 5 إلى 22 يونيو/ حزيران نظمت بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في العراق، بالتعاون مع معهد الطب الفني التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ورشة عمل تدريبية «تعليمية»، خاصة بصناعة مساند الأطراف السُفلى. شارك في الورشة مختصون من كافة أنحاء القطر وتألفت من ثلاثة محاور رئيسية، وهي مساند القدم، مساند مفاصل الكاحل وضمنها تشوهات الأطفال الولادية وكذلك مساند مفصل الركبة.

تضمنت الدورة إعادة شرح بعض المناهج الأساسية والتطبيقات العملية في صناعة المساند لمختلف التشوهات، وأيضًا تم تصنيع عدة مساند اصطناعية وتسليمها لبعض المستفيدين.

صنعاء :

ورشة عمل حول "المبادئ العالمية للحركة"

نظمت بعثة اللجنة الدولية في صنعاء بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر اليمني ورشة عمل تدريبية حول "**نشر المبادئ العالمية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر**"، حضرها 27 ناشرًا من مختلف فروع الجمعية في صنعاء، عدن، تعز، آب، الحُديدة، أبين، عمران، حجة، البيضاء، وذمار.

وجاءت هذه الورشة ضمن إطار التعاون المشترك بين اللجنة الدولية وجمعية الهلال الأحمر اليمني وذلك لتدريب متطوعي الجمعية على كيفية استخدام حقيبة النشر الموحدة والتي تتكون من 9 ملصقات رئيسية حول الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، القانون الدولي الإنساني، أنشطة جمعية الهلال الأحمر اليمني ، الاتحاد الدولي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن.

ويهدف هذا النشاط إلى نشر المبادئ الإنسانية والعالمية للحركة مثل عدم التحيز، الحياد، الإنسانية، وجعلها معروفة لدى قطاع عريض من أفراد المجتمع ،وتلك هي إحدى المهام الأساسية للجمعيات الوطنية.

لشبونة :

دعونا نلعب

في دورة كأس الأمم الأوربية لكرة القدم 2004، ومن أجل تعزيز الوعي بضرورة حماية الأطفال المتأثرين بالحرب ومساعدتهم، أطلق شعار "دعونا نلعب" وفي وسط الملعب، حيث قام الصليب الأحمر البرتغالي بتوزيع قبعات ونشرات إعلانية كتب عليها "احترموا قواعد اللعبة".

تعد هذه هي المرة الأولى التي يقدم فيها الاتحاد الأوروبي لكرة القدم منصة دعائية لقضية إنسانية في دورته الشهيرة، وذلك لدعم جهود اللجنة الدولية في مساعدة الأطفال ضحايا الحرب، وتتضمن الحملة المشتركة للاتحاد الأوروبي لكرة القدم واللجنة الدولية أربع رسائل هي ضرورة حماية الأطفال المنفصلين عن أسرهم وبذل كافة الجهود الممكنة لإعادة جمع شملهم، وضمان حق الأطفال في تأمين حاجاتهم الأساسية وأيضاً عدم السماح بتجنيدهم في القوات أو المجموعات المسلحة وإبعادهم عن المشاركة المباشرة في العمليات العدائية.

بعثات اللجنة الدولية للصليب الأحمر في المنطقة

القاهرة: 31 شارع جدة، حي المهندسين، الرقم البريدي 12311
هاتف: 7619332/3379282 (202++) فاكس: 7618487 (202++)
البريد الإلكتروني: cairo.cai@icrc.org
مسؤول الإعلام: **جاسر الشاهد**

عمان: شارع أبو حامد الغزالي – الرقم البريدي 11191 صندوق بريد 9058
هاتف: 5688645/5688646 (9626++) فاكس: 5688649 (9626++)
البريد الإلكتروني: amman.amm@icrc.org
مسؤول الإعلام: **معين قسيس**

بغداد: حي النضال، محلة 103 زقاق 30، رقم الدار 27
هاتف: 7174751/7182309 (9641++) فاكس: 7171865 (9641++)
البريد الإلكتروني: bagdad.bag@icrc.org
مسؤول الإعلام: **ندى دوماني**

دمشق: أبو رمانة، ميدان الروضة، شارع مصر، بناية جرد، الدور الثالث
صندوق بريد 3579
هاتف: 3310476/3339034(96311++) فاكس: 3310441 (96311++)
البريد الإلكتروني: damas.dam@icrc.org
مسؤول الإعلام: **لانا بيدس**

القدس: شارع النبي شعيب رقم (8) شيخ جراح، الرقم البريدي 91202
صندوق بريد: 20253
هاتف: 5828441/5828845/5828802 (9722++) فاكس: 5811375 (9722++)
البريد الإلكتروني: jerusalem.jer@icrc.org
مسؤول الإعلام: **ستيفن أندرسون**

بيروت: بناية عيتاني، شارع السادات، الحمرا، رأس بيروت
صندوق بريد 7188–11، رياض الصلح 2230 1107
هاتف: 739297/739298/739299(9611++) فاكس: 740087(9611++)
البريد الإلكتروني: beyrouth.bey@icrc.org
مسؤول الإعلام: **كريم المفتي**

الخرطوم: شارع رقم 33 منزل رقم 16 امتداد العمارات . صندوق بريد 1831
هاتف: 476464 (24911++) (خمس خطوط) فاكس: 467709 (24911++)
البريد الإلكتروني: khartoum.kha@icrc.org
مسؤول الإعلام: **كارلو بيتشينيني**

تونس: المندوبية الإقليمية للمغرب العربي، ضفاف البحيرة
نهج بحيرة كانستانس عمارة 9، مدرج 2 صندوق بريد: 1053
هاتف: 960179/960154/960458 فاكس: 960156 (21671++)
البريد الإلكتروني: tunis.tun@icrc.org
مسؤول الإعلام: **محمد بن أحمد**

الجزائر: 18 شارع بوجمعة 16070 . المرادية . الجزائر
هاتف: 80 28 2160 / 21482482 (213++) فاكس: 80 28 2160 (213++)

صنعاء: شارع بغداد ص.ب 2267 شارع رقم 19، منزل رقم 20
هاتف: 4/467873 / 44 38 121 46 (9671++) فاكس: 75 78 46 (9671++)
البريد الإلكتروني: sanaa.san@icrc.org
مسؤول الإعلام: **رونالد اوفترينجر**

الكويت: البعثة الإقليمية لشبه الجزيرة العربية: الجابرية، قطعة 5، شارع رقم 3،
منزل رقم 32 صندوق بريد: 28078 – الصفاة 13141
هاتف: 5322061/5322062/5322098 (965++) فاكس: 5324598 (965++)
البريد الإلكتروني: koweit.kow@icrc.org
مسؤول الإعلام: **فؤاد بوابة**

بعثة الصومال: International Committee of the Red Cross
Somalia Delegation, Denis Pritt Road
P.O.Box 73226 - 00200 . Nairobi . Kenya
هاتف: 5/4/2723963 – 9/8/2713367 (25420++) فاكس: 2713731 254 20 ++
البريد الإلكتروني: somalie.sak@icrc.org
مسؤول الإعلام: **مارك فنيلينج**

طهران: كميته بين المللي صليب سرخ
تهران – بلوار آفريقا – خيابان تابان شرقي – شماره 75
هاتف: 8785503 98++ فاكس: 98218783370 ++
البريد الإلكتروني: teheran.teh@icrc.org
مسؤول الإعلام: **مريم كاشفي**

صوت نفير نحاسي صغير

محمد المخزنجي*

الرسم: الناصر الخمير**

سمعناه ونحن يرى بعضنا بعضا رؤوسا وأعناقا تطل من سحب بخار الماء الساخن المتصاعد من حولنا. صوت صفير، جميل، رشقنا ببهجة غير متوقعة فأخذنا نبحث عن مصدره وقد كان يمرق منتشرا في المكان الغائم المحكوم كله.

لم نتبين مصدر الصوت فرحنا نتطلع إلى بعضنا البعض بوجوه كثغور تفتر عن بسمات صغيرة يقينية. وتحت الرنين الجميل الهادئ كنا نرى إلى أي درجة وهبنا الماء أعمارا جديدة في بضع دقائق. نبدو أصغر سنا وأقرب للصبا، بينما شعورنا المبلولة تلتصق برؤوسنا والماء يفعم بشراتنا بغضاضة حلوة ويقطر من ذقوننا وحلمات آذاننا وأطراف الأنوف.. يقطر ويسيل ويقطر من كل مكان وينحدر على أعناقنا حتى منابتها وأعالي الصدور التي أحياها الماء، فكأننا نسبح في بحيرة تكللها سحب البخار ويضفي عليها النفير الصغير المبهم غلالة من سحر.

يبدو أننا إذ أغلقنا المحابس وانقطع انهمار الماء الساخن على البلاط البارد انقطع تصاعد سحب البخار من حولنا، وصرنا نتبين أنفسنا، بصدورنا العارية وأيادينا المتوقفة عن الحركة وهي تمسك بقطع الصابون وليف النخل أو قطع الملابس المبتلة، نتبين أنفسنا ونحن نتلفت بحثا عن مصدر الصمت الذي راح يتخللنا وقد هبط مستوى سحب البخار.

انجلى السقف البعيد وبانت فتحته المشغولة بتقاطع القضبان وغطاء شبكة السلك الممزقة.. وبانت الأدشاش والمواسير الداكنة الصدئة تتسلق الجدران وتبرز منها منحنية كأعناق طويلة لطيور غبراء محنطة علقت بمحيط الجدران الأربعة بلا حواجز أو ستائر. وتطلعت وجوهنا إلى مصدر الصوت وهو يروح ويجئ ويترجع بين أعناق الأدشاش.

كان عصفورا.. عصفورا صغيرا، بهي الجمال، لافتا. نبصر ريش بطنه القرنفلي العاجي وهو يطير بين الجدران، وندرك أنه أخطأ وسقط من بين قضبان فتحة السقف وخلال فجوة في الشبكة الممزقة ولا تلوح له سانحة للخروج إلا لو طار عموديا. ونتابع مروقه المصحوب بإطلاق صوت النفير النحاسي الصغير، زقزقته الباهرة، ونبصر باندهاش لون منقاره الأحمر الزاهي،

حمرة بهيجة جذبتنا حتى خرجنا عن نطاق الأدشاش.

قال أحدنا: إن هذا النوع من العصافير إذا فقئت عيناه يغني أجمل، واقترح ثان أن نمسك به ونضع في عينيه مسحوق الكوبيا فيعمى بدون ألم مثل الذين يفعلونها بواحدة من أعينهم حتى تضطر إدارة السجن إلى نقلهم للمستشفى فيرون الشوارع بالأعين المنفردة السليمة الباقية، ويرون الناس الطلقاء في الشوارع ويرون بنات المستشفيات، واستنكر ثالث هذا الصنيع. لكن رابعا اقترح أن نمسك به ونصنع له غمامة من لبابة الخبز فيغني لنا أجمل دون أن نرتكب جريمة إتلاف عينيه. وصار للأقدام العارية وهي تجري وتقفز على البلاط المغمور بالماء صوت هو خليط من اللطم والبقبقات، وانطمس في لحظة صوت النفير.

لم يكن يطلق أي صوت وهو يمرق هاربا من بين أطراف الأيادي المتقافزة إليه.. هنا وهنا وهناك، يطير ويرتد ويحيد ويمرق وينفلت ويصعد فيرتطم بقضبان فتحة السقف. يهوي حتى توشك أن تمسك به الأيادي، لكنه ينهض ويطير، ويطير جنون المطاردة فيتلاطم بين الجدران، حتى يتبدى في شكل طيرانه التعب فتهيج المطاردة أكثر لكنه يرتطم. أربع مرات متوالية بأربعة حيطان المكان. وفي برهة وجيزة رأينا الانطباع الخاطف لأربع بقع من الدم بأعلى الجدران الأربعة قبيل أن يهوي.

كان ينتفض محتضرا على البلاط المبلول بين أقدامنا العارية، انتفاضات أخذت تتباعد وتخفت ونحن نتابعها بصمت، رحنا نكتشف خلاله أننا مكشوفو العورات، وعوراتنا وحشية مخزية، ومع ذلك كان هناك شيء ما يجمد بنا عن الحركة رغم أن كلا منا كان يود لو يتوارى على الفور ولو في غيمة من بخار الماء.

فقط، عندما انفتحت كوة باب الحمام الحديدي الحديدية، وأطل علينا الوجه القاسي وأتانا صوته: "شهل يا مسجون الكلب انت وهو، وراكم عنبر تاني، ولا نقفلها على أبوكم يعني"... جرينا إلى الأدشاش والصنابير نفتح محابسها حتى النهاية، لعل الماء يغمرنا وتستر سحب البخار المتصاعد عوراتنا بأسرع ما يكون ■

(*) كاتب قصة مصري.

(**) مخرج سينمائي وحكاء ورسام تونسي يعيش ويعمل في باريس.

إصدارات بالفارسية

عن بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إيران صدرت مؤخرا مجموعة من النشرات من بينها: كتيب يتضمن ملخصا لاتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949 وبروتوكوليها الإضافيين، ونشرة خاصة للتعريف بشارة الهلال الأحمر والصليب الأحمر وتاريخها واستخداماتها، وثانية حول تأمين احترام حياة وكرامة السجناء، وثالثة حول إعادة الروابط العائلية في النزاعات المسلحة. وذلك ضمن مشروع متصل لترجمة كافة مطبوعات اللجنة الدولية إلى اللغة الفارسية.

تطلب هذه المطبوعات من بعثة اللجنة الدولية في طهران.

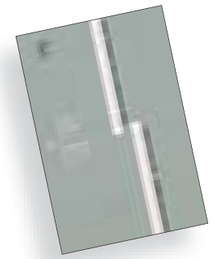

حماية الممتلكات الثقافية في النزاعات المسلحة

عدد خاص
من المجلة الدولية

في هذا العدد يطالع القارئ بعضا من الدراسات الهامة حول التاريخ القانوني لحماية الممتلكات الثقافية في النزاعات، ودخول البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي لسنة 1954 حيز التنفيذ، ومعركة المبادئ حول الممتلكات الثقافية والتراث الثقافي، ومهمة اليونسكو والأنشطة الأخيرة في ترميم التراث الثقافي الأفغاني، إضافة إلى بيان اليونسكو الخاص بتدمير التراث الثقافي الصادر في السابع عشر من أكتوبر/ تشرين الأول 2003 وغير ذلك من الموضوعات الهامة.

صدر بالإنجليزية والفرنسية

تطلب من بعثات اللجنة الدولية.

«الإيثار»
العدد الرابع والعشرون

أصدرت جمعية الهلال الأحمر اليمني بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر العدد الرابع والعشرين من مجلتها: "الإيثار".

يحتوي العدد الجديد مواضيع هامة ومثارة على الساحة الإنسانية حول أنشطة اللجنة الدولية في العراق، وضحايا الحروب والألغام، ومخلفات الحرب، إضافة إلى تغطية للاجتماع الثالث للخبراء العرب في القانون الدولي الإنساني الذي عقد بالقاهرة من 17 إلى 19 فبراير/ شباط 2004.

شمل هذا الإصدار أيضا مواضيع أخرى حول شؤون المرأة ودليل المسعف، كما كان لمحبي الشعر نصيب فيه عبر نشر عدد من القصائد.

يطلب من جمعية الهلال الأحمر اليمني.

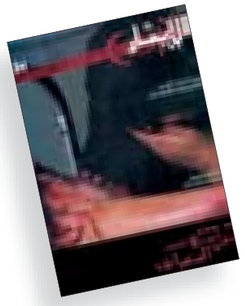

اللجنة الدولية للصليب الأحمر في المنطقة العربية

يقدم هذا الملف تغطية شاملة للأنشطة التي قامت بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر خلال عام 2003 في 13 بلدًا تشمل: مصر، الأردن، العراق، سوريا، لبنان، إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، السودان، تونس، اليمن، الكويت، الصومال، وإيران. يتضمن الملف تقديما لرئيس اللجنة الدولية جاء فيه: "إن مبدأ العمل الإنساني المستقل غير قابل للتنازل، ففي عالم يتزايد فيه الاستقطاب، يصبح من الخطأ تقليص نطاق العمل الإنساني، وسوف نواجه هذا الخطر بعزمنا على البقاء كمنظمة يشمل عملها العالم كله، وتقدم فائدة حقيقية للضحايا الذين يعانون من آثار النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف".

يطلب من بعثات اللجنة بالمنطقة.

Contents

• Cover Story: Darfur, a Complicated Humanitarian Tragedy

The conflict in Darfur is intricate and multi-faceted, with complications and intermingled interests. A simple reading of the events does therefore not provide a complete explanation of the situation. In this issue, Al-Insani attempts to expose to readers the historical and humanitarian circumstances of the Darfur region, through articles written by specialists in Arab, African, and humanitarian affairs.

• Darfur, a Humanitarian Tragedy
By: **Dr. Sayed Awad**

• Humanitarian Effects of the Darfur Conflict
By: **Samir Husny**

• Darfur: A Path of Scorched Earth
By: **Aurelie Gremaud**

• Humanitarian Challenge to Cope With the Tragedy

• A report on ICRC efforts in Darfur

• Photo gallery: Human Beings Struggle for Life

• Questions and answers: Confidentiality and Visits to Prisons
Discussion of a legal issue

Special File

Middle East Conflicts and Independent Humanitarian Work

In this file, a number of Arab thinkers and writers monitor the conflicts taking place in the Middle East, and their consequences. In addition, they examine the challenges facing humanitarian work, threatening its independence, neutrality and mission of working for victims all over the world.

• Thorny International and Humanitarian Environment
By: **Mohamed Seif**

• Does it Still Make Sense to be Neutral?
By: **Marion Harroff-Tavel**

• A Region that Punishes Itself
By: **Dr. Mohamed Said Saeed**

• When Man's World Collapses
By: **Taha Gozaa**

• Making Use of a Continuous Experience
By: **Ahmed Abdel-Karim**

• Urgent Assistance
By: **Hasan El-Any**

• Restoring Real Meaning to Things
By: **Fardous El-Abbady**

• Islam and IHL
By: **Dr. Ameur Zammali**

• Africa...Wake Up
An Arabic translation of an album by famous African musicians published for the first time: a call to the peoples of Africa to stop violence and work for peaceful coexistence.

• A Document
The Convention Against Torture

• Around the World

• The Sound of a Small Copper Horn, A story by **Mohamed El-Makhzangy**

• Publications

Editorial

Indispensable Principles

Since it was first issued, *Al-Insani* has taken on the responsibility of sharing with its readers concern for the suffering of victims of armed conflicts, a concern also borne by the representatives of humanitarian work. On following what is published in the magazine, one will find that the victims' suffering, particularly in Palestine, Iraq and Sudan, has been a major issue.

The ICRC staff has been working hard, in silence, to mitigate some of that suffering, while other suffering has had to be brought to public attention.

It was important, for instance, to break the silence surrounding the consequences of the economic sanctions against Iraq throughout the nineties, the impact of violence on the Palestinian population under occupation, and the blatant violation of International Humanitarian Law in the case of the prisoners in Guantanamo Bay. These are only examples that reflect the scope of misery experienced by modern man as a result of violence and armed conflicts.

This issue of *Al-Insani* breaks the silence around a problem we believe is a crucial one. It is the humanitarian tragedy that is taking place in Darfur, in Western Sudan.

The situation resulting from the conflict in the west of Sudan is the world's most urgent humanitarian emergency today. About one million people have been forced to leave their home, including some 100,000 who have fled to neighboring Chad, which is unable to confront such a situation. Moreover, no less than 10,000 people were killed in the fighting between the government forces and the Janjaweed militias on one side and the rebel forces, the Sudan Liberation Movement and the Justice and Equality Movement on the other.

Relief agencies have warned that thousands of people face the threat of death by starvation, and that the situation is likely to deteriorate with the upcoming rainy season.

In an article published in the Sudanese newspaper El-Raiy El-Aam (Public Opinion), Dr. Khalid Al-Mobarak said: "Visible mines in Sudan are more dangerous than those buried...and the most dangerous among visible mines are the militias."

Along with the humanitarian challenge to cope with the tremendous size of the tragedy in Darfur, it is important, as Al-Mobarak said "to create alternative means of making a living for the members of these militias, synchronized with disarming them." Only then will the problem be completely uprooted.

Also in this issue, readers will find a file on current humanitarian issues aggravated by the escalation of the armed conflicts in the Middle East, particularly after the war on Iraq. This war introduced serious challenges for humanitarian workers: in order to better protect victims, conflicts must be looked at from a different perspective and in view of protecting the humanitarian workers themselves. This means communicating with all the parties to the conflict, reminding them of their legal obligations, and more importantly, of the indisputable values that the whole humanity agrees on.

In order to look at the challenges facing humanitarian workers, a group of thinkers and writers have attempted to illustrate various aspects of humanitarian work and the difficulty of conducting it today in a world that is growing more complex with every conflict: the Middle East is even described by Dr. Mohamed Said Saeed as being under a curse of constant self-punishment.

Setting free from this curse and putting an end to the punishment should be the main concern of the peoples of the region, and of their active elites, who must include humanitarian principles--indispensable to the welfare of humanity--in their geo-strategic, political and economic calculations ■